جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:
نسيغة سميرة

يوم:..../...../.....

إنعكاسات ثورات الربيع العربي على القضية الفلسطينية

لجنة المناقشة:

قط سمير	الرتبة	جامعة بسكرة	رئيسا
كحول وحيدة	الرتبة	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
لعسل نور الدين	الرتبة	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية:2019-2020

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:
نسيغة سميرة

يوم:.../..../.....

إنعكاسات ثورات الربيع العربي على القضية الفلسطينية

لجنة المناقشة:

قط سمير	الرتبة	جامعة بسكرة	رئيسا
كحول وحيدة	الرتبة	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
لعسل نور الدين	الرتبة	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية:2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد والشكر لله أولا وآخرا الذي منحني القوة والصبر على المثابرة لإنجاز هذا البحث المتواضع

بهذه المناسبة السعيدة أتوجه بالشكر للأستاذة المشرفة "وحيدة كحول" لها كل معاني الشكر و الامتنان و أسمى معاني التقدير و الاحترام في مساهمتها الفعالة في هذا العمل المتواضع رغم كل الظروف ، التي لم تبخل عليا لا بوقتها و لا بتوجيهاتها القيمة و إرشاداتها النيرة أتمنى لها موفور الصحة و العافية و مزيدا من العطاءات العلمية ، كما أتقدم بالشكر الخاص والعرفان للأستاذة "زنودة منى" التي أدين لها بالكثير والتي قامت بتوجيهي من البداية الى النهاية، جزاها الله كل خير، كما لا يفوتني أن أشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية الذين أسهموا فعلا في تنمية معارفنا، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أمدّ لي العون سواء من قريب أو بعيد وخاصة "صارة" وزوجي ورفيق دربي **"لزهاري"** مع كل تمنياتي أن تكلل هذه الرسالة بالقبول و النجاح و تحظى بالموافقة مع كل احترامي و تقديري لأعضاء لجنة المناقشة.

Pixiz

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا، الى من جعلت الجنة تحت أقدامها **"أمي الغالية "** أطال اللّه في عمرها

إلى الإنسان الذي أعطاني بدون مقابل **"والدي الحبيب "** أطال اللّه في عمره

الى من شجعني طيلة مشواري الدراسي هذا وسندي في هذه الحياة ورفيق دربي **"زوجي** "حفضه اللّه

إلى قرة عيني بناتي الأعزاء هيام، ملاك، هاجر، والبرعمة الصغيرة ياسمين حفضهنّ اللّه

إلى روح أختي الحنونة "زبيدة" رحمها اللّه وأسكنها فسيح جنانها، إلى كل إخوتي وأخواتي وجميع الزملاء.

Pixiz

مقدمة

شهد العالم منذ بداية تسعينات القرن الماضي موجات جديدة للتحول الديمقراطي ، حيث اثرت هذه الموجة على الدول الغربية كما اثرت على الدول العربية ،ومنذ ذلك الحين ارتفع سقف مطالب الشعوب التي سعت في محاكاتها لدول أمست اكثر دمقرطة وحرية ، وفي ظل هذه الضغوط التي استمرت لقرابة الثلاث عقود وبسبب تعرض المنطقة العربية لهزات إجتماعية، وسياسية وأمنية عنيفة انطلق ما يسمى بثورات "الربيع العربي" من تونس في أواخر 2010 واستكملت طريقها إلى بعض الدول العربية بسرعة مذهلة، منذرة بتحولات عملقة في أغلب الأنظمة العربية .

ولأن الحراك الاجتماعي كان له الاثر البالغ على داخل الدول التي شهدته فان الخارج ايضا بات له نصيب من ذلك حيث تأثرت العلاقات التي تربط الدول العربية فيما بينها ومع بقية الوحدات الدولية، ولان القضية الفلسطينية وبحكم ارتباطها الوثيق بالعالم العربي هي قضية مركزية وقضية العرب ككل، وفي ظل التحولات العربية الراهنة تأثرت وبشكل كبير بتلك التحولات، وبخاصة تلك التحولات التي شهدتها مصر وسوريا، بحكم التاريخ المشترك الذي صنعته الجغرافيا السياسية، وقواسم الثقافة والدين. من هذا المنطلق سوف نتناول في بحثنا هذا كل ما يتعلّق بالثورات العربية من أسباب ونتائج وتأثيرها على القضية الفلسطينية التي أخذت منعطفا جديدا في تاريخ النضال الفلسطيني وسقوطها من أجندة أولويات القادة العرب بعد ثورات الربيع العربي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تسلّط الضوء على حجم الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، في موجة غير مسبوقة في تاريخها الحديث والمعاصر، امتدّت من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب وشارك فيها عشرات الملايين، الذين جمعتهم أهداف مشتركة وقيم واحدة، رغم اختلاف الأطر والمنطلقات التي يتحرّكون من خلالها.

وطبيعة النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها هذه الاحداث، لم تقف عند حدود الدّول التي شهدتها، ولكنّها امتدّت لتؤثّر في العديد من القضايا وخاصة القضية الفلسطينية بحكم ارتباطها الوثيق بالعالم العربي، وباعتبارها قضية العرب ككل. اذ تعتبر القضية الفلسطينية

من المواضيع الأساسية في الدراسات المعاصرة، وعليه ستركز هذه الدراسة على أسباب هذه الثورات وأهم نتائجها وانعكاساتها على مسار القضية الفلسطينية سواء بالإيجاب أو بالسلب.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية عامة للقضية الفلسطينية من خلال تتبع تفاصيلها التاريخية وتسليط الضوء على أهم الاحداث التي مرّت بها القضية الفلسطينية من الانتداب البريطاني لغاية اليوم، وتحديدا منذ سنة 2011 قصد استقراء تأثيرات الربيع العربي على القضية الفلسطينية.

أسباب إختيار الموضوع: تتجلى مبررات إختيار الموضوع في الاعتبارات التالية:

1-**الأسباب الموضوعية:** يعتبر موضوع الثورات العربية وانعكاساته على القضية الفلسطينية موضوع حديث الدراسة، وعليه تعود المبررات الموضوعية الى البحث المتعمّق في هذا الموضوع باعتبار القضية الفلسطينية هي محور القضايا العربية والإسلامية.

نقص تداول موضوع انعكاسات الربيع العربي على القضية الفلسطينية، والسبب هو اظهار هذا الجانب الذي يعتبر جديدا زمنيا بالنسبة للقضية الفلسطينية وتطوراتها.

2-**الأسباب الذاتية:** ويمكن إجمالها في:

- الميول الشخصي للطالبة بتناول القضايا العربية وخاصة ما يتعلّق منها بقضايا الثورات العربية بحكم الانتماء والقضية الفلسطينية بحكم التاريخ المشترك.
- التعرف على الجانب المظلم من القضية الفلسطينية والتعرف أكثر على مستجداتها الحالية ومساراتها المستقبلية.

الدراسات السابقة للموضوع:

بالعودة إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القضية الفلسطينية والربيع العربي استندنا في دراستنا محل البحث الى مجموعة من الدراسات المتخصصة من كتب ومقالات ومذكرات ومن بين أهم الدراسات نذكر:

- **الدراسة الأولى** كتاب للباحث لمحسن محمد صالح بعنوان: "**القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**" الصادر عن مركز الزيتونة في بيروت عام 2012، والذي قدّم رؤية عامة للقضية الفلسطينية من خلال تتبع مفاصل السياق التاريخي للقضية الفلسطينية.

●**الدراسة الثانية:** كتاب بعنوان: **"عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية"** لثمار كاظم ومحمد غسان الصادر عن المركز الدمقراطي العربي لسنة 2018 والذي تناول مفهوم الثورة وأهم محركاتها في الوطن العربي كما تناول نماذج لدول الربيع العربي.

●**الدراسة الثالثة:** مقال للباحث "أحمد بخريص "**بعنوان الربيع العربي والقضية الفلسطينية"** الصادر عن المركز الدمقراطي العربي بتاريخ 20 ديسمبر 2017 وقد تناول فيه الوضع الراهن في الوطن العربي والتداعيات المباشرة على القضية الفلسطينية وتأثير هذه الثورات على القضية الفلسطينية.

●**الدراسة الرابعة:** وهي عبارة عن مجموعة تقارير يعدها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بعنوان" **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني** "لمحسن محمد صالح، وهو تقرير سنوي شامل ومتخصص في نفس الوقت يغطي مختلف الشؤون الفلسطينية والمواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية ، إضافة الى معالجة وتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية تحليلا علميا موثقا بالمعلومات والاحصائيات وكان أول صدور له عام 2005 ، وقد ركّزنا في دراستنا على إصدارات هذا التقرير بعد 2011 الى غاية اصدار 2018-2019 وبهذا يكون مرجعا علميا هاما بالنسبة لدراستنا الحالية .

●**إشكالية الدراسة:** من تحليل الارتباط الحاصل بين ثورات الربيع العربي وأثارها على تطورات القضية الفلسطينية تتمحور دراستنا حول الإشكالية التالية:

كيف أثرت ثورات الربيع العربي على القضية الفلسطينية؟ وما هي أهم التطورات التي شهدتها القضية منذ سنة 2011؟

التساؤلات الفرعية: ينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1-ماذا نعني بثورات الربيع العربي؟

2-ماهي أهم نتائج ثورات الربيع العربي؟

3-ماذا نعني بالقضية الفلسطينية؟

4-ماهي أبرز المحطات القضية الفلسطينية؟

5-ماهي أهم المواقف الدولية والاقليمية على القضية الفلسطينية؟

6-ماهي أهم التحدّيات والمسارات المحتملة للقضية الفلسطينية؟

فرضيات الدراسة:

- **أدت التحولات المختلفة التي شهدتها الدول العربية منذ الربيع العربي سنة 2011 الى الاهتمام أكثر بالقضية الفلسطينية.**
- **أدت ثورات الربيع العربي وما صاحبها من تحولات في المنطقة الى تقزيم وتقليل الاهتمام العربي والعالمي بالقضية الفلسطينية.**

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الدّراسة التي تقتضي على الباحث معرفة كافة الجوانب المتعلّقة بالموضوع فقد اعتمدنا في دراستنا على:

الوصف والتحليل: في تتبع تطورات القضية الفلسطينية ومحاولة تحليل أثار التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة العربية ككل منذ سنة 2011 على مسار القضية الفلسطينية.

المنهج التاريخي: الموائم وتطورات الأحداث التاريخية للقضية الفلسطينية منذ بداياتها إلى يومنا هذا.

منهج دراسة الحالة: الملائم للحالة الوصفية والتحليلية لحالة القضية الفلسطينية من خلال تتبع مسار تطورها منذ 2011 على العديد من المستويات من بينها: الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية في فلسطين وكذا مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في الفترة المحددة.

البناء الهيكلي للدراسة:

تمّ تقسيم الدراسة إلى **مقدمة** عامة تمهيدا للموضوع و**فصلين** أساسيين و**خاتمة**. في **الفصل الأول** وهو فضل مفاهيمي تناولنا فيه مفهوم الثورة والربيع العربي (النشأة الأسباب والنتائج) بالإضافة الى مفهوم القضية الفلسطينية وأهم محطاتها التاريخية، **أما الفصل الثاني** فقد تضمّن تطورات القضية الفلسطينية، كما تضمن موافق الدول على المستوى الدولي والإقليمي كما تناولت الدراسة أهم التحدّيات والرهانات المستقبلية للقضية الفلسطينية، **وخاتمة** تناولت الاستنتاجات العامة للدراسة من خلال ما تم تحليله في المضمون.

صعوبات الدراسة: من دون شك أنّ أي دراسة بحثية لا تخلو من الصعوبات، ومن أبرز الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا المتواضع هذا نذكر منها:

– حداثة موضوع الدراسة من الناحية الزمنية ذلك أن فترة الربيع العربي و ما صاحبها من تحولات داخلية و خارجية بالنسبة للدول العربية منذ 2011 ما زالت حديثة و بالتالي يكون الحكم على نتائجها و أثارها مجرد اجتهاد بحثي لمثل هذه الدراسات الأكاديمية خصوصا في ظل قلة المراجع التي تناولت الموضوع من شقيه: **الربيع العربي و آثاره** من جهة و **القضية الفلسطينية** من جهة ثانية.

قلة المراجع العلمية الأكاديمية المتخصصة في الدراسات الشرق أوسطية، بالإضافة إلى أنه وفي ظل التحولات التي فرضتها "جائحة كورونا " الذي يعد محور الحدث العالمي من انتشار عبر العالم عامة والجزائر خاصة وباعتبار الجامعة جزء من الكل وهو ما يعنينا فقد توقف السير العام للحياة اليومية وكل الممارسات الحياتية بما في ذلك الكليات والمكتبات العامة ضمن الصعوبات في عدم توفر المراجع غلق مكتبات الجامعات الداخلية والخارجية لتفادي التجمعات.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

شهدت الدول العربية منذ عام 2011 ثورات شعبية، والتي أصبح يطلق عليها بثورات الربيع العربي، هذه الثورات التي أدت في الكثير من الحالات الى زعزعة وتهديد الاستقرار الداخلي للدول العربية، حيث أعيد تشكيل وهندسة بعض الانظمة على غرار تونس، ليبيا،... ومحاولة إصلاح البعض الاخر مثلما تم في الجزائر والمغرب... في حين مازالت دول اخرى تتكبد تبعات الثورات من خلال استمرار احتدام الصراع على السلطة بين النظم الحاكمة والمعارضة على غرار الحالة السورية.

كما اثرت هذه الاوضاع على سياساتها الخارجية وموقفها من القضايا العربية الاقليمية على غرار القضية الفلسطينية التي تعتبر من أقدم القضايا العربية المتجذرة في التاريخ العربي المشترك. وعليه سنركز ضمن هذا الفصل على الإحاطة بالجوانب المفاهيمية للدراسة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية من حيث سياقها التاريخي وتطوراتها هذا إلى جانب مفهوم ثورات الربيع العربي انطلاقا من مسبباتها نحو نتائجها وآثارها المختلفة في إطار العناصر التالية:

المبحث الأول: القضية الفلسطينية: التعريف، النشأة والتطور

المطلب الأول: التعريف بالقضية الفلسطينية

المطلب الثاني: الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية

المطلب الثالث: ردود الفعل العربية حول الصراع العربي الإسرائيلي.

المبحث الثاني: ثورات الربيع العربي السياقات والنتائج

المطلب الأول: مفهوم ثورات الربيع العربي

المطلب الثاني: سياقات ثورات الربيع العربي

المطلب الثالث: نتائج ثورات الربيع العربي

المبحث الأول: القضية الفلسطينية: التعريف، النشأة والتطور

سنطرق ضمن هذا المبحث إلى التعريف بالقضـــية الفلســـطينية وأهـــم تطوراتهـــا التاريخية إلى يومنا هذا، كما سنحاول قراءة وتوصيف أهم المواقف العربية من القضـــية الفلسطينية تاريخيا.

المطلب الأول: التعريف بالقضية الفلسطينية

قبل التطرق إلى مفهوم القضية الفلسطينية وجذورها التاريخية يتوجب علينا معرفة أهمية موقعها الجغرافي وحالتها الطبيعية، فالجغرافيا من العلوم المساعدة الضرورية لدراسة حوادث التاريخ والارتباط وثيق بينهما.

أولا: الموقع الجغرافي لفلسطين

فلسطين هي الأرض الواقعة جنوب سوريا، وشمالا مصر وشرق البحر الأحمر، تتربع على مساحة تقدر بـــ 27،009 كلم وكانت فلسطين هي المنبع التاريخي لكثير من الأمم التي عاشت فيها وتعاقبت عليها الحضارات المشرقية القديمة، كما إنها تعتبر مهدا حضاريا وتاريخيا ومهبط للرسالات السماوية. (أنظر الملحق رقم 1)[1]

تعتبر فلسطين قلب العالم الإسلامي، ففيها مدينة القدس والمسجد الأقصى، وهي أحد مراكز الإسلام الثلاث الرئيسية. تسمى بالأرض المباركة كما ورد تسميتها في القران الكريم لقوله تعالى﴿ قلنا يا نار كوني بردا وسلاما على إبراهيم، وأرادوا به كيدا فجعلناهم الآخرين، ونجيناه ولوطا إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين﴾-سورة الأنبياء الآية71.

وتسمى بالأرض المقدسة أي الأرض المطهرة لأنها طهرت من الشرك وجعلت مسكنا للأنبياء والمؤمنين. فقد ورد هذا في قوله تعالى ﴿**يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين**﴾-سورة المائدة الآية 21[2].

[1] أكرم، زعيتر، **القضية الفلسطينية**. مصر: دار المعارف ،1955، ص: 7.
[2] إسماعيل، أحمد ياغي، **الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية**. الرياض: دار المريخ للنشر ،1983، ص: 11.

فلسطين بلاد صغيرة تتمتع بموقع جغرافي طبيعي هائل من أودية وسهول ومياه عذبة وأراضي خصبة ومناخ معتدل[1].

ضلت فلسطين على مدار السنين محط أنظار العالم والقوى الاستعمارية وقد استمرت هذه الأطماع حتى أواخر القرن 18 حينما تعرضت فلسطين لاحتلال صليبي بقيادة نابليون بونابرت وبمساعدة اليهود، وهذا يعكس مدى أهمية موقعها الاستراتيجي والجغرافي إذ تعتبر فلسطين همزة وصل بين القارات أسيا وإفريقيا وأوروبا، كما أنها تقع في قلب المنطقة العربية وتشكل جسرا يربط بين أجزائها، مما أضفى عليها أهمية عالمية للكتل المتنازعة.

ثانيا: تعريف القضية الفلسطينية

القضية الفلسطينية تعني الصراع التاريخي والسياسي والمشكلة الإنسانية في فلسطين منذ المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 وحتى يومنا هذا [2]،كما تعتبر قضية فلسطين جزءا جوهريا من النزاع العربي الإسرائيلي الذي نتج بنشوء الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين، وما ترتب عنها من حروب وأزمات في منطقة الشرق الأوسط، ودور الدول العظمى في إحداث المنطقة، وتتمحور قضية فلسطين حول شرعية دولة إسرائيل وإحتلال للأراضي الفلسطينية خلال عدة مراحل، والقرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة أهمها قرار 194 وقرار242 فقضية فلسطين هي قضية العالم والتي لم يستطع حلها حتى الآن[3].

إن ما يميز القضية الفلسطينية من الناحية التاريخية أنها صراع بين العرب واليهود عموما منذ المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م ووعد بلفور إلى غاية اليوم، كما تعتبر صراعا سياسا على الأراضي الفلسطينية عامة والقدس خاصة ورغبة اليهود الملحة في تأسيس دولة يهودية داخل فلسطين والاعتراف بها.

---

[1]محسن، محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات ،2012 ص: 11.

[2]Mark .A .Tessler. **A History Of The Israeli- Palestinian Conflict**.1994.U S A:Inana. pp: 123-127

[3]Spencer. C.Tucker, **The Encyclopedia Of The Arab- Israeli Conflict : Political , Social And Military History**. [3]Spencer. C. Tucker **The Encyclopedia Of The Arab- Israeli Conflict : Political , Social And Military History**...pp :5-17.

-أما من الناحية الدولية فقد تأثرت القضية الفلسطينية بالصراع الدولي القائم بين الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللّتان دعمتا إسرائيل في مشروعها الصهيوني.

- كما تعتبر القضية الفلسطينية من أكبر القضايا الإنسانية التي طرحت على هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بسبب الانتهاكات الإنسانية في قطاع غزة وقضايا اللاجئين وتهميش الشعب الفلسطيني وسلب حقوقه الشرعية.

المطلب الثاني: الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية

سوف نستعرض في هذا العنصر أهم المحطات التي مرت بها القضية الفلسطينية منذ نشأتها وخاصة الحروب العربية الإسرائيلية التي تعتبر منعطفا حاسما في تاريخ القضية الفلسطينية على النحو التالي:

تعود جذور القضية الفلسطينية إلى المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في مدينة "**بال بسويسرا عام 1897**" برئاسة تيودور هرتزل*، الذي دعا إلى عقده وقد حضره 204 مفكر يهودي من أهم ما جاء فيه[1]:

- إقامة وطن يهودي على أرض فلسطين القديمة.
- العمل على تجسيد الفكرة بظهور الوكالة اليهودية وبنك يهودي.
- القيام بمساعي لدي الحكومات المؤثرة لتحقيق ذلك.

ومن أجل تحقيق مقاصد وأهداف المؤتمر اتجهوا إلى المسؤول الأول على فلسطين آنذاك (الدولة العثمانية) فرفض سلطانها "عبد الحميد" الفكرة بتواجد اليهود في قلب الدولة الإسلامية فحاول اليهود الوصول إلى فلسطين عن طريق المساعدة البريطانية في إطار الانتداب البريطاني على فلسطين[2].

---

[1]" جذور المشكلة الفلسطينية وتطورها "، لجنة الأمم المتحدة، 2020/04/02 متاح على الموقع:
https://www.un.org/unispal/ar/history/origins-and-evolution-of-the-palestine-problem/ التاريخ 2020/07/09 الساعة 14:00

[2]عيسى، صوفان القدومي، **فلسطين وأكذوبة بيع الأرض**. غزة: مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، 2004، ص: 25.

*تيودور هيرتزل كاتب مسرحي وصحفي نمساوي الأصل هو من شكل المنظمة الصهيونية وشجع على الهجرة اليهودية الى فلسطين في محاولة لتشكيل دولة يهودية، رغم انه لم يزر فلسطين في حياته، وهو من نظم المؤتمر الصهيوني، توفي عام 1904.

المؤتمر الصهيوني الأول 1897:

عمد تيودور هرتزل في المؤتمر هذا والذي عقد في بال بسويسرا أواخر أوت 1897إلى رسم سياسة منظمة لعملية الزحف على الأراضي الفلسطينية وتهويدها ومن ثم إيجاد وطن قومي لليهود في هذا البلد. وفضل الصهاينة استخدام كلمة وطن عوضا عن دولة لان ذلك كان ليثير اعتراضات من جهات دولية عديدة. بعد المؤتمر عمد الصهاينة إلى تحضير أدوات استيطانية على ثلاث مستويات: الأرض، الاستيطان المنظم والمفاوضات. أول القرارات التي اتخذها المؤتمر هي تشجيع الهجرة الى فلسطين.[1]

اتفاقية سايكس بيكو 1916: تعتبر اتفاقية سايكس بيكو* نتائج الحرب العالمية الأولى، وتم بموجبها التفاوض على تقسيم البلاد العربية، وكان هدفها توزيع البلدان العربية الى مناطق نفوذ بين فرنسا وبريطانيا وقد كانت فلسطين من نصيب بريطانيا التي احتلتها باسم (الانتداب)[2].(أنظر الملحق رقم 2)

وعد بلفور 1917: " إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل عظيم جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ... على أن يُفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يُنتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".[3](أنظر الملحق رقم 3)

كان هذا ضمن نص الرسالة التي بعثها وزير خارجية بريطانيا في تلك الفترة جيمس بلفور إلى اللورد **ليونيل والتر روتشيلد** أحد زعماء الحركة الصهيونية يوم 2نوفمبر 1917 ليعرف ذلك منذ ذاك اليوم **بوعد بلفور**. أعلنت كل من إيطاليا وفرنسا موافقتها عليه بعد عام، لتتبعها موافقة أمريكية رسميا عام 1919، ثم لحقت اليابان بالركب أيضا في ذات العام.

[1] منير الهور وطارق موسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947-1986**. عمان: دار الجليل للنشر، 1983، ص 13-15.

* مبارك سايكس البارون السادس من مواليد 1879 مستشار سياسي ودبلوماسي وعسكري بريطاني الأصل وقع على اتفاقية سايس بيكو عام 1916 توفي عام 1919.*

[2] شفيق الرشيدات، **فلسطين تاريخيا عبرة ومصيرا**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.ص ص: 60-62.

[3] أحمد، ا لشقيري، **صفحات في القضية الفلسطينية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1979، ص: 10.

أطلق الفلسطينيون على وعد بلفور وصف "**وعد من لا يملك** (في إشارة لبريطانيا) **لمن لا يستحق** (اليهود)"، وبعد أعوام قليلة من وعد بلفور في عام 1920، احتل الجيش البريطاني فلسطين بشكل كامل، وتم انتداب بريطانيا عليها من قبل عصبة الأمم (الأمم المتحدة حاليا)؛ حيث تم إدارة الانتداب بفلسطين من خلال المندوب السامي البريطاني الذي مارس بالكامل جميع السلطات الإدارية والتشريعية فيها. وفي عام 1948، خرجت بريطانيا من فلسطين، ووفق التاريخ الفلسطيني، فإن بريطانيا سلّمت الأراضي الفلسطينية لـــ"منظمات صهيونية مسلّحة[1]."

الانتداب البريطاني:

استطاعت الحركة الصهيونية** كسب مساندة الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا وإيطاليا واليابان مما مكنها من حضور مؤتمر السلام بباريس وطالبة بضرورة الحصول على وطن لليهود بفلسطين وإدراج وعد بلفور في معاهدة "سيفر" وصك الانتداب.

وبموجب مؤتمر سان ريمون 1920 أصبحت فلسطين خاضعة للانتداب البريطاني[2]. و في عام 1922، وضعت عصبة الأمم فلسطين –والتي كانت من بين الأراضي العثمانية السابقة– تحت إدارة المملكة المتحدة، وأصبحت جميع هذه الأراضي في نهاية المطاف دول مستقلة تماما باستثناء فلسطين، فبالإضافة إلى "تقديم المساعدة والمشورة الإدارية"، دمج الانتداب البريطاني " إعلان بلفور "لعام 1917، معربا عن تأييده لإنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. وخلال فترة الانتداب من 1922 إلى 1947، حدثت هجرة يهودية واسعة النطاق معظمها قدمت من أوروبا الشرقية، وتضاعفت هذه الأرقام في الثلاثينات نتيجة الاضطهاد النازي[3].

وعلى إثر الثورة العنيفة في فلسطين سنة 1929 الرافضة للانتداب، قامت بريطانيا بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة مناطق[4]، (أنظر الملحق رقم 04) منطقة العرب ومنطقة اليهود ومنطقة تحت الإنتداب البريطاني على النحو التالي:

- **دولة عربية** :في قطاع غزة الضفة الغربية واقصى الشمال الغربي.
- **دولة يهودية:** في الجليل الشرقي والقسم الأكبر من السهل الساحلي وبئر السبع والنقب.

---

[1] عبد الفتاح محمد العويس، **جذور القضية الفلسطينية .1799-1923 الطبعة** 3، الجزائر: دار الخلد ونية ،2013، ص ص:195-198.

** الصهيونية حركة عنصرية سياسية استعمارية توسعية تهدف الى انشاء دولة قومية يهودية في أرض فلسطين، برزت في القرن 19 بدعم من القوى الاستعمارية الكبرى خاصة بريطانيا (أنظر إسماعيل أحمد ياغي ص ص: 22-23)

[2] ايميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**.[د.ب.ن]:المكتبة الشعبية في الناصرة ،1977. ص: 122.

[3] محمد رفعت، **تاريخ الحوض المتوسط وتياراته السياسية**. القاهرة: دار المعارف، [د.ت.ن]. ص 459.

[4] محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص: 59.

- **القدس:** وما جاورها توضع تحت الوصاية الدولية.

كما قامت الأمم المتحد بدورها بإصدار قرار أممي يؤكد على هذا التقسيم في نوفمبر 1947 سمي بقرار "**تقسيم فلسطين** «هذا القرار الذي أنهى الانتداب البريطاني على فلسطين وقسم فلسطين إلى ثلاث مناطق: دولة عربية، دولة يهودية، ووضع القدس تحت الوصاية الأممية.[1] (أنظر الملحق رقم 05)

وكرد فعل على هذه التطورات، رفض الفلسطينيون الدول العربية هذا التقسيم بينما رحب به اليهود الصهاينة، وعلى إثرها إندلعت الحروب العربية الإسرائيلية الأربعة (1948،1967،1973)[2].

ثورة التحرير الفلسطينية:

شعر الفلسطينيون بمسؤوليتهم في تحرير فلسطين حيث أعلن في 28ماي 1964 عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية والتي تضم العديد من الفصائل أهمها حركة فتح بقيادة ياسر عرفات (الذي أصبح رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير سنة 1969) وكانت أول عملية فدائية يوم 1 جانفي 1965 معلنة بداية الثورة الفلسطينية وانطلقت من القواعد الخلفية للبلدان العربية (سوريا، لبنان، الأردن)، وتواصلت الثورة رغم ردود الفعل الإسرائيلية لتتحول الى انتفاضة شعبية أرغمت العدو للتفاوض مع قيادات فتح[3].

وخلال الفترات اللاحقة في تاريخ القضية الفلسطينية مثلت منظمة التحرير الفلسطينية السلطة السياسية في فلسطين وأشرفت على العديد من المفاوضات مع إسرائيل اسفرت على وضع العديد من الاتفاقيات أهمها: إتفاقية كامب ديفيد واتفاق أوسلو ...

1-اتفاقية كامب ديفيد:

هي اتفاقية سلام بين إسرائيل ومصر، تم صياغتها في عام 1978 م في المقر الرئاسي، كامب ديفيد الأمريكي، ووقعت بشكل رسمي عام 1979م في واشنطن من قبل الرئيس المصري أنور السادات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيقين (menachembegin)والرئيس الامريكي جيمي كارتر كشاهد على الاتفاقية. وبموجب الاتفاقية وافقت على إعادة سناء إلى

[1] عصام أرشيدات وآخرون، **دراسات في القضية الفلسطينية**. الأردن: دار الكندي للنشر، 1996، ص40.
[2] جابر إبراهيم الراوي، **القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر، 2014. ص ص 38-39.
[3] بشير سعيد أبو القرايا، **النموذج لانتفاضي الفلسطيني**. بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2014. ص ص 221-225.

مصر، وتم تنفيذ الأمر عام 1982، وأيضا وافقت الدولتين على التفاوض بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وتمت التحركات الفعلية بهذا الشأن في التسعينيات فقط.[1]

شكلت اتفاقيات كامب ديفيد ضربة لأمة العربية والقضية الفلسطينية والعمل العربي المشترك على المستوى العسكري والسياسي وإمكانية تحرير الأرض العربية المحتلة، بعد إنهاء حالة الحرب مع مصر، وخروجها من المواجهة العربية الإسرائيلية، باعتبارها أكبر قوة عربية تزعمت النظام العربي لأكثر من ثلاثين عاما بمواجهة الأخطار والمؤامرات الاستعمارية والصهيونية عسكريا وتحولها لقيادة العالم العربي سياسيا بالإكراه باتجاه حل الصراع العربي الإسرائيلي على حساب الأرض العربية المحتلة، والقضية الفلسطينية.[2]

يمكن القول أن تأثير اتفاقية كامب ديفيد على القضية الفلسطينية فرض عليها سياسة الأمر الواقع على الدول العربية في الصراع العربي الإسرائيلي وحله سلميا، بعد انسحاب مصر أكبر دولة عربية عسكريا، وسياسيا، والتي يعتمد عليها العرب في حروبهم مع إسرائيل.

بحيث عقدت الدول العربية مؤتمر قمة رفضت فيه كل ما صدر عن لاتفاقية، كما اتخذت جامعة الدول العربية قرارا بنقل مقرها من القاهرة إلى تونس احتجاجا على الخطوة المصرية.

كما يري البعض أن اتفاقية أدت إلى نشوء نوازع الزعامة الاقليمية والشخصية في العالم العربي لسد الفراغ الذي خلفته مصر وكانت هذه البوادر واضحة لدى القيادات في العراق وسوريا فحاولت الدولتان تشكيل وحدة في العام 1979 ولكنها انهارت بعد أسابيع قليلة وقام العراق على وجه السرعة بعقد قمة لجامعة الدول العربية في بغداد نوفمبر 1979.[3]

2-اتفاق أوسلو:

بعد اجراء مفاوضات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تم توقيع معاهدة أوسلو 1973 والذي يعتبر نقلة سياسية كبيرة بين الفلسطينيين وإسرائيل ومن اهم ما جاء فيه:[4]

---

[1] كميل منصور، **كتاب كامب ديفيد واخطاره. بيروت**: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016، متاح على الرابط التالي: **http//www.noor.book.com.** التاريخ: 2020/07/23 الساعة:30: 18

[2] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان، **القضية الفلسطينية في المؤتمرات القمة العربية 1946،1990**. عمان: دائرة المكتبة الوطنية، 2009. ص ص181-182.

[3] نفس المرجع، 195.

[4] بلال الحسن، **قراءات في المشهد الفلسطيني**. بيروت: دار الفارس للنشر، 2008، ص ص 101-102.

إعادة انتشار الإسرائيليين وإقامة الدولة الفلسطينية، وقد تم تأجيل قضايا القدس واللاجئين والاستيطان كما نصت الاتفاقية على ان تعاد الأراضي المحتلة في عام 1967 للفلسطينيين، كما نصت الاتفاقية على ان تشهد السنوات الخمسة القادمة مفاوضات بين الطرفين، بهدف الوصول الى تسوية دائمة[1].

الانتفاضة الفلسطينية: بدأت الانتفاضة الفلسطينية في07ديسمبر1987 كعمل تحريري من داخل الأرض المحتلة في شكل إضرابات ومظاهرات ومقاطعات، وكانت حرب "الحجارة" من أبرز أشكال المواجهة مع قوات الاحتلال وفتح أعين العالم على حقيقة الوضع في فلسطين.[2]وكان من نتائجها:

- عودة المقاومة بعمق الى الأراضي المحتلة، وفضح الممارسات الغير إنسانية لإسرائيل
- اعلان المجلس الوطني الفلسطيني عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة يوم 15 نوفمبر 1988 بالجزائر والتي كانت أول المعترفين بها.
- لفت أنظار الرأي العام العالمي لحقيقة الوضع في فلسطين وتحريك الدول الكبرى للبحث عن التسوية للقضية الفلسطينية.

اندلاع انتفاضة أطفال الحجارة سنة 1987: انتفاضة الحجارة التي أرغمت الاسرائيليين في الدخول في مفاوضات أسفرت على عقد عدة مؤتمرات وتوقيع عدة اتفاقيات مثل اتفاقية مدريد 1991واتفاق واي ريفر بين إسرائيل والأردن، الا أن التعنت الإسرائيلي دفع الفلسطينيين الى إطلاق انتفاضة مسلحة ابتداء من أكتوبر 2000، بعدها توفي ياسر عرفات سنة 2004 لتنطلق بعد ذلك انتفاضة أخرى سنة 2004، بعدها فوز حماس سنة 2006، واندلاع حرب لبنان واندلاع حرب غزة في 2009. [3]

الحصار على غزة:

بعد الحرب العربية الإسرائيلية عامي 1948-1949 التي إندلعت بعد يوم الإعلان قيام دولة إسرائيل، أصبح قطاع غزة خاضعا لسيطرة مصر، لتحتل إسرائيل بعد حرب 1967،

[1] "هل اتفاق أوسلو حطيئة سياسية يدفع ثمنها الفلسطينيون"، صحف عربية ،2018، متاح على الرابط التالي:
http//www.bbc.com.التاريخ: 2020/07/24 الساعة:30: 20
[2] بشير سعيد، أبو القرايا، **مرجع سابق**، 2014، ص ص 221-225.
[3] بلال، الحسن، **مرجع سابق**، ص ص 82-86.

وبموجب اتفاقية أوسلو التي انبثقت عنها السلطة الفلسطينية المعترف بها دوليا، أصبح قطاع غزة بنسبة 67 بالمئة تحت سيادة السلطة، فيما شغلت المساحة المتبقية منه مستوطنات إسرائيلية. وفيما يلي سيتم تلخيص لأهم الأحداث التي مرّبها قطاع غزة الى يومنا هذا (حصار دام قرابة 14 عاما)

السنة	الحدث
2006	فرضت إسرائيل حصار بريا وبحريا وجويا في قطاع غزة
2007	تشديد الحصار إثر سيطرة حماس بالقوة وطرد عناصر حركة فتح الى تزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس إثر مواجهات دامية.
2008	أطلقت إسرائيل عملية عسكرية جوية واسعة ثم برية تحت اسم "رصاص المصوب"
2012	بدأ التهديد العسكري وفرض قيود مشددة على المعابر الحدودية التجارية
2014	العدوان الإسرائيلي على غزة والذي دام 51 يوما والذي أطلق الإسرائيليون عليه اسم عملية "الجرف الصامد" كما أطلق عليه الفلسطينيون "العصف المأكول" لما خلفه من دمار شامل في القطاع
2018	تصاعد العنف بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل في قطاع غزة والذي كان الأعنف منذ 2014، وفي المقابل صمود شعبها وتصاعد المقاومة
2019	استمرار الحصار على قطاع غزة، حيث شهدت هذه السنة تدهورا انتاجيا كبيرا بسبب استمرار فرض القيود على حركة المعابر، وبذلك تعد سنة 2019 الأسوأ اقتصاديا

الشكل رقم (1) جدول يوضح الحصار على قطاع غزة منذ 2006

المصدر: من اعداد الطالبة

أدى فرض الحصار الشامل على غزة إلى تدهور كبير في مستويات المعيشية وخدمات صحة وتعليم، بالإضافة إلى ممارسات قاسية على المدنيين داخل القطاع وإغلاق المعابر أمام المسافرين من وإلى قطاع غزة.[1]

وهو ما يعكس بشاعة الاحتلال الصهيوني ومخالفته لكل القوانين والمبادئ الإنسانية الدولية، وبالتالي يعتبر الحصار على غزة أطول حصار شهده التاريخ المعاصر.

وفي الأخير يمكن تلخيص أهم المحطات التي مرت بها القضية الفلسطينية من المؤتمر الصهيوني إلى غاية اندلاع ثورات الربيع العربي، في المخطط الآتي:

[1] رسيم بن عبد الحميد "**13 عاما من الحصار الخانق والفقر والبطالة "**، قطاع غزة، يورو نيوز، 2019/08/29، متاح على الموقع التالي: **https://arabic .euronews.com/%2Farabic+.euronews.com%2F&aqs=chrome..69i57j69i58.12493j0j15&sourceid=chrome&ie=UTF-8**

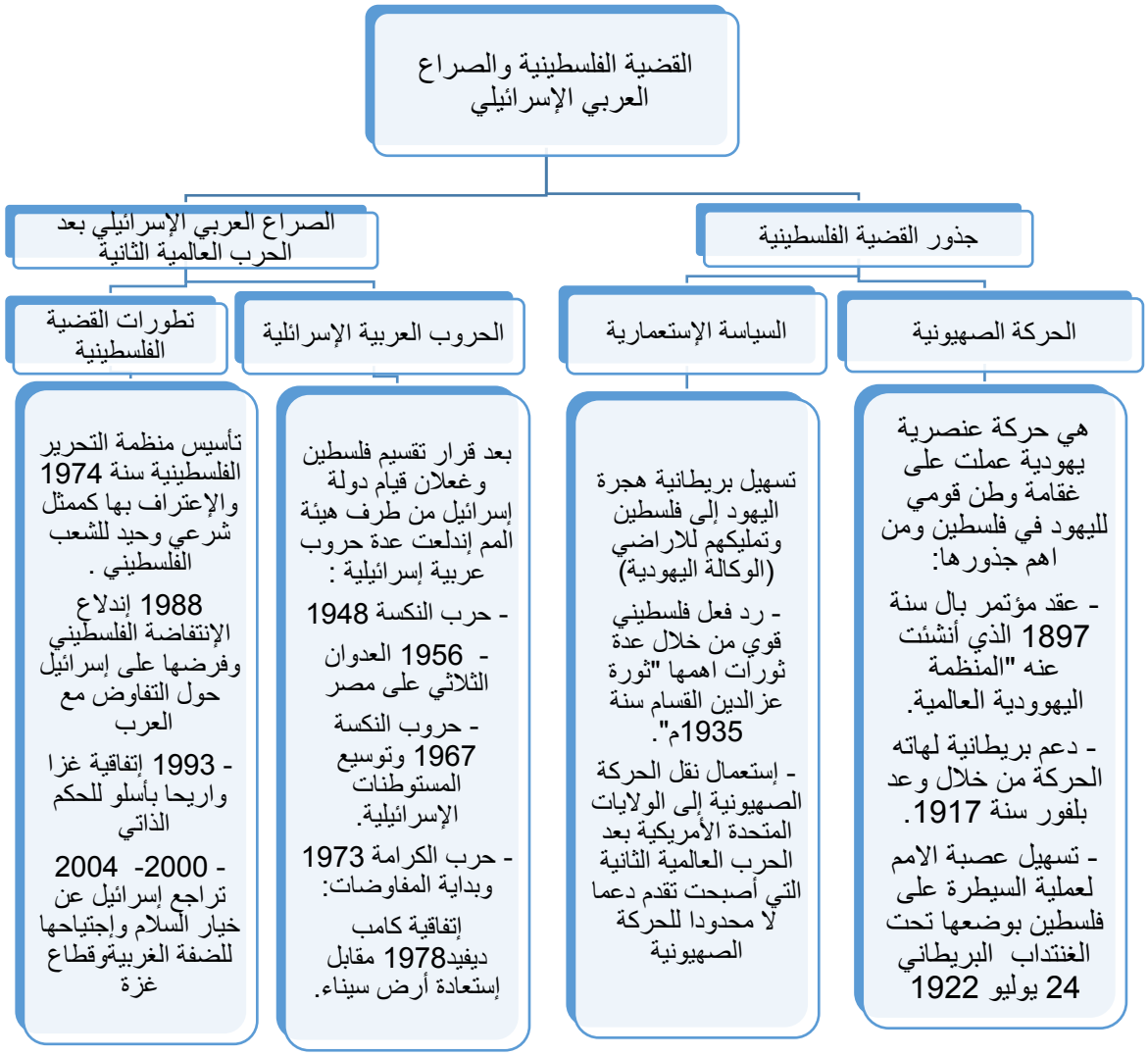

الشكل رقم (02): القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي

المصدر: من اعداد الطالبة

المطلب الثالث: المواقف العربية اتجاه القضية الفلسطينية:

على إثر أهم التطورات التي مرت بها القضية الفلسطينية بادرت الدول العربية بحكم الانتماء العربي المشترك، بمساندة فلسطين ورفض كل المبادرات الرامية لتهويدها وتقسيمها مع إسرائيل ولعل أولى ردود الفعل العربية تمثلت في إعلان المقاطعة العربية الإسرائيلية ورفض الاعتراف بها:

1- المقاطعة العربية:

تمثل المقاطعة رد الفعل العربي بعد حرب 1948 وإعلان قيام دولة إسرائيل في فلسطين، وقد كان الهدف منها رفض الاعتراف إسرائيليون رفض إقامة أي علاقات سياسية أو اقتصادية معها ورفض دخول البضائع والسلع اليهودية للأسواق العربية قد تمت صياغة الإطار القانوني والتنظيمي لمقاطعة إسرائيل بقرار من مجلس الجامعة العربية في دورته الثانية والعشرون في 1954/12/01 ،حيث حددت القواعد المنظمة للمقاطعة ويشمل الإطار التنظيمي لمقاطعة إسرائيل ،قيام مكتب رئيسي مقره "دمشق " يديره مفوض عام ، يعينه الأمين للجامعة العربية ، ويرتبط به ، مهمته تأمين الاتصال بالمكاتب المختصة بشؤون المقاطعة في الدول العربية ، بهدف تنسيق أعمالها ، واستمرار أنشطتها وهو يرفع تقارير دورية أو عارضة إلى الأمانة العامة عن سير المقاطعة ؛لعرضها على المجلس الجامعة ، يعاون المفوض العام مندوب عن كل دولة ، بصفة ضابط اتصال تعينه دولته وللمكتب ضابط اتصال في أنحاء مختلفة حول العالم [1].

لقد أولت قضية المقاطعة العربية الإسرائيلية اهتمام الإدارة الأمريكية منذ زمن بعيد، وصلت في بعض الأحيان إلى التهديد بغرض عقوبات على الدول التي تقاطع إسرائيل وتمثل ذلك بوضوح عندما دعا وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "واريت كريستوفر" إلى دعوة العرب لإنهاء المقاطعة مع إسرائيل، لأن المقاطعة رمز من الماضي حسب رأيه[2].

[1] مصطفى عبد السلام عبد الجليل زملط،**"موقف دول الطوق من الصراع العربي الإسرائيلي «**رسالة ماجستير، (جامعة القدس، كلية الدراسات لعليا، قسم الدراسات العربية) 2009، ص 07

[2] المرجع نفسه، ص:68.

وأن السلام مع إسرائيل يعني حدودا مفتوحة وتبادل علاقات دبلوماسية وتطبيع تجاري وثقافي، من طرف الجانب الآخر، وقد سعت إسرائيل بشتى الطرق للتأثير على الإدارة الأمريكية للتحرك بإنهاء هذه المقاطعة، حتى استطاعت في 22 نوفمبر1993 من إصدار قرار من مجلس النواب الأمريكي.تدين المقاطعة العربية الإسرائيلية بإجماع 425 عضو مقابل عضو واحد، ويضف القرار المقاطعة بأنها "عقبة في وجه السلام"[1]، كما أصرت إسرائيل، أن تتضمن معاهدات التسوية نصوصا قاطعة، بإلغاء المقاطعة وهي لم تكتف بالشروط القانونية وإنما ربطت ذلك بنصوص أخرى في صلب تلك المعاهدات تفرض التطبيع الفعلي، عبر مفهوم "تطبيع العلاقات"، والدليل على ذلك أن مصر بموجب نصوص المعاهدة قد إستقبلت سفير إسرائيل المعتمد لديها رسميا في مطلع عام 1981[2]، أي قبل عام من الانسحاب من سيناء 1982 ومن خلال التعامل مع إسرائيل في أعقاب توقيعها لإتفاق السلام معها سنة 1979، خرجت بنتيجة مفادها، أن إسرائيل تريد الحصول على كل شيء.

ولقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية قصارى جهدها لإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل منذ معاهدة "**كامب ديفيد**" وقد نظمت مع إسرائيل لقمة الإقتصاد " **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** " لكي تدخل إسرائيل داخل أسوار العالية التي كانت مبنية للوقاية منها.

إلى جانب المقاطعة الرسمية والقانونية، كانت هناك مقاطعة ناجمة عن قطع سبل ووسائل الإتصال مع إسرائيل، ومنع المواطنين من السفر إلى إسرائيل، والعكس منع دخول الإسرائيليين البلاد العربية هذا الصور العظيم سقط معظمه بإعلان غالبية الدول العربية بعدم الإلتزام بالمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل عام .1994[3]

لقد حاولت إسرائيل بعد توقيعها لإتفاق وادي عربة مع الجانب الأردني، أن تستفيد من مكانة الأردن الإستراتيجية، ووضعه الاقتصادي الصعب، من الإستفادة للعملة الأردنية الماهرة

---

[1] ، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] نفس المرجع، ص: 69.

[3] عادل الراجحي، **"أيصبح العدو اللدود صديقا "**منتدى الأدب العربي، من الموقع:

http:/www. b.99.com/vb/t65778.html تم الإطلاع علية يوم 12 ماي 2020 الساعة **17H :00**

والتي وصلت شبه البطالة في أوساط الشباب إلى معدلات عالية، كما أنها إتجهت إلى إقامة مصانع

في المدن الصناعية الأردنية، وتحولت الأردن إلى نقطة إنطلاق لصادراتها، ومن ثم فإن كانت الدول العربية التي عقدت معاهدات صلح مع إسرائيل فقد أقرت تشريعات بإلغاء المقاطعة.[1]

ونلخص مما سبق أن الدول العربية التي وقعت معاهدات صلح مع إسرائيل ومنها دول الطوق، أنها قد رافق هذه المعاهدات إعلان حول رخاء موعود تحت شعار "السلام من أجل الطعام" ولكن الشعوب إكتشفت أنها خسرت كل شيء، لان إسرائيل لا تملك الموارد بل تستولي عليها.[2]

2- **التطبيع:** مصطلح "التطبيع" كما جرت العادة من استعماله في الآونة الأخيرة، يحمل معان كثيرة متباينة ومتشابكة، حتى أصبح المصطلح متشابها في استعماله.

بالنسبة للعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، يعتبر المفهوم المقابل لسياسة المقاطعة يعني التطبيع قيام هذه الدول أو مؤسساتها أو أشخاصها في تنفيذ مشاريع تعاونية، و مبادلات تجارية واقتصادية، في غياب استتباب السلام العادل، وذلك إخلالا بالموقف السياسي التاريخي لتلك الدول؛ والقائل بأن مقاطعة الدول العربية لإسرائيل؛ يجب أن تستمر حتى يتحقق ذلك السلام العادل بل كوسيلة ضغط لتحقيقه، والتطبيع في هذه الحالة أصبح يعني السماح بتطوير علاقات طبيعية بين المعتدي والمعتدي عليه في غياب العدالة أيفي وضع غير طبيعي ويعتبر إحدى أدوات تحقيق العدالة المنشودة.[3]

-سعت إسرائيل جاهدة للتخلص من المقاطعة العربية وعملت جاهدة على التطبيع مع الدول العربية وخاصة دول الطوق وذلك لما له من أثار إيجابية على الجانب الإسرائيلي. وقد مر التطبيع بعدة مراحل سوف نذكرها:

المرحلة الأولى والتي يعتقد العديد من المراقبين أن معاهدة كامب ديفيد 1979 بين مصر وإسرائيل، كانت البداية لمراحل التطبيع بين العرب والإسرائيليين، إلا أن البعض يعتقد أن بداية

---

[1] نفس المرجع.

[2] حمادي سليم، **"مكانة الوحدة العربية في مشروع النهضة العربية الحديثة "**، مجلة المستقبل العربي، عدد: 234 ،1998، ص 17-31.

[3] مصطفى عبد السلام عبد الجليل زملط ، مرجع سابق ، ص 05 .

التطبيع قد سبق هذا لتاريخ بكثير، مثلا بالاتفاقيات السرية بين الأردن وإسرائيل، وأيضا المغرب وإسرائيل، وجاءت إتفاقية أسلو عام 1993 بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية أمريكية وتأكيد وحضانة مصر، لفتح الباب على مصراعيه لمن كان مترددا في سعيه نحو التطبيع. بل إن بعض الكتاب وصفو الدول التي طبعت علاقتها مع إسرائيل "بالدول المهرولة" وأن أوسلو أطلقت حصان التطبيع العربي الإسرائيلي من عقاله.[1]

وكانت المرحلة الثانية بعد مؤتمر الإسكندرية عام 1995 الذي أدركت من خلاله الدول العربية الكبرى في المنطقة، ومنها السعودية ومصر وسوريا أن الإندفاع نحو التطبيع مع "تل أبيب" يصب في صالح المشروع الإسرائيلي الشرق أوسطي الذي دعا إليه "**شيمون بيريز**" القائم على فكرة التمدد السياسي والاقتصادي الإسرائيلي في المنطقة من خلال السوق الشرق أوسطية وبلا مقابل. ولأن إسرائيل تجاهلت النوايا العربية في التطبيع بالحد الأدنى من الحقوق، فقد استجابت معظم الدول العربية لنداءات القمة العربية إذ بقيت العلاقات الدبلوماسية في حدها الأدنى في أغلب الأحيان، والأهم من ذلك هو ما يتعلق بسير المفاوضات، فقد كانت إستراتيجية الدول الثلاثة (السعودية، مصر، سوريا) تقول أن سير التطبيع يجب أن يتزامن مع سير المفاوضات ولا يمكن الحديث عن تطبيع مع إسرائيل.[2]

وقد نتج عن عملية التطبيع مع إسرائيل أثار بالغة الأهمية خاصة بالنسبة لدول الطوق العربية وفلسطين، وتلك الآثار أغلبها تصب في صالح إسرائيل على حساب العرب الذين سعوا بكل جدية هو تطبيع العلاقات مع إسرائيل أملا في الوصول إلى تسوية سلمية في المنطقة.

موقف دول الطوق من القضية الفلسطينية: دول الطوق هو مصطلح أطلقه الرئيس المصري جمال عبد الناصر في الستينات من القرن الماضي، على الدول التي تحد فلسطين وهي: مصر، سوريا، لبنان، الأردن.[3]

أولا موقف مصر: من المعروف أن مصر تحتل موقعا مهما ومتميزا في منطقة الشرق الأوسط، فلقد كانت على الدوام محط أنظار ومطمعا للاستعمار، ومن هنا فإن العلاقات المصرية

[1] الحسيني محمد،" **مصر والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية** "مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 40 ،1999، ص 83 -90.
[2] حماد محمد ،"**نحو استراتيجية وخطة عمل الصراع العربي الصهيوني** "المستقبل العربي، العدد 243 ،1999 . ص 2.
[3] مصطفى عبد السلام عبد الجليل زملط، مرجع سابق، ص 2.

الفلسطينية هي إمتداد جغرافي تاريخي إستراتيجي، وقضية الدفاع عن فلسطين والوقوف إلى جانبها يعتبر واجبا مفروضا تحتمه الظروف الأمنية والإستراتيجية، إضافة إلى الأخوة العربية الإسلامية والمصالح المشتركة.

ولمصر رؤيتها الخاصة إتجاه الصراع العربي الإسرائيلي ومن الطبيعي أن تتغير هذه الرؤية عبر فترات زمنية مختلفة فمنذ حرب 1973 تبنت مصر نمطا محددا إتجاه القضية الفلسطينية وان الصراع تمثل في حتمية التسوية السلمية، وقد نتج عن ذلك صلح مصري إسرائيلي في اتفاقيتين "كامب ديفيد" 1978 ومعاهدة السلام 1979، وعليه فإن نهج السلام الذي انتهجته مصر يعتبر خيارا إستراتيجيا بالنسبة لها وليس نهجا مرحليا ويتضح ذلك من خلال تصريحات المسؤولين المصريين، حرص مصر على دعم أشقائهم الفلسطينيين ويقول ذلك "عمر موسى" وزير خارجية مصر الأسبق «**أن أي حل غير سليم يميل ضد الجانب الفلسطيني فلن يكون حلا عادلا، بل سيؤدي إلى مضاعفات وبحكم أننا قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأكبر، دولة عربية ، إضافة إلى خبرتنا السابقة في التفاوض مع إسرائيل لذلك كان لا بد من تغيير الشواهد لصالح العملية الفلسطينية**[1]»

وعلى هذا الأساس فقد كان الدور المصري مساعدا وداعما لإنجاز الاتفاق الفلسطيني العربي، بل تجاوز دور مصر هذا الحد (دور الوسيط) حيث عبر عنه ياسر عرفات مرارا، بأن مصر هي شريك كامل للفلسطينيين في مفاوضاتهم من أجل تحقيق السلام مع إسرائيل.

إلا أن مصر كانت بحاجة لعقد إتفاقية أسلو 1993 لعدة أسباب أهما استعادة مصر مكانتها وصورتها التي كانت عليها قبل توقيع إتفاقية "كامب ديفيد" عام 1979 فقد كان إتفاق أسلو بمثابة حكم البراءة الذي تنتظره المحكمة بعد طول إنتظار[2].

كما كانت مصر من أكثر الدول التي تأثرت بالتطبيع مع إسرائيل من جميع النواحي السياسية والثقافية والإقتصادية، ففي الجانب السياسي تم عزل مصر من محيطها العربي، فلم يكن لها دور في أحداث مهمة وقعت بعد توقيعها لاتفاقية "كامب ديفيد" كتدمير المفاعل النووي العراقي والاجتماع الإسرائيلي للبنان عام 1982، والمجازر التي ارتكبها الصهاينة ضد

[1] نفس المرجع، ص ص 71-72.
[2] نفس المرجع، ص 73.

الفلسطينيين بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 وانتفاضة الأقصى عام 2000 والعديد من الأحداث المهمة[1]. فكانت مصر مكتوفة الأيدي بسبب تلك الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها مع إسرائيل.

وفي الجانب الاقتصادي فقد بذل الإسرائيليون ما في وسعهم من أجل تطبيع الاقتصاد المصري مع نظيره الإسرائيلي، ولقد تمثل ذلك في حجم الصادرات لبعض المنتجات الإسرائيلية التي كانت تجد صعوبة في دخول السوق العربية وفي المقابل حجم الواردات من السلع والخدمات والمواد الخام التي تحتاجها إسرائيل.

أما عن الجانب الثقافي فقد أقيمت في مصر العشرات من المؤسسات التعليمية الأمريكية والثقافية الإسرائيلية، بالإضافة إلى مركز البحوث السياسية في الكليات والجامعات المصرية والتي يتم تمويلها من هيئات أمريكية ومنها مؤسسة فورد كما أنشأ في مصر "المركز الأكاديمي الإسرائيلي" بالقاهرة الذي أدى دورا مهما في مجال التطبيع[2].

ثانيا موقف الأردن: بموقها الجغرافي، وارتباطها الوثيق بفلسطين إجتماعيا وإقتصاديا وتاريخيا، وعلاقته المتميزة على المستوى الشعبي والرسمي، بالرغم من الخلافات التي أدت إلى تباعد الأشقاء ولو بصورة مؤقتة في مرحلة من المراحل، لذلك ضلت العلاقات بالغة الدقة والحساسية وبالأخص في موضوع السلام مع إسرائيليين، لقد تباينت ردود الأفعال الأردنية حول "**إتفاق أوسلو**" على جميع المستويات الرسمي والشعبي، وفي وسائل الإعلام، فبينما إعتبره البعض ضربة جديدة وقاسية للعلاقات الأخوية ولحكم التسوية العادلة رأى فيه البعض الآخر نتيجة طبيعية المساعي السلمية التي بدأت في مدريد وعلى مرأى ومسمع العالم بأسره[3].

على الجانب السياسي كان الأردن على الدوام محل شك الأنظمة العربية في وجود اتصالات سرية بينها وبين إسرائيل وبعد وفاة " الملك حسين" تيقن بأن هذه الشكوك كانت في محلها.

---

[1] **مارتين آسر،"دفء في السلام البارد بين مصر وإسرائيل؟"** من موقع بي بي سي العربية على الرابط التالي:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4070000/4070555.stm
تم الإطلاع عليه يوم 2020/04/14 على الساعة 00: 17h

[2] عادل الراجحي**"التطبيع..أيصبح العدو اللدود صديقاً حميماً!"**، (2006) متاح على الموقع التالي:
http:/www. b.99.com/vb/t65778.html تم الإطلاع علية يوم 12 ماي 2020 الساعة **00: 17h**

[3] مصطفى عبد السلام عبد الجليل، مرجع سابق، ص 81-82.

بعد إتفاق أوسلو كان الأردن من بين البلدان العربية التي سارعت إلى إبرام إتفاق سلام مع إسرائيل ، سمي باتفاق "**وادي عربة** " في 26 أكتوبر 1994 ، ولاشك أن الأردن قد حصل على العديد من المميزات في أعقاب إبرام إتفاقية السلام فلقد تحول التهديد الإسرائيلي للأردن أو ما يسمي بمشروع الوطن البديل أو التهديد في مجال المياه إلى علاقة جوار وصداقة وعلى المستوى العلاقات الخارجية فقد إستعاد الأردن موقعه المتميز والمدعوم من الغرب كما كان من قبل غزو العراق للكويت بالإضافة إلى ضمان أمن الأردن من طرف الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ثالثا موقف سوريا: نشطت سوريا منذ أواخر الثمانيات من القرن الماضي استراتيجيات لتحقيق تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي ولكن حسب شروطها هي، بالرغم من سعي سوريا بجدية نحو السلام وبالرغم من أن سوريا كانت تحاول المحافظة على موقف ثابت ومتوازن من قضية صراعها مع إسرائيل، المرتبط أساسا بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي فإن واشنطن كانت متيقنة بأن بشار الأسد كان مستعدا لأن يضمن سلاما كاملا وتطبيعا مع إسرائيل مقابل الجولان ، وهي المقايضة التي كان الأمريكيون يقبلونها، ويمكن القول أن السوريون يصرون على عدم التقدم بأي خطوة تجاه التطبيع مع إسرائيل كما فعل أشقائهم العرب إلا بعد إستعاد الجولان. [2]

أما عن موقف سوريا بالنسبة لإتفاق أسلو 1993 فقد كان موقفا متشددا وذلك إنطلاقا من تجربتها مع إسرائيل بإعتبارها أن سوريا لم تعارض ولم ترفض الإتفاق لأن إسرائيل لم تكن جادة في تحقيق السلام كما تدعي، ولو كان كذلك لانسحبت من الأراضي التي احتلتها عام1967 إلا أن سوريا كانت ولا زالت داعمة للشعب الشقيق الفلسطيني.[3]

رابعا موقف لبنان: تعتبر لبنان من أكثر الدول العربية التي عانت من تداعيات نكبة فلسطين عام 1948 وما تلاها من أحداث مؤلمة فلبنان كان حاجزا في أي تطور في قضية

---

[1] **"اتفاقية السلام العربية الإسرائيلية في القرن العشرين "** متاح على الرابط:
www.moquatil.com/2009 تم الإطلاع علية يوم 2020/04/16 الساعة **17h :00**

[2] حسن نافعة، **"العلاقات المصرية الفلسطينية "** مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 40، 1997، ص ص 36-41.

[3] مصطفى عبد السلام عبد الجليل زملط، مرجع سابق، ص 25.

الصراع العربي الإسرائيلي سواء أكان في حالة الحرب أو السلم، وربما كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين المتواجد في المخيمات داخل لبنان من أكثر القضايا التي تشغل بال القيادة اللبنانية.

فلبنان كان رافضا لمشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (التي أقرها إتفاق أسلو) ومن المعروف أن لبنان دفع ثمنا باهظا من جراء التواجد الفدائي الفلسطيني في السبعينات والثمانيات من جراء إنطلاق العمليات الفدائية من الجنوب اللبناني إتجاه الأراضي المحتلة.[1]

ومن أهم المحطات في تاريخ لبنان مع إسرائيل إتفاق الهدنة في مارس 1949 وهو الذي رسم حدود الهدنة بين (مصر – سوريا –لبنان –الأردن) وإسرائيل بعد انتهاء الحرب العربية الإسرائيلية في فلسطين عام 1948.[2]

المبحث الثاني: ثورات الربيع العربي (السياقات والنتائج)

شهدت المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 تحولا سياسيا وموجة من الإحتجاجات والحراك الشعبي الذي اجتاح الدول العربية، واتسم بأساليبه المختلفة وقواه السياسة والاجتماعية الجديدة، وتباين تفاعلاته ما بين المطالب الإصلاحية و "الثورة " وتعززت بفعل رياح التغيير التي انطلقت من تونس مرورا بمصر وصولا لمعظم الدول العربية نتيجة عدة عوامل أدت لذلك مخلفة مجموعة من النتائج السياسية والدولية.

المطلب الأول: مفهوم ثورات الربيع العربي

مصطلح الربيع العربي وانطلاق الثورات العربية يرتبط بثورات غربية انطلاقا من التسمية التي أطلقت على ثورات الربيع الغربي في دول قارة أوروبا. وقبل التطرق إلى مفهوم ثورات الربيع العربي وأسبابها والخلفية التاريخية للربيع العربي لابد من تعريف الثورة أولا.

أولا: تعريف الثورة

لغة: كلمة ثورة في اللغة العربية جاءت من الفعل ثار يثور ثورة وتعني في الأصل الهيجان او اشتداد الغضب والاندفاع العنيف، ثار أي هاج ثارت أعصابه إي فقد السيطرة على أفعاله.[3]

---

[1] **"اتفاقية السلام العربية الإسرائيلية في القرن العشرين"**، مرجع سابق.
[2] حماد محمد، مرجع سابق.
[3] مجمع اللغة العربية، **"المعجم الوسيط"**. مصر: مكتبة الشرق الأوسط، ط4 ،2004. ص 34.

ومصطلح الثورة في اللغة الأجنبية révolution مستعار من الفلك ويقصد به الدورة الكاملة لجسم متحرك حول محوره ولعل استخدام المصطلح في المجال السياسي والاجتماعي اكسبه معاني جديدة تفيد التطور والنمو متضمنا الحركة والنشاط Evolution وإضافة Ré نظام الحكم بالقوة. وقد طور الماركسيون هذا المفهوم بتعريفهم للنخب المثقفة بطبقة قيادات العمال التي اسماها " البروليتارية.[1]

تعريف الثورة اصطلاحا: تعرف الثورة على أنها فعل جماهيري شامل فحين تتأزم الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتصبح أحوال الناس لا تطاق وعندما تتباعد المسافة بين الحكام والجماهير وتغيب وسائل التعبير السلمي عن المطالب لا تجد الجماهير أمامها سوى التحرك لتغيير الأوضاع تغييرا جذريا.[2]

كما تعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها " التغيرات الجذرية في البنى المؤسسة للمجتمع تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ واقعية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وقد تكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية." ويرى البعض من المفكرين إن الفهم المعاصر والأكثر حداثة للثورة هو تغيير أساسي في الأوضاع السياسية والاجتماعية يقوم به الشعب في دولة ما[3].

ويقصد بالثورة في الميدان السياسي تلك المرحلة التي تظهر فيها طبقة اجتماعية جديدة وتكون قادرة على تنحية طبقة إجتماعية غير قادرة على تدبير الأمور في نظام سياسي ما، وتكون الطبقة الإجتماعية الجديدة خاملة لمشروع إقتصادي وسياسي بتجاوز ما هو كائن حتى في مجالات أخرى كالثقافة والفكر. وحين تتمكن الطبقة الاجتماعية الجديدة من السيطرة على الأوضاع السياسية حينذاك يتحقق المفهوم السياسي للثورة[4].

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **"الموسوعة السياسية "**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، ط1، بيروت،1992. ص 14.

[2] إبراهيم، ابراش، **الثورات في العالم العربي** . فلسطين: مركز الدراسات المستقبلية ،2012. ص 3.

[3] رأفت فؤاد، **"الثورات العربية 2011 وأثرها على مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية «**،رسالة ماجستير، (جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ،2015)، ص 39

[4] عبد المجيد، البصير، موسوعة **علم الاجتماع**. الجزائر: دار الهدى للنشر ،2010. ص :181.

تختلف الثورة عن الانقلاب كونه يحدث تغييرا في طاقم الحكم دون تغيير عميق في الحياة السياسية وتقوم به عادة فئة هي جزء من النظام السابق أما الثورة فهي تحدث تغييرا عميقا في الحياة السياسية وتشارك فيها فئات من الشعب والجماهير[5].

تعريف إجرائي للثّورة: يتّضح من هذه التعريفات للثّورة أنّ هناك تركي على العنف باعتباره سبب أساسي لقيام الثورات ومن خلال ما تقدم يمكن صياغة تعريف شامل للثّورة: (الثورة هي عملية تغيير سريع وجذري للنظام السياسي ممّا يؤدي للإطاحة بالنّظام القديم والنخبة التابعة له)

الثورات العربية 2011:

الثورات العربية الحديثة هي ثورات اندلعت في معظم الوطن العربي بدأ من تونس، ولعل أهم ما يميز هاته الثورات هو القاسم المشترك بينها ألا وهو الثورة ضد الفساد وضد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية.

مصطلح الربيع العربي أو الحراك العربي، النهضة العربية وغيرها من التسميات التي أطلقت على الثورات الاجتماعية التي قامت الشعوب العربية بإطلاقها ضد حكوماتها التعسفية منذ 2010، حيث انتفضت هذه الشعوب على الأوضاع المزرية التي كانت تعيشها منذ سنوات. فلطالما كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محملة بالتوترات وعدم الاستقرار ومع ذلك فإن الانتفاضات العربية الأخيرة أثارت العديد من التساؤلات حول إن كانت هذه الانتفاضات مرحلة خادعة وعابرة من الغضب الشعبي، أم أنها نذير حقيقي يؤدي إلى انتقال ديمقراطي حقيقي؟[1]

[5] مجمع اللغة العربية، **"المعجم الوسيط "** ، مرجع سابق، ص: 34 .

[1]Abdelsalam, Elfatih. "The Arab spring: Its origins، evolution and consequences… four years on "**Intellectuel Discoure.**(2015).119-135https://www.researchgate.net/publication/284181844_The_Arab_spring_Its_origins_evolution_and_consequences_four_years_on 27/04/2020 , 10.00 h

المطلب الثاني: سياقات ثورات الربيع العربي

يعود مصطلح الربيع العربي للثورات التي حدثت عام 1847 التي يشار إليها أحيانا باسم ربيع الأمم وربيع براغ 1968 من القرن الماضي*، وقد استخدم هذا المصطلح في أعقاب حرب العراق، وقد بدأ الاستخدام الأول لمصطلح الربيع العربي للدلالة على هذه الأحداث مع المجلة السياسة الأمريكية[1].

و قد انطلقت الثورات العربية في **تونس** عندما احرق الشاب محمد بوعزيزي نفسه احتجاجا على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية، وعدم تمكنه من تامين القوت لعائلته، فاندلعت الثورة في تونس وانتهت في 14 جانفي عندما غادر زين العابدين البلاد، و بعدها بتسعة أيام، اندلعت ثورة 25 يناير المصرية تلتها بأيام الثورة اليمنية واثر نجاح الثورتين التونسية والمصرية بإسقاط النظام التونسي والمصري ، بدأت الاحتجاجات السلمية في بعض الدول العربية مثل ليبيا ، اندلعت فيها الثورة في فبراير وسرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة، وبعدها بشهر اندلعت احتجاجات سلمية واسعة في سوريا يوم 15 مارس 2011 لتليها اليمن وغيرها ...[2]

أما عن دول الخليج العربي فهي تحاول الابتعاد عنما يجري في محيطها العربي وإنها غير معنية برياح التغيير، إلا إن الربيع العربي طرق أبوابها بدون استثناء، وان كانت التداعيات جاءت شبه متفاوتة من بلد خليجي لأخر[3]

ولعل أهم ما يميز الثورات العربية مطالبها، فالقضايا الخارجية لم تكن مطلبا مطروحا في الحراك الجماهيري، بل الهموم الوطنية والظروف الداخلية المزرية هي التي كانت مسيطرة عليه كما أن المشهد العربي تميز بخصوصية الفاعلين وهم شباب "**الفيس بوك**" الذي حمل نفس

*ربيع براغ هو مرحلة من تاريخ الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية، حاول خلالها الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي أن ينتهج اتجاها إصلاحيا واقرب للديمقراطية عام 1968، للمزيد أنظر:" **ربيع الشعوب .. ربيع براغ 1968** " على الموقع:
https://www.aljazeera.net:. التاريخ: 2020/04/29 الساعة:37:H13

[1] ثمار كاظم ومحمد غسلن شبوط، **عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية. المركز الدمقراطي العربي ،2018، ص 09 .**

[2]إبراهيم، ابراش، **"الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الأبوية والموجهة "**، متاح على الرابط التالي:
t=539https://www.palnation.org/vb/shoushrad.php. التاريخ: 2020/04/29 الساعة: 20:15

[3]وفاء، لطفي، **الثورة والربيع العربي**. القاهرة، الجامعة الإسلامية، ط1 ،2011، ص10

الشعارات في كافة الدول العربية. فما يميز الحركات الثورية اليوم هو الطابع الشبابي البعيد عن أي تأطير سياسي أو نقابي[1].

إنما يحدث في المنطقة العربية من حراك زعزع البنية التسلطية في المنطقة استطاع منظريها وشبابها أن يفرضوا شعاراتهم في مسيرة هذه الثورات ويسقطوا الرؤساء ويعلنوا انطلاق رحلة التغيير والتحول الديمقراطي، تلك الرحلة التي حصد ثمارها أصحاب المصلح والمستفيدين نتيجة محدودية النظرة المستقبلية للشباب الثورة وغياب العامل التنظيمي لتلك الثورات ومن جانب آخر يتهم البعض أن قوى خارجية دبرت كلما حصل على الساحة الدولية لتحقيق مصالحها الكبرى[2].

أسباب الثورات العربية: لقد جاءت موجات التغيير والتحول الديمقراطي التي تجتاح الدول العربية منذ ديسمبر2010 لتترك أوراق وحسابات العديد من الدول والقوى الخارجية، فقد تداخلت عدة عوامل وأسباب مع بعضها البعض، وأدت إلى القيام بحركات احتجاجية شعبية، وقد ساعد على قيامها شبكات التواصل الحديثة وفتحت المجال أمام فئات الشباب بالتواصل والاتفاق للخروج في مظاهرات شعبية ضد الأنظمة الاستبدادية، ومن بين الأسباب التي أدت إلى ذلك كل من العوامل الداخلية والخارجية على النحور التالي:

أولا: الظروف الداخلية: أدت عوامل الفساد وبروز ظاهرتي البطالة إلى حالة من الاحتقان الشعبي والتي أشعل فتيلها غياب الحكم الراشد والديمقراطية وأدت الى نقمة الشباب على الأنظمة الحاكمة، فالأوضاع الداخلية السائدة كانت الشرارة التي أشعلت الثورات العربية. وفيما يلي سوف نستعرض أهم الظروف الداخلية لاندلاع الثورات العربية:

أ-العوامل الاقتصادية: إن تفاوت النمو الاقتصادي في الدول العربية بعد استقلالها، جعل بعضها قطع شوطا جيدا كدول الخليج العربي والبعض الآخر واجه عقبات اقتصادية تمثلت في ارتفاع نسب البطالة والفقر وسوء أحوال المعيشة للسكان كتونس ومصر والسودان واليمن، لذا كانت المطالب تتمثل في تحسين الظروف الاقتصادية وإيجاد فرص عمل للشباب وتحسين أوضاع المعيشة[3].كما تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية (الفئة العمرية بين 15-

[1] خليدة كعيكس ،**"الربيع العربي بين الثورة والفوضى"** ،المستقبل العربي.العدد421،مارس 2014. ص 1-2 .
[2] صباح، محمد صالح الجبوري ،**"دور العامل الخارجي في عملية التحول الدمقراطي (دول الربيع العربي نموذجا)"**مجلة تكريت للعلوم السياسية العدد 11، 2017 ص 290.
[3] حسن رضا أحمد، **"ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي ودولي، "** مجلة شؤون عربية، العدد:154، 2012. ص:1.

37سنة) حيث أنها تعاني من التهميش والإقصاء والتمييز والبطالة ... مما جعلها ساخطة على النظام والسلطة [1] فالشباب العربي سطّر أروع ملحمة سياسية في التاريخ العربي المعاصر فهو الذي تحرّك وحرّك الشارع العربي [2]

وقد لعبت وسائل الاتصال الحديثة (الفيس بوك، التوتير، اليوتيوب) دورا إعلاميا وسياسيا في تغيير الأوضاع الراهنة وإسقاط بعض الأنظمة والدليل على ذلك انطلاق الشرارة الأولى للثورة في تونس لتنتشر بشكل واسع وسريع في معظم الدول العربية.[3]

ب-العوامل الاجتماعية: فقد بقيت الفوارق العرقية والقبلية والمذهبية دون حلول نهائية في البلدان العربية، فحدث تفاوت واضح لصالح بعض الفئات كالعائلات والقيادات الحاكمة، في حين همشت فئات اجتماعية أخرى، ومن هنا بدأت المطالبة بالعدل والمساواة بين مكونات الشعب الواحد[4].كما شهدت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية خاصة تلك الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي والديني والاثني، وقد نتجت هذه الظاهرة من عدة عوامل مختلفة في مقدمتها قيام السلطوية لعقود طويلة من الزمن وحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير عن هويتها وعن ثقافتها وعقيدتها كما حدث في حالة المثلث الكردي والشيعة في العراق.

كما حاولت النخب الحاكمة أن تفرض الهوية الثقافية على الجماعات الأخرى وكثيرا ما تعرضت الأقليات العرقية والدينية والاثنية في العالم العربي إلى ممارسات تمييزية، أثرت ليس فقط في وضعها الثقافي ولكن أيضا في وضعها السياسي والاقتصادي، كما حدث في حالة المسيحيين في جنوب السودان والعراق والخليج ولبنان [5]

ج العوامل السياسية: تمثلت الأسباب والعوامل السياسية التي أدت إلى ظهور تلك الثورات في الاضطهاد والاستبداد في الحكم وغدارة الشؤون البلاد بمعزل إرادة الشعب كما أدى غياب الديمقراطية وعدم السماح بتكوين نقابات وأحزاب سياسية وهيمنة رجال السلطة على المناصب

---

[1] محمد السعيد سعيد ،**"أزمة النظام العربي "**،السياسة الدولية ،العدد 100 ،1990/04/26 ص ص 21-22 .

[2]محمد محفوظ ، **ربيع العرب** . بيروت : دار النشر العربي ،2012 ،ص 09 .

[3] عصام نعمان ،**"حقوق الإنسان وحقوق الشعوب "** المستقبل العربي ، العدد 266، 2011/04/23 ، ص ص 06-10 .

[4]حمد جاسم، محمد الخزرجي، **"اتساع الفجوة التنموية في الدول العربية في أعقاب ثورات الربيع العربي"**، مركز الدراسات الاستراتيجية، مارس 2018 متاح على الرابط التالي :http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2018/03/11

[5] نبيل عبد الفتاح ،**"الثورة والإندماج الوطني "** جريدة الأهرام الرقمية ، 1 2003/07/0 متاح على الرابط التالي:
www.digital.ahram.org/policy.aspx?serial.التاريخ: 2020/04/29 الساعة:

السياسية والإدارة العليا في الدولة وغياب الدور الرقابي للمؤسسات المعنية من انفجار الأوضاع في البلاد العربية.

إضافة على غياب الحريات السياسية في الأنظمة العربية، التي لم تستجب لمختلف الضغوطات، بحيث اكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية، وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية مثل المغرب والكويت ومصر، وفي السنوات الأخيرة ظهرت العديد من الحركات الاحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسة وخارج الشرعية القانونية.[1]

ورفضت تلك الحركات أن تشارك في المنظومة السياسية التي فرضـــتها الدولـــة علـــى معارضيها وتثبيت خطابا يتضمن مطالب الإصلاح التدريجي وطالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة.

ثانيا الظروف الخارجية:

إن التطور الأخير الذي أثر بشكل كبير في استقرار المنظومة السلطوية في العالم العربي مرتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليمين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في الآونة الأخيرة. هناك عدة عوامل مؤثرة خارج حدود الدول العربية التي قامت بها الثورات وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيرات في المنطقة كما يختلف دور وتدخل كل دولة خارجية عن الأخرى وذلك تبعا لمدى مردود المصالح والمكاسب التي تحصل جراء تلك الأحداث. [2] فالتدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية، ولكن كان في فترات سابقة مرتبطا بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الإستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين وبدعم النظم السلطوية الموالية لها.

وفي السنوات الأخيرة دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل باستقرار النظام العربي وبالنظم السلطوية في المنطقة خاصة تلك التي ثبتت مواقف مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية

[1] أحمد شكر الصبحي **مستقبل المجتمع المدني في النظام العربي** . ط1 بيروت :[د.د.ن] ، 2011، ص 179 – 180.
[2] صباح محمد صالح الجبوري ،**"دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي (دول الربيع العربي نموذجا)"** ،مرجع سابق ، ص 278.

في العراق ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حزب الله في لبنان، ومن ناحية أخرى شهدت الفترة الأخيرة تصاعدا في نفوذ قوى إقليمية صاعدة مثل إيران وتركيا.. بدأت تأثر وبشكل ملحوظ في العالم العربي.[1]

ففي ليبيا مثلا لم يكن إسقاط النظام ممكنا من دون الدعم الخارجي، وفي اليمن قدمت أطراف إقليمية ما عرف بالمبادرة الخليجية التي نزعت فتيل الثورة وأبقت على الحزب الحاكم القديم ليقوم هذا الحزب وجماعة أنصار الله (الحوثيين) بالخروج عسكريا على نتائج الحوار وإشعال حرب امتدت لتشمل دولا إقليمية عدة وفي البحرين تم إجهاض الحراك الشعبي بتدخل خليجي مباشر ،وفي مصر ساهم الدعم الإقليمي والدولي للثورة المضادة في إجهاض ثورة 25 يناير وإعادة إنتاج منظومة بوليسية قمعية أما سوريا فقد تحولت الثورة إلى حرب طاحنة لازالت لحد الساعة بحكم تدخل أطراف متعددة إقليمية ودولية، ولعل نجاح الثورة التونسية راجع إلى حد كبير ببعد البلاد عن التنافس الدولي.[2]

يتضح من خلال ما تقدم أن تأثير العوامل الخارجية على دول الربيع العربي أحد أسباب تلك الثورات وهو عامل مهم لقيامها لا يقل أهمية عن العوامل الداخلية وربما أكثر بحكم التدخل في الشأن الداخلي في الوطن العرب بسبب حالة الضعف التي تمر به الأمة العربية اليوم.

المطلب الثالث: نتائج ثورات الربيع العربي

إن للثورات العربية تأثير مباشر على العديد من المجالات السياسية والثقافية الاقتصـــادية حيث أفرزت العديد من القضايا التي لم تكن موجودة قبل حدوث الثورات ضد الأنظمة العربية القائمة، فثقافة أن الشعوب تريد تقرير مصيرها وأن تصبح من ميكانيكية التعبير السياسي فـــي البلد، كل ذلك كان من إفرازات وتداعيات هذه الأحداث. و"**فضحت الثورات العربيـــة أنظمـــة الدول التي حصلت بها، وأثبت أن هذه الأنظمة فاسدة تدعي الحكمة وحولت الدول إلى مزارع خاصة لها وللمنتفين من حولها وتحكم خارج القانون والدستور، وتختبئ خلف أجهزتها الأمنية لقمع شعوبها**".[3]

[1] دينا شحاتة، مريم وحيد، **"محركات التغيير في العالم العربي** «السياسة الدولية العدد 184، 1أفريل 2011، ص 42-43.
[2] عبد الفتاح الماضي، **"العوامل الخارجية والثورات العربية "** **سياسات عربية**، العدد 36، يناير 2019، ص ص 11-12 .
[3] مهدي أبو بكر رحمة، **"الشرق الأوسط والربيع العربي فاق ومستقبل"**، **الحوار المتمدن**، العدد: 3615، بتاريخ 22 جانفي 2012، ص 4.

هناك من اعتبر الثورات العربية بداية عصر عربي جديد لا تقوده الأنظمة بل الجماهير وعلى وجه الخصوص الشباب منها وأن ما يحصل ماهو إلا مواجهة شاملة بين عصر الإقطاع والعشائر إلى عصر الدولة المدنية وتداول السلطة ومن التخلف إلى الحداثة[1].

ومن نتائج هذه الثورات أن الجماهير العربية تأكدت أن أنظمتها المستبدة تمثل القاسم المشترك في معظم البلاد العربية، وأن سقوط بعضها في تونس واليمن ومصر وليبيا هو انتصار للعرب في بقية الأقطار التي تنتظر الفرصة لإسقاط أنظمتها. كما ساعدت الثورات العربية في زيادة الوعي والفتح السياسي والعرفي خاصة لدي جيل الشباب الذين قادوا تلك الثورات. وعلى العموم يمكن تحديد أهم نتائج الثورات العربية في:

أولا: النتائج السياسية:

ساهمت الثورات العربية ضد الأنظمة الاستبدادية القائمة في العالم العربي في الإطاحة ببعض الأنظمة وعلى رأسها النظام التونسي برئاسة زين العابدين بن على وصولا إلى النظام الليبي ومقتل معمر القذافي واستمرار القتال ضد النظام السوري كل ذلك ألقى بضلالها على طبيعة العلاقات الدولية لهذه الدول ومسارها.

1-اعتلاء الإسلاميين الحكم:

شهدت البلدان العربية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة صحوة إسلامية عامة بشقيها المعتدل والمتطرف، مما كان له الأثر الكبير عل مجرى العلاقات الدولية لدول المنطقة بما فيها الدول العربية وأد إلى توتر العلاقات مع الغرب خاصة بعد التفجيرات التي تقوم بها الحركات الإسلامية [2]

إن من أبرز التحولات التي أحدثتها الثورات العربية ووصول الأحزاب والجماعات إلى سدة الحكم واستلام الدفة، فحزب العدالة والحرية التابع للإخوان المسلمين في مصر وحزب النهضة في تونس وغيرها من الأحزاب التي ظهرت وبدأت تلعب دورها في التغيير كإحدى علامات التحول في الدول العربية التي حدثت فيها الثورات العربية نتيجة لمجموعة من الأحداث.

[1] عبد الغاني سلامة، **"الثورات الشعبية العربية"** ، **مجلة الحوار المتمدين**، العدد 3332، بتاريخ 26 ماي 2020 متاح على الرابط التالي: **https://.Books.Google.Dz** التاريخ: 2020/07/29 الساعة:12:20

[2] – الثورات العربية 2011 وأثرها عل مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية مرجع سابق ص 25.

فحزب النهضة التونسي الذي تقوم سياساته عل الأساس البراغماتي ليس على المستوى الدولي، بل عل المستوى الداخلي الواقع هو أن ما يدعم رصيد حزب النهضة في الشارع التونسي هو تشبيه أفكار زعيمة ومؤسسة راشد الغنوشي الذي لا يجد حرجا في الجمع والتوفيق ما بين القيم والأحكام الإسلامية وبين قيم ومبادئ الدول المدنية والتعددية السياسية وتداول السلطة واحترام حقوق الإنسان وغيرها [1]

2-**سيطرة الجيش:** ولقد حدث هذا فيمصر، حيث لم تتفق القوى السياسية، وأصبح هناك رفض شعبي لحكم الإخوان المسلمين حيث انتشرت الفوضى مهددة بقيام حرب أهلية، وأصبح هناك خوف من أن تحول مصر إلى دولة إسلامية معادية للغرب.

وانقسم العالم إلى مؤيدين ومعارضين، حيث حاز تصرف الجيش على رضا وقبول بعض الدول وذلك خشية منها وأن عدم إستقرار مصر سيعرض المنطقة إلى حالة فوضى وتهديد للسلم والأمن الدوليين وبالتالي يلحق الضرر بمصالحها، فكان من هذه الدول أن اتخذت قرارها وتأييدها لما جرى في مصر تحول واستلام الجيش زمام الأمور في البلاد [2]

النتائج على المستوى الدولي:

ومن نتائج هذه الثورات أنها دفعت الأمة العربية للتفكير في وحدتها واستقلالها ومشروعها الحضاري والإسلامي. ومن الممكن حسب الكتاب أن تؤدي هذه الثورات إلى ولادة نظام عربي جديد لكي يكون البديل والقوي الغربية فرصة على العرب بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وضعف المعسكر الشيوعي.[3]

الدول التي قامت بها الثورات العربية كانت لها علاقات خاصة مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى علاقات كل من مصر وتونس بإسرائيل، فمصر كانت لها علاقات دبلوماسية ودية مع تل أبيب بسب إتفاقية كامب ديفيد الموقعة عام 1978م، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة في مارس 1979 م، كما أن تونس أيضا قامت بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية عل مستو فتح مكاتب إتصال بين البلدين.[4]

---

[1] – عمر كوكس، الانتخابات التونسية وقطيعة الاستبداد، متاح على الرابط التالي:https://www.google.com/search?q بتاريخ 2020/06/14 الساعة 13:15

[2] نصر، محمد عارف،" **مستقبل الدولة في العالم العربي"**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 186، أكتوبر 2011، ص 66

[3] أحمد جليل، عزام" **موقع القضية الفلسطينية في العصر العربي الجديد** "مجلة السياسة الدولية، العدد 186، بتاريخ 2020.05.27، ص85.

[4] مهدي أبوبكر، **"الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل**، مرجع سابق، ص 3.

ثانيا–النتائج الأمنية:

أما على المستوى الأمني فقد طرحت ثورات الربيع العربي العديد من التحديات الأمنية على اثر الاستقرار السياسي و الاقتصادي في المنطقة، و رغم كون المنطقة العربية عموما تعاني من هشاشة الوضع الأمني خصوصا في ظل انتشار الجماعات الإرهابية، إلا أن فترة ما بعد الربيع قد زادت من تفاقم سوء الأوضاع الأمنية حيث أدت في العديد من الدول إلى الدخول في مرحلة من الانفلات الأمني على إثر عدم استقرار الأوضاع السياسية و غياب الدولة في الكثير من الأحيان على غرار الحالات الليبية، اليمنية و السورية... حيث استفادت "داعش" أو "الدولة الإسلامية في العراق والشام" من الضعف السياسي والأمني في سوريا وخصوصا العراق لتكون بديلة للأنظمة الحاكمة هناك، كما سمحت الطبيعة الهشة للدول في إفريقيا عموما لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQIM من أن ينسج عدة علاقات وروابط مع الكثير من المجموعات المعتبرة إرهابية من طرف المجتمع الدولي مثل الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب إفريقياMUJAO، وحركة أنصار الدين، وتنظيم بوكو حرام[1].

وحتى على الصعيد الميداني فقد أدت فترة ما بعد الربيع العربي إلى تغذية وزيادة انتشار عمليات الجماعات الإرهابية حيث استفاد تنظيم القاعدة من هذه الأوضاع الأمنية الهشة من خلال تكثيف عملياتها الإرهابية على غرار التفجيرات المتتالية لأنابيب الغاز المتجهة إلى الكيان الصهيوني أو عبر عمليات اغتيال الجنود والضباط المصريين بصحراء سيناء الذي تبنته حركة "أنصار بيت المقدس"[2].

والى جانب ذلك ساهمت الأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة في ليبيا على إثر سقوط نظام معمر القذافي وما تلاها من انهيار للدولة في ليبيا اشتداد الصراع القبلي بين مختلف الميليشيات المسلحة، والأكثر من ذلك انتشار السلاح الليبي بين هذه الميليشيات وكذا الجماعات الإرهابية في المنطقة عموما. حيث أشارت بعض التقارير أن الجماعات الإرهابية في المنطقة عموما على غرار بوكو حرام التي استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، وأنه من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، وصواريخ أرض–جو. كما تمكن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامـــي وحركات التمرد

---

[1] طارق لطفي **«التداعيات الأمنية للحراك العربي على منظومة المتوسط"**، مركز الدراسات الاستراتيجية، شوهد يوم 2020/07/12 على الرابط التالي:http://www.cssrd.org.lb/index.php?option=com_content&view=article&id=220:-146&catid=57:---146&Itemid=3

[2] نفس المرجع.

الطارقية كحركة تحرير واستقلال إقليم أزواد باستخدام السلاح الليبي مـــن السيطرة على شمال مالي، ...كما استخدم السلاح الليبي في تونس في الاغتيالات السياسية التي أثبتت التقارير أنها تمت بمسدسات ليبية، وفـــي أحداث الشعانبي التي أُريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا، والأمثلة هنا كثيرة[1].

[1] عبيد إميجن،**" انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014/10/21. شوهد يوم 2020/07/12 على الرابط التالي:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951157 3.html

خلاصة:

تعد ثورات الربيع العربي وليدة الظروف التي تعيشها الدول العربية، وفشل أنظمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد بالإضافة للظروف الاقتصادية التي تعاني منها أغلبية الدول العربية....، كل هذه الظروف مهدت لظهور مثل هذه الاحتجاجات، والتي أثرت بشكل أو بآخر على مسار القضية الفلسطينية، فهل ما حدث من ثورات عربية سيؤدي إلى إضعاف القضية الفلسطينية أم إلى النهوض بها مجددا ؟، أم أن الهم العربي في كل قطر عربي سينسي هذه القضية؟

الفصل الثاني: تطور القضية الفلسطينية على ضوء ثورات الربيع العربي

القضية الفلسطينية قضية محورية، وهي الأهم من بين القضايا العربية في الشرق الأوسط، وهي تتأثر بالتغيرات والتطورات التي تحدث على العديد من الأصعدة إقليميا ودوليا. فقد شهدت القضية الفلسطينية منذ سنة 2011 (أي منذ انطلاق ثورات الربيع العربي إقليميا) عدّة تطورات سواء على المحلي في الداخل الفلسطيني أو على مستوى التعامل الدولي والإقليمي مع ملف القضية في مختلف أبعادها السياسية والأمنية والإنسانية...، وبالتالي تأثيرها على مسار القضية الفلسطينية. وهو ما سنحاول معالجته ضمن هذا الفصل من خلال النقاط التالية:

المبحث الأول: تطور القضية الفلسطينية منذ 2011

المطلب الأول: على مستوى الشأن الفلسطيني الداخلي

المطلب الثاني: على مستوى المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية

المطلب الثالث: القضية الفلسطينية على المستوى الدولي منذ 2011

المبحث الثاني: إدارة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي دوليا وإقليميا منذ 2011

المطلب الأول: القضية الفلسطينية في إطار الأمم المتحدة منذ 2011

المطلب الثاني: القضية الفلسطينية في الإطار الإقليمي العربي منذ 2011

المطلب الثالث: التحدّيات والرهانات المستقبلية للقضية الفلسطينية والمسارات المحتملة

المبحث الأول: تطور القضية الفلسطينية منذ 2011

شهدت القضية الفلسطينية تطورات هامة على مختلف الأصعدة داخليا وخارجيا وهو ما سنحاول تتبع مساره ضمن هذا المبحث بين تطورات الشأن الداخلي الفلسطيني والذي يؤثر بدوره على محورية وقوة القضية الفلسطينية خارجيا، وكذا أهم المواقف والقرارات الدولية التي أثرت وتأثرت بالقضية الفلسطينية وذلك على المستويين الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: على مستوى الشأن الفلسطيني الداخلي

سنحاول تتبع مسار تطور القضية الفلسطينية داخليا من خلال التركيز أساسا على مجموعة من المجالات: المجال السياسي والمتعلق بسير الحكومة الفلسطينية، المجال الاقتصادي والإنساني، والأوضاع في قطاع غزة.

1-سير الحكومة الفلسطينية:

يمكن القول فيما يتعلق بالواقع الفلسطيني الداخلي لسنة 2011 أن الساحة السياسية الفلسطينية عانت من غياب المظلة الواحدة التي تضم الفصائل والممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية وغياب الرؤية الإستراتيجية الموحدة وعدم التوافق على أولويات العمل الوطني، واستمرار حالة التنازع بين برنامجي المقاومة والتسوية، وتشتت مراكز صناعة القرار الفلسطيني. كما تعثر تشكيل حكومة التوافق بسبب الخلاف حول البرنامج السياسي، مع انعدام وجود تعبير على حكومة سلام فياض باستثناء مواصلة التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال، واستمرار حكومة إسماعيل هنية في قطاع غزه لمواجهة مجموعة كبيرة من التحديات، أبرزها التحدي الاقتصادي نتيجة الحصار، وفي عام 2012 ظلت خطوات المصالحة تعاني من البطء والتعثر، إلى جانب القليل من التفاؤل تجاه الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الشعبي الوطني.[1]

[1] جهاد أبو العيس، **"الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011"**،2020، قناة الجزيرة، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/4/10التاريخ: 2020/08/11 الساعة **18h:00**

وفي عامي 2013-2014 ظل المشروع الوطني الفلسطيني يعاني أزمة حقيقية خانقة، متمثلة في تردي وتراجع دور المؤسسات الرسمية الفلسطينية وأدواتها التشريعية والتنفيذية، وتحديداً غياب منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وانعدام فاعليتها، واستفراد فصيل فلسطيني واحد بالهيمنة وبصناعة القرار، وتحوّل السلطة الفلسطينية إلى سلطة تخدم أغراض الاحتلال أكثر مما تخدم المصالح العليا للشعب الفلسطيني؛ وتغييب فلسطينيي الخارج عن دورهم الوطني. يضاف إلى ذلك حالة الانقسام التي تشهدها الساحة الفلسطينية، وحالة التجاذب والشد بين تيارَي المقاومة والتسوية، وغياب البرنامج الوطني الفلسطيني، وغياب أي خريطة طريق حقيقية للخروج من المأزق. وهو ما يعتبر نقطة ضعف للقضية الفلسطينية عموما داخليا وخارجيا.

وقد تابعت قيادة منظمة التحرير، التي هي قيادة السلطة الفلسطينية، مُضيّها في سياقات التفرد والهيمنة، وحاولت فرض رؤيتها على الساحة الفلسطينية؛ فعقدت المجلس الوطني الفلسطيني في أبريل 2018 في رام الله، بخلاف التوافق الفلسطيني وبمقاطعة فصائل فلسطينية كبيرة وازنة. وعقدت لقاءات المجلس المركزي، مع تزايد مقاطعة الفصائل الفلسطينية داخل منظمة التحرير وخارجها، حتى كادت حركة فتح تجد نفسها وحيدة، وتابعت عقوباتها على قطاع غزة، ووقفت قيادة السلطة وراء حل المجلس التشريعي في ديسمبر 2018 وسط معارضة فصائلية وشعبية واسعة، ثم شكلت حكومة "فتحاوية" في مارس 2019 بعيداً عن التوافق ومسار المصالحة الفلسطيني. وهو ما عقَّد من الأزمة الداخلية الفلسطينية، وأضعف مناعة القضية الفلسطينية في مواجهة التحديات وخصوصاً برامج التهويد و"صفقة القرن ".

وبالرغم من أن سنة 2019 انتهت بحديث إيجابي متصاعد عن انتخابات المجلس التشريعي، وبالرغم من موافقة حماس والفصائل الفلسطينية على اشتراطات الرئيس عباس، بما في ذلك اعتماد النسبية الكاملة، وفك التزامن بين الانتخابات التشريعية والرئاسية، إلا أن الأجواء العامة لا تشجع على توقع عقد انتخابات حرة نزيهة خلال السنة القادمة. ليس فقط بسبب تعقيدات الاحتلال الإسرائيلي واحتمال منع الانتخابات في شرقي القدس؛ وإنما لعدم وجود رغبة حقيقية

لدى قيادة السلطة (وكذلك الجانب الإسرائيلي والبيئة العربية والدولية) بعقد انتخابات يمكن أن تفوز فيها حماس أو ما يعرف بتيار "الإسلام السياسي" أو تيار المقاومة.[1]

2-الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في فلسطين منذ 2011:

تميزت الأوضاع الاقتصادية والتجاوزات الإنسانية في فلسطين بعد عام 2011 أي بعد ثورات الربيع العربي أوضاع جد مزرية وظروف اقتصادية تكاد تكون مستحيلة، غير أن الفلسطينيون لم يملكوا خيارات كثيرة. فالفلسطينيون يرون أن الصمود يستحق العناء وإذا أجبروا على خوض معركة تخيرها بين "الخبز والكرامة" ستحتار الكرامة، وفي عام 2011 لم تحمل أية جديد على صعيد تغيير الوضع القائم من ناحية تبعية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة، وعزله عن العالم الخارجي العربي والدولي من خلال سيطرة الاحتلال على كافة المنافذ الدولية والمعابر الحدودية الفلسطينية، إضافة إلى تركيز العلاقة التجارية الخارجية مع إسرائيل.

حيث بلغ معدل دخل الفرد الإجمالي سنة 2011 حوالي 1614 دولار في الضفة والقطاع في المقابل 31291 دولار في إسرائيل، رغم تواجد الطرفين في نفس الرقعة الجغرافية وهذا راجع للاحتلال الإسرائيلي.2

كما شهدت فترة 2011 تدهورا كبيرا في القطاع الصحي بسبب النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات والمعدات الطبية، كما تأثر القطاع التعليمي بسبب النقص الكبير في الكتب.

في حين اتسمت سنتا 2014 -2015 بأنها سنتا تأزم واستمرار انقسام على الصعيد الفلسطيني الداخلي، كما تميزت بركود اقتصادي كبير بالإضافة إلى مواصلة الانتهاكات الإنسانية الجسيمة خاصة في الضفة وقطاع غزة ، من جهة أخرى ما زال أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني يحملون صفة "اللاجئ" في أواخر 2017 وهي أعلى نسبة في العالم 3، ومازال نحو نصف الشعب الفلسطيني يعيش خارج فلسطين، فالأوضاع الاقتصادية بين عامي 2016-2017 عرفت ركودا حقيقيا أكثر مما مضى، لذلك فالمسؤولية التي تقع على عاتق السلطة

[1] محسن محمد صالح، **مرجع سابق**، ص 27-34.

[2] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011-2012**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012، ص 28-30

[3] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2017**. -**2018** بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017، ص135.

الفلسطينية وهي مسؤولية العمل على اتخاذ الإجراءات الممكنة لاستقلالية الاقتصاد الفلسطيني وفصله عن الاقتصاد الإسرائيلي.[1]

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يتضح اتجاه الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية خلال الفترة الممتدة ما بين 2013-2018. فقد تراجع معدل النمو إلى 0.2 بالمئة سنة2014كانعكاس للحرب الإسرائيلية ولكنه عاود الارتفاع بمستوى ملحوظ في السنوات 2015-2017 بمتوسط 4.7 بالمئة ثم تراجع مرة أخرى سنة 2018 بنسبة 1.2 بالمئة، لتشهد هذه السنة تدهورا كبيرا في الاقتصاد نظرا للتدهور الحاد في قطاع غزة بسبب الحصار.

وقد شهد عام 2019 بداية تحسن للنمو الاقتصادي بلغ 4.1 بالمئة وفي آخر السنة عاود الانخفاض بنسبة 1.2 بالمئة، وعليه فإن متوسط النمو لسنتي 2018-2019 ظل منخفضا واستقر عند 1.2 بالمئة وهذا يعكس استمرار الممارسات الغير إنسانية التي تمنع الفلسطينيين من استغلال مواردهم.[2]

بالإضافة للتدهور الاقتصادي الذي شهده عام 2018، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال 6.489 ألف فلسطينيا في حين بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال 6 آلاف أسير.[3]

3-الأوضاع في قطاع غزة:

بقي الحصار على قطاع مستمرا منذ ما قبل 2011 و إلى يومنا هذا، وقد أدى الحصار على قطاع غزة إلى آثار كارثية في الاقتصاد، خاصة بعد قيام السلطات الإسرائيلية بإلغاء الرمز الجمركي الخاص بالقطاع عام 2008، ولم تحمل سنة 2011 أية جديد من ناحية تبعية الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة وعزله عن العالم الخارجي العربي والدولي من خلال سيطرة الاحتلال على جميع المنافذ والمعابر الحدودية الفلسطينية، إضافة إلى تركيز العلاقة التجارية الخارجية مع إسرائيل، أما في عامي 2012-2013 استمرار الحصار وعدم تقديم الحكومة أية مساعدة لخدماتها لأهالي القطاع، كما فرضت قيود مشددة على المعابر الحدودية التجارية، في حين اتسمت سنتا 2014-2015 بأنهما سنتا تأزم؛ ففي تلك الفترة تم العدوان الإسرائيلي على

---

[1] نفس المرجع، ص 136.

[2] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2018-2019**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص29-39.

[3] محمد محسن صالح، **"تقييم مسار القضية الفلسطينية خلال سنة 2018 "**مجلة عربي، متاح على الرابط التالي:
https://www.titirabi.com. التاريخ: 2020/08/09 الساعة **18H:00**

قطاع غزة صيف 2014 وما خلفه من دمار هائل والذي دام 51 يوما، والذي أطلقت عليه إسرائيل "**عملية الجرف الصامد**" كما أطلقت عليه المقاومة الفلسطينية اسم "**العصف المأكول**". وقد بلغ عدد الضحايا بها إلى 2.147 ألف شهيدا كما أسفرت على العديد من الخسائر المادية.[1]

أما في سنتي 2016-2017 فقد تواصلت معاناة الاقتصاد في قطاع غزة وقد ظهرت حالة من الاختلال الاقتصادي الهائلة خلال هذه الفترة ، فقد بلغ الناتج المحلي الإسرائيلي 24 ضعفا من ناتج السلطة الفلسطينية ، كما أن دخل الفرد الإسرائيلي يفوق الفلسطيني في القطاع بنحو13 ضعفا ، مع العلم أن كلا الطرفين متواجد في نفس الرقعة الجغرافية ،كما أن نسب الفقر والبطالة تعد من أعلى النسب في العالم في قطاع غزة ، وذلك بسبب تحكم الاحتلال الإسرائيلي في مداخل السلطة ومخارجها برا وبحرا وجوا ، وبسبب السياسة التعسفية والحصار الخانق.[2]

كما أظهرت سنة 2018 استمرار إجراءات القمع الإسرائيلي على قطاع غزة، كما أظهرت في المقابل صمود شعبها وتصاعد مقاومته وتنوع أشكالها وأن العمل المقاوم في قطاع غزة انتهت سنة 2018 بوضع اقتصادي فلسطيني بئيس (في الضفة والقطاع) مقارنة بالجانب الإسرائيلي. فبلغ "الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي" لهذه السنة نحو 367 مليار دولار مقابل نحو 13 ملياراً و780 مليون دولار للسلطة الفلسطينية، أي أكثر من ناتج السلطة بـــ 27 ضعفاً (2,730%). بينما بلغ دخل الفرد الإسرائيلي للسنة نفسها نحو 41,300 دولار مقابل 3,030 دولاراً للفرد الفلسطيني في مناطق السلطة، أي أكثر من دخل الفرد الفلسطيني بنحو 14 ضعفاً (1,363%). وهو ما يعكس بشاعة الاحتلال الصهيوني واستغلاله للموارد والثروات الفلسطينية، وتعطيله لأي عملية تنموية فلسطينية؛ كما يعكس عجز السلطة الفلسطينية وسوء إدارتها للملف الاقتصادي الفلسطيني. هذا دون أن نتحدث عن اتساع دوائر الفقر والبطالة الفلسطينية، والمعاناة من الحصار، وتحكم الاحتلال في صادرات السلطة وواردتها... وغير ذلك. كما واصل تطوره الى غاية سنة2019، كما تركت حالة الحصار على القطاع تداعيات سلبية في جميع النواحي، وجعلت 2019 السنة الأسوأ اقتصاديا إذ شهدت تدهورا إنتاجيا متزايد، كما واصلت قوات الاحتلال حصارها على المنطقة للسنة الثالثة عشر على التوالي في

[1] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2014-2015**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص 216.
[2] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2016-2017**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص 134-135.

أطول عملية حصار في التاريخ المعاصر، كما استمرت في فرض قيود مشددة على حركة المعابر وحركة الأفراد، ولم يطرأ خلال هذه السنة أية تغيير هيكلي على إجراءات الحصار، وقد نجم عن ذلك تدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

وقد أظهرت مسيرات العودة نموذجا للإبداع الفلسطيني في المقاومة الشعبية، ونموذجا للوحدة الوطنية والإصرار على حق العودة، تم إدارته بكفاءة من طرف قطاع غزة طوال سنتي 2018-2019 وإجبار قوات الاحتلال من تخفيف الحصار على قطاع غزة.1

وتبقى غزة أكثر المناطق عرضة للمخاطر والأضرار وخاصة المخاطر الصحية الجسيمة وتداعياتها الاقتصادية في ظل انتشار وباء "كورونا "المستجد، الذي تبقى فيه غزة بحاجة ماسة لاندماجها مجددا في الوطن الفلسطيني كوسيلة وقائية لمواجهة المخاطر المتفجرة من حين لآخر.2

المطلب الثاني: على مستوى المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية

تعود الجذور الأولى لمسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية عام 1947 بتكريس قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين؛ واحدة لليهود وأخرى للعرب، والملاحظ أن الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية قامت على أساس "**إدارة الصراع**" وليس على أساس "**حل الصراع**" وهي تسعى لإضعاف الخصم بكل الطرق، إلى أن يقبل الفلسطينيون بالخيار المتاح إسرائيليا، وهو ما يفسر إطالة عملية التفاوض.[3]

وقد مرت عملية مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعدد من المحطات، دون أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق يرضيهما، في حين يعد اتفاق أوسلو 1993 انعطافا بارزا في تاريخ المفوضات الفلسطينية الإسرائيلية الذي يعتبر أول اتفاقية رسمية مباشرة بين الطرفين[4].

بحسب خارطة القوى الفلسطينية الداخلية؛ ارتبطت حركة (فتح) تاريخيًّا بمصر، صانعة (السلام) مع الكيان الإسرائيلي عبر اتفاقية كامب ديفيد، وهو ما أهلها لأن تكون دولة راعية

---

[1] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2018-2019**. مرجع سابق، ص210-218.

[2] المرجع نفسه، ص 122-123.

[3] محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها المعاصرة**. مرجع سابق، ص 171-174.

[4] **"مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: من مؤتمر مدريد الى صفقة القرن "**، جريدة الوقت ،2018، متاح على الرابط التالي: news.alwaght.com. التاريخ: 2020/08/10 الساعة **20H:00**

لمشروع التسوية السياسية الذي دخلته حركة(فتح) ومنظمة التحرير الفلسطينية عقب تبنيها البرنامج المرحلي، برنامج النقاط العشر في عام 1974م. ومع فقدان حركة (فتح) الداعم العربي الرئيس لبرنامجها التفاوضي بتنحي الرئيس مبارك 2011/2/11م، ومن ثم وصول حركة الإخوان المسلمين الراعي الروحي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، إلى سدة الحكم برئاسة محمد مرسي 2012/6/30م- تكون حركة (فتح) وبرنامجها السياسي قد تلقيا ضربة قوية، إضافة إلى فقدان الكيان الإسرائيلي "كنزًا استراتيجيًّا" بحسب تعبير الجنرال بنيامين بن أليعازر، "**إن الرئيس حسني مبارك كان بمثابة كنز لإسرائيل... إن إسرائيل كانت تستطيع فعل أشياء كثيرة وتمرير ما تريد من خلاله، وهذا الكنز نفد الآن**". [1]

و بعد نجاح ما سُمّي بالثورة المضادة في مصر بدعم من الجيش ومحور ما كان يُسمى بالاعتدال العربي الحليف التقليدي لحركة فتح، والخصم لحركة حماس... وسقوط حكم الإخوان المسلمين واعتقال الرئيس محمد مرسي رحمة الله عليه، ودخول الدولة المصرية في حالة من الاضطراب الأمني، والاقتصادي، والاجتماعي... إضافة إلى تسلّح قوى (الثورة) السورية في مواجهة النظام، ودخول العديد من القوى الإقليمية والعالمية على خط الأزمة السورية، فتحول المشهد إلى ما يشبه الحرب الأهلية نتيجة التدخلات الخارجية، وتعارض الأجندات الإقليمية والدولية بين إيران، وتركيا، والسعودية، وقطر، ومصر، وروسيا، والولايات المتحدة، والكيان الإسرائيلي... وهذا كان له أثر سلبي عميق في القضية الفلسطينية التي تراجع حضورها على أجندة تلك الدول وشعوبها، لانشغالها بأزماتها الداخلية.

إذن فقدت حماس حلفاءها الاستراتيجيين السابقين الداعمين لها بالسلاح والمال والجغرافيا، واكتسبت صداقة تركيا وقطر الداعمينِ لها إنسانيًّا وماليًّا بشكل نسبي، في الوقت الذي خسرت فيه الرهان على نجاح الإخوان المسلمين في حكم دولة بحجم مصر، وفي هذا السياق أكّد خالد مشعل أن "الحركات الإسلامية الوسطية -بما فيها حركة حماس-ارتكبت خطأين: الأول المبالغة في الرهان على القوة الذاتية، والثاني وجود خلل في التعامل مع شركاء الوطن[2].

[1] أحمد الحيلة، **"مسارات القضية الفلسطينية بعد الربيع العربي "**، مجلة رؤية تركية، العدد 03، خريف 2017، ص:18. متاح على الرابط التالي: **https://rouyaturtiyyah.com.** التاريخ: 2020/08/10 الساعة **17H:00**

[2] المرجع نفسه، ص: 19.

على وقع ذلك المشهد السالب بالنسبة للقضية الفلسطينية، حاولت إدارة الرئيس باراك أوباما الإشراف على مفاوضات السلام بين الطرفين لكن جهود وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري سنة2014 قد أخفقت بسبب تمسك حكومة "**نتنياهو**" اليمينية باستمرار البناء في المستوطنات القائمة على أراضي الضفة الغربية المحتلة عام 1967م، إضافة إلى رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الذين هُجِّروا منها قسرًا عام 1948م، والاشتراط مسبقًا على حق الجيش الإسرائيلي وأجهزته الأمنية في الانتشار على طول منطقة الأغوار الفاصلة بين الضفة الغربية والأردن لحماية أمن الكيان الإسرائيلي، على أنّه استحقاق لأي اتفاق سياسي يمكن أن ينشأ لاحقًا. [1]

فهذه الشروط الإسرائيلية كانت تعني القضاء على خيار إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وقادرة على الحياة، أن الاحتلال الإسرائيلي يسعى إلى إدامة عمر المفاوضات من خلال إدارة الصراع،

لا البحث عن حلول عملية وفقًا للقرارات الدولية ذات الصلة، وهذا تعبير عن جنوح الأحزاب والمجتمع الإسرائيلي إلى التطرف يمينًا، ورغبته في استغلال التحولات السياسية الجارية في المنطقة العربية، نتيجة الثورات والثورات المضادة، ودخول دول المنطقة في صراعات إقليمية مباشرة وبالوكالة في سوريا، واليمن، والعراق..، لتحقيق أقصى ما يمكن من المكاسب بفعل سياسة الأمر الواقع في القدس وعموم الضفة الغربية. هذا إضافة إلى تطلع الكيان الإسرائيلي بقيادة حكومة نتنياهو إلى مد جسور التطبيع مع العالم العربي، وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، بذريعة الحاجة المشتركة لمواجهة إيران، من دون المرور باستحقاقات القضية الفلسطينية وحل الصراع العربي الصهيوني.

إدراك إدارة الرئيس أوباما، باستحالة إقناع الطرف الإسرائيلي بتغيير موقفه ولو نسبيًّا بتجميد الاستيطان، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين المعتقلين قبل التوقيع على اتفاقية أوسلو... وذلك لمساعدة الرئيس محمود عباس في العودة إلى المفاوضات عبر إنجازات ولو شكلية تشفع له أمام الرأي العام الفلسطيني... دفع واشنطن إلى اليأس من إمكانية تحريك المفاوضات

[1] المرجع نفسه، ص: 20.

بالشروط الإسرائيلية، وهو الأمر الذي جاء على لسان مسؤول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا روبرت مالي، أواخر عام 2015م الذي قال: "**إن إدارة أوباما لن تقوم بمبادرة جديدة لاستئناف المفاوضات حتى نهاية عهد الرئيس أوباما، وإن ما يمكن القيام به مبادرات لتحسين ظروف حياة الفلسطينيين، وبناء الثقة بينهم وبين الإسرائيليين، ومنع التدهور بشكل عام، وانهيار السلطة الفلسطينية بشكل خاصة**". وعند وصول الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" إلى البيت الأبيض في 2017 في ظل الحديث عن عملية إعادة إحياء لعملية السلام بدأ الحديث عما يسمى ب "صفقة القرن " إلا أنه من خلال نقل سفارته من أمريكا إلى القدس نسف أي أمل للفريق الفلسطيني المفاوض.[1]

نستنتج مما سبق أن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية لم تحقّق أي مكاسب للشعب الفلسطيني، بل هناك جملة من المكاسب التي يدّعي البعض أنها نتيجة المسار التفاوضي، لكنها في الحقيقة تعتبر ترجمة لخيار المقاومة على طاولة المفاوضات، كما أثبتت أن الإشراف الأمريكي على عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ أكثر من 20 عاماً هو من بين أهم أسباب الفشل بسبب التحيز الأمريكي لصالح إسرائيل.

المطلب الثالث: القضية الفلسطينية على المستوى الدولي منذ 2011

انّ الكيان الصهيوني والعديد من القوى السياسية الدولية الفاعلة في القضية الفلسطينية قد قطعت شوطا بعيدا في تعدد البدائل والحلول الجزئية أو المتبلورة بما يسمى باستراتيجية البحث عن السلام في المنطقة.

وفي هذا الإطار سوف نركز على أهم الحلول والمشاريع التي طرحت عبر مراحل القضية الفلسطينية بعد 2011.

أولا: صفقة القرن:

[1] محسن محمد صالح، **"تقييم مسار القضية الفلسطينية خلال سنة 2018 "**، مرجع سابق.

على المستوى الدولي مثلت خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول القضية الفلسطينية أهم محطة اعترضت القضية دوليا منذ 2011، وتعتبر "**صفقة القرن أو خطة السلام**" هو اقتراح أو خطة وضعها الرئيس الأمريكي من أجل حل أو إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وتشمل الخطة إنشاء صندوق استثمار عالمي لدعم اقتصاديات الفلسطينيين والدول العربية المجاورة. [1]

وقد كان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أول مسؤول رسمي أطلق توصيف "صفقة القرن" على خطة السلام الأمريكية التي طرحها ترامب في أفريل 2017، عقب لقائه مع الرئيس الأمريكي في البيت الأبيض إذ قال <<**إن السلام بين إسرائيل وفلسطين سيكون صفقة قرن**>> بعدها تداولت وسائل الإعلام والدوائر السياسية هذا التوصيف على نطاق واسع ودخل هذا المصطلح دائرة التداول السياسي منذ تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منصب الرئاسة الأمريكية.[2]

وتقوم الصفقة على فكرة إنشاء دولة فلسطينية 40 % من الأراضي الفلسطينية وإنشاء مسار التسوية، مع إلتزام كامل وشامل بمبدأ حل الدولتين.

كما تشمل الصفقة مشروع تبادل أراضي الطرفين وذلك لحل بعض الإشكالات المتعلقة بالمستوطنات.

صفقة القرن ليست إنهاء للقضية الفلسطينية فقط، وليست محصورة بالجانب الملف الفلسطيني لإسرائيلي، بل تتعداه لجوانب أخرى ضمن تسوية شاملة للمنطقة، كما يحمل هذا المشروع في طياته تصفية القضية الفلسطينية وتصفية المعنى السياسي للوجود الفلسطيني.[3]

مراحل" صفقة القرن": تشمل الخطة مجموعة المراحل هي

المرحلة الأولى: فلسطينية–إسرائيلية وتشمل:

---

[1] "صفقة القرن"، عن موقع الجزيرة للدراسات، يوم 2018/02/04، متاح على الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4553 تم الإطلاع علية يوم 2020/06/02الساعة **21H :00**

[2] عبد الله السلمان ، "صفقة القرن ما وراء ..الخريطة "، الميادين ، 24/ 2019/02 متاح على الموقع
https://www.almayadeen.net/articles/blog/1382246- الإطلاع عليه يوم 2020/06/02الساعة **22H :00**

[3] النص الكامل لصفقة القرن الأمريكية "، صدى الإعلام، متاح على الموقع:
https://www.sadaa.ps/136557.html تم الاطلاع عليه يوم :2020/06/03الساعة **16H :00**

-إنهاء أو تقزيم حركة حماس في قطاع غزة من خلال ضغط معيشي متواصل يودي لقبولها باي إتفاق يضمن استمرار الحياة في غزة دون الدخول في تفاصيل سلاحها، لكن يشمل هدنة يتم التوافق على مدتها ووقف العمل في الأنفاق ووقف تطوير القدرات العسكرية.

- إنشاء كيان سياسي في غزة بصفة "دولة ذات حدود مؤقتة " تحت الإدارة الفلسطينية بالاتفاق بين الأطراف الفلسطينية صاحبة الشأن ثم عبر الانتخابات التي ستجرى بعد ستة أشهر

إيجاد حلول إغاثة سريعة تشمل تسهيلات إقتصادية وفتح المعابر وزيادة تزويد إمدادات الطاقة ودفع الرواتب.

-ضم "إسرائيل" للكتل الإستطانية الكبرى في الضفة الغربية، وإبقاء منطقة الغور تحت السيطرة المباشرة.

- استبعاد القدس تماما من ملف التسوية واعتبارها عاصمة موحدة لـــ "إسرائيل"، وخلق قدس جديدة من أحياء الطور، العيسوية، أبو ديس وسلوان تكون عاصمة للدولة الفلسطينية.

- تنضم باقي الضفة الغربية (14-42%) من مساحتها الأصلية للدولة المؤقتة في غزة.[1]

- تقديم حزمة إقتصادية لتحسين أوضاع الفلسطينيين خاصة في قطاع غزة كشفت صحيفة هآرتس العبرية عن جزء منها في عددها الصادر في 2018/06/24 لتقول أن الولايات المتحدة ستستثمر أموالها في شبه جزيرة سيناء، من خلال إنشاء منطقة تجارية حرة مع خمسة مشاريع صناعية كبيرة.[2]

- وتابعت الصحيفة بأنه تم التوافق على بناء منطقة صناعية في سيناء، سيتم توظيف ثلثي أهل غزة وثلث من أهالي سيناء للعمل في تلك المنطقة.

- وإضافة "هآرتس" بأنه سيتم إنشاء ميناء مصري غزي تحت إشراف الأمن المصري، وكذلك محطة للطاقة الشمسية، وفي المستقبل سيتم إنشاء مطار، سيتولى المصريون إدارته.

المرحلة الثانية: فلسطينية – إسرائيلية –عربية

وهي أهم وأخطر المراحل التي بحسب تفاصيل الصفقة ستغير وجه المنطقة بالكامل لصالح "إسرائيل"، والتفاصيل في هذه المرحلة كبيرة وكثيرة

[1] إبراهيم حمادي، **صفقة القرن**، لندن: [د.د.ن]، 2018، ص: 27.
[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

-إنهاء ملف اللاجئين الفلسطينيين تماما، إسقاط صفة اللاجئ عن الملايين، رفض توريث صفة اللاجئ، تذويب الفلسطينيين وهويتهم في أماكن إقامتهم إما توطينا أو من خلال وضع خاصة، مع فتح باب الهجرة لعشرات الآلاف نحو كندا وأستراليا وغيرها.

- كونفدرالية بين الدولة الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية، تكون هي المركز لعودة من يرغب من اللاجئين، أو ما يسمى بالوطن البديل

-ضم أجزاء من شمال سيناء المصرية لقطاع غزة لتوسيع طاقة استيعاب القطاع للمواطنين، وإفتتاح مشاريع إستثمارية ضخمة هناك، مقابل تبادل أراضي مصري -إسرائيلي

-إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإنهاء كافة المطالب من الجانب الفلسطيني.

-مساهمة دول الخليج في دفع تكلفة التسوية وفرضها على الأطراف المعنية.

-تقسيم دول الجوار لدولة الاحتلال - تحديدا سوريا لدويلات أصغر ضعيفة سواء تحت مسمى فدرالي أو كدول مستقلة بذاتها.[1]

المرحلة الثالثة: تطبيع عربي إسرائيلي كامل وشراكة إستراتيجية في المنطقة

وهو ما يعتمد على تنفيذ المرحلة الثانية، وإن كانت بوادر التطبيع قد بدأت كما أوضحنا أعلاه من الولايات المتحدة، كبوادر حسن نية عربية تجاه دولة الاحتلال لتشجيعها على المضي قدما في الصفقة ويشمل ذلك أيضا إعادة ترتيب المنطقة بأكملها، من تقسيم وتجزئة وتثبيت لأنظمة الحكم الفعلية.[2]

أهداف صفقة القرن:

إن الهدف الحقيقي والوحيد لصفقة القرن هو إغلاق القضية الفلسطينية، والاعتراف بيهودية القدس كعاصمة للكيان الصهيوني ،وجعل القدس خارج نطاق أي مفاوضات، وإلغاء قضية اللاجئين والهدف الرابع هو إلغاء صفة الاحتلال أصلا، أي أن الأرض كونها لم تعد محتلة تصبح يهودية وتتم استعادتها وبالتالي هدا هو المعنى الحقيقي لصفقة القرن وبالتالي إلغاء صفة الأرض المحتلة عن فلسطين من خلال عدها أرضا يهودية أي أن الاستيطان الذي لا يقبله القانون الدولي بات قانونيا وحقا مشروعا، بالإضافة إلى إلغاء حالة الصراع القائمة بين الطرفين

[1] المرجع نفسه، ص: 28.
[2] المرجع نفسه، ص: 29.

وخصوصا الصراع الأيديولوجي، من خلال أخذ موافقة العرب والفلسطينيين على يهودية الأرض الفلسطينية وليس من خلال سياسة الأمر الواقع .[1]

يمكن القول أن ملخص صفقة القرن هو ضم الضفة الغربية بدون القدس والمستوطنات إلى الأردن وتسليم أهل غزة إلى مصر للسيطرة عليهم، وإنهاء الوجود الفلسطيني في فلسطين ووضع نهاية لفكرة الدولة الفلسطينية.[2]

كما حاولت إدارة ترامب وإسرائيل تضليل المجتمع الدولي بشكل مدروس، فإن هذه الصفقة اخترعت تاريخا جديدا مزيفا ينسجم مع المستقبل الذي تلبي فيه إدارة ترامب أحلام وطموحات إسرائيل بإلغاء الوجود الفلسطيني وهويته الوطنية لصالح ضمان وجودها وهيمنتها على فلسطين والمنطقة برمتها.

وما زاد الطين بلة، هو طريقة تعامل الأنظمة العربية مع هذه الصفقة، كونها تمثل المدخل العلني والرسمي للتطبيع بين عدد من الأنظمة العربية وإسرائيل، والأخطر من هذا كله أنه يعكس نمطا جديدا من التطبيع وهو التطبيع الأيديولوجي العقائدي الذي لا يعكس قبولا واعترافا رسميا وعربيا بإسرائيل فقط، بل يعكس أيضا اعترافا وقبولا بنظريتها وأيديولوجيتها وبمقولة أن فلسطين هي لليهود.[3]

ثانيا إعلان إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب "القدس عاصمة إسرائيل "

بعد تأسيس إسرائيل عارضت الولايات المتحدة الأمريكية إعلان القدس عاصمتها في عام 1949، وعارضت خطة الأردن لجعل القدس عاصمة ثانية، كما عارضت الولايات المتحدة ضم إسرائيل للقدس الشرقية بعد حرب 1967، وقد اقترحت الولايات المتحدة أن يكون مستقبل القدس موضوع تسوية تفاوضية.[4]

---

[1] لبيب قمحاوي، **"قراءة في صفقة القرن"**. عن موقع مركز دراسات الوحدة العربية، متاح على الموقع: https:// caus.org.lb/ar. تم الإطلاع علية يوم 2020/06/03 الساعة **21H:00**

[2] إبراهيم حمادي، مرجع سابق، ص:43.

[3] لبيب قمحاوي، مرجع سابق.

[4] محمد طرايرة، "تداعيات قرار إعلان ترامب القدس عاصمة إسرائيل "، المركز الدمقراطي العربي، 2018/02/14 متاح على الموقع: https://demcratical.de/?p=55167. ،2020/06/11 الساعة **20:15H**

وفي عام 1995 أصدر الكونغرس قانون سفارة القدس الذي أعلن بيان السياسة بأنه << ينبغي الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل >> كما نص القانون على أن السفارة الأمريكية يجب أن تنقل الى القدس خلال خمس سنوات، ومنذ ذلك الحين، وقع كل رئيس أمريكي تناولا لمدة تسع أشهر، مما أدى إلى تأخير هده الخطوة، وفي 06 ديسمبر 2017 اعترفت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسميا بالقدس عاصمة إسرائيل، وأضاف ترامب أن وزارة الخارجية الأمريكية ستبدأ عملية بناء سفارة أمريكية جديدة في القدس. [1]

رحب بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل بهذا القرار وأشاد بالإعلان وقد وصفه بأنه "يوم تاريخي"

وبمجرد صدور الإعلان لقد لقي ترامب والإدارة الأمريكية رفضا فلسطينيا ودوليا، فبعد وعد بلفور المشؤوم الى وعد ترامب الذي أدى إلى تدهور المنطقة العربية عامة والفلسطينية خاصة.[2]

صرح مسؤولون فلسطينيون أن هذا الإعلان يخالف دور الولايات المتحدة كوسيط محايد ويستبعدها من محادثات السلام، بينما دعت حماس الى انتفاضة جديدة بعد تصريحات ترامب

وفي الثالث والعشرون من شهر فيفري 2018 أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن السفارة الأمريكية الجديدة ستفتح أبوابها رسمها في ماي من نفس السنة تزامنا والذكرى السبعين لما تعتبره إسرائيل إعلان استقلالها عن سلطة الانتداب البريطاني عن فلسطين.[3]

وعلى إثر هذا الإعلان اندلعت مظاهرات عارمة في مختلف أنحاء العالم، تعبيرا عن رفضهم لهذا القرار.[4]

---

[1] "عام على إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل"، أخبار الخليج، العدد 15386 متاح على الموقع: **www.akhbaralkhalrej.com/news/article 1152167**، 2020/06/11الساعة**18H:30**

[2] المرجع نفسه.

[3] **"ترامب يعترف بالقدس عاصمة إسرائيل "** 2017/12/6 قناة الجزيرة، متاح على الموقع:www.aljazeera.net.cdm.ampprojet.or 2020/06/12 الساعة**17H:30**

[4] **"النص الكامل لصفقة القرن الأمريكية "**، مرجع سابق.

كما اندلعت مظاهرات عنيفة في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، قوبلت هذه المظاهرات بالغازات المسيلة للدموع ونيران القناصة من طرف الجيش الإسرائيلي، مما أسفر عن مقتل الآلاف من الفلسطينيين وتم اعتقال مئات الفلسطينيين أثر هذه الإحتجاجات.

وما عزز من الرفض الفلسطيني لأي محاولة وساطة أمريكية لتحريك جهود السلام مع إسرائيل إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وإلغاء القنصلية الأمريكية العامة التي تعنى بشؤون الفلسطينيين ودمجها مع سفارتها في القدس ووقف المساعدات الأمريكية لملايين اللاجئين الفلسطينيين.[1]

وعلى المستوى الدولي رفضت كل دول العالم هذا القرار واعتبرته قرار أحادي الجانب ولا يؤثر على موقف الدول الغربية ولا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل لأن هذا يؤثر على العملية السياسية وعلى عملية تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إذن إدانة هذه الدول لهذا القرار غير كافي بل يجب العمل أكثر وممارسة الضغوط على الإدارة الأمريكية من أجل التراجع عن هذا القرار.[2]

وقد شهدت أغلب دول العالم مظاهرات حاشدة وغضب كبير تنديدا لقرار القدس عاصمة فلسطين، وفي هذا الإطار فقد دعا مجلس الأمن إلى عقد جلسة طارئة خاصة بالقدس، وقد استهجنت كل الدول هذا القرار واعتبرته رفضا قاطعا بكل ما تحمله الكلمة.[3]

فكان موقف الدول الغربية واضحا، حيث قوبل القرار بالرّفض لأنه خرق لكل المعاهدات لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وبدوره سيفجر الوضع في منطقة النزاع، أي أنه سيؤدي إلى أعمال عدائية جديدة، وبتالي سيسهم في زيادة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، لذلك دعت هذه الدول إلى احترام الوضع القائم في القدس لأن هذا الصراع سيلهب صراعات جديدة ليس في المنطقة وحسب بل في كل دول العالم.[4]

---

[1] "عام على إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل "، مرجع سابق.

[2] مجمد طرايرة، مرجع سابق.

[3] محمد عابد، **"مواقف دولية وعربية تتوحد على رفض "صفقة القرن "**، العربي الجديد، 2020/01/29، متاح على الموقع: : **www.alaraby.co.uk.cdn.amproject.or** تم الاطلاع عليه 2020/08/05 الساعة **19H :00**

[4] محمد طرايرة ، مرجع سابق.

وخلاصة القول أن الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل يخالف كل القرارات والمواثيق الدولية خاصة وان القدس بناء على القرارات والمواثيق تعتبر عاصمة لدولة فلسطين. إن هذا الإعلان يعتبر تطور خطير لأن فيه تشجيع لإسرائيل على المضي لمخطط تهويد القدس وطمس طابعها الديني والروحي، لما فيه من إنتهاك صارخ لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وخاصة القرار رقم 2253 وفيه أيضا تهديدا لكل عناصر الأمن والاستقرار في المنطقة. إن هذا القرار نسف عملية السلام وبالتالي جعل الإدارة الأمريكية بدل من أن تكون دولة راعية للسلام أصبحت شريكة لإسرائيل وفي هذا محاولة لطمس الهوية العربية الإسلامية.

المبحث الثاني: إدارة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي دوليا وإقليميا منذ 2011

يعتبر النزاع الفلسطيني الإسرائيلي المفهوم الأشمل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وقد تمت إدارته دوليا وإقليميا من قبل منظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية من خلال العديد من القرارات منذ سنة 2011 وهو ما سنحاول معالجته ضمن هذا المبحث.

المطلب الأول: القضية الفلسطينية في إطار الأمم المتحدة منذ 2011

تشكلت هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية من أجل حفظ الأمن والسلم الدوليين في أرجاء المعمورة، ونصرة الشعوب الضعيفة وأهم هذه الشعوب الشعب الفلسطيني الذي عانى ويلات الاحتلال الإسرائيلي لأكثر من نصف قرن من الاحتلال.

أدت الأمم المتحدة دورا هاما في مختلف مراحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بدءا من قرار تقسيم فلسطين عام 1947 الى غاية اليوم[1]، إلا أن دورها تراجع منذ سنة 2011 مقارنة بالسنوات السابقة وذلك راجع لعدة أسباب: من أهمها سيطرة الدول الكبرى (الولايات المتحدة – الصين – روسيا – الاتحاد الأوربي) على قراراتها، و ما يلفت النظر في التصويت على

[1] ناصر الريس ، **"الاعتراف بالدولة الفلسطينية في هيئة الأمم** المتحدة "، أخبار الحق ، 2012/12/14 ، متاح على الرابط التالي : http://www.alhaq.org/ar/advocacy/2563.html ، 2020/06/13الساعة**22H:30**

القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية هو الفارق الكبير في التأييد للقضية الفلسطينية، فمن أصل 13 قرارا في الجمعية العامة خلال سنة 2014 كان معدل التّصويت لصالح فلسطين أي 145 دولة من أصل 193 دولة (و الباقي يتوزعون على المتغيبين والممتنعين عن التصويت) بسبب تحكم تلك الدول المذكورة التي تقف ضد القرارات لصالح فلسطين[1].

فقد حافظت الصين وروسيا على سياساتهما اتجاه القضية الفلسطينية والعلاقة مع "إسرائيل"؛ مع سعي روسي لحضور أكبر في الشرق الأوسط، ورغبة صينية في مزيد من التغلغل الاقتصادي عبر مشروع "الحزام والطريق[2]".

كما استمر التأييد الأمريكي لإسرائيل على حساب الطرف الفلسطيني، حيث توفر الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل كُلَّ ما يحتاجه من غطاء دولي، من خلال تعطيل أي قرارات متعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني في مجلس الأمن والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها.

هذا ولم تحظى القضية الفلسطينية بجهد لافت من مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة بعد 2011 وبالتحديد خلال سنتي 2014 -2015 إذ تم طرح قرار وحيد والخاص بتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي المحتلة سنة 1967 عبر المفاوضات، لم يقدر له القبول حيث عارضته كل من الولايات المتحدة وأستراليا بينما ساندته 8 دول. وبالتالي يعكس الضعف الشديد لمجلس الأمن الدولي حدة الضغط الأمريكي الذي يستخدم حق الفيتو أو يؤثر في التصويت بشتى الوسائل[3].

كما شهدت الفترة بين 2016-2017 تغييرا في الأمين العام (حيث حل أنطونيو غوت يريش AntonioGuterres في جانفي 2017 محل بانك يمون) كما أكّد أنطونيو على الموقف التقليدي للأمم المتحدة وهو حل الدولتين[4].

إلى جانب ذلك استمع مجلس الأمن خلال الفترة 2018-2019 إلى تقارير حول الوضع في فلسطين من مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري دي كارلو Rosemary Di Carlo ومن هيئات أخرى وتركز على الموضوعات التالية:

---

[1] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2014-2015**، مرجع سابق، ص 226.
[2] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2011 -2012**، مرجع سابق، ص 228-235
[3] المرجع نفسه، ص 230-234.
[4] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2016-2017**، مرجع سابق، ص 247.

1-التأكد من تزايد مخاطر انهيار "عملية السلام" بسبب التصرفات الأحادية الجانب.

2-تنامي الاستيطان بوتيرة عالية.

3-بحث موضوع تصاعد العنف بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل في قطاع غزة سنة 2018 والذي كان الأعنف منذ سنة 2014.

4-إثارة موضوع السياسات الإسرائيلية في القدس، واستمرار الاستيطان فيها وهو ما اعتبره منسق الأمم المتحدة أمرا "مخلّا بالسلام".

5-تزايد عدد القتلى من المدنيين الفلسطينيين برصاص القوات الإسرائيليين على الشريط الحدودي في قطاع غزة، مع الإشارة إلى تراجع أعداد هذه العمليات، كما انتقد المبعوث الأممي القرار الأمريكي باعتبار القدس عاصمة إسرائيل مشيرا إلى "عودة العنف" مع الملاحظة أن انتقاده لم يشمل عدم شرعية القرار الأمريكي نفسه.[1]

أما بالنسبة للجمعية العامة فقد تم الموافقة على قرار السماح برفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة كدولة غير عضو وذلك في 2015/09/10، كما أن نسبة التصويت في الجمعية العامة خلال سنتي 2018-2019 كان في صالح إسرائيل والتي قدرت ب 2.43 بالمئة مقابل 75.8 بالمئة للتأييد الفلسطيني.[2]

كما نجحت جهود السلطة الفلسطينية للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة في أفريل 2015 وأصبحت العضو رقم 123 في المحكمة، وبالرغم من أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ليستا أعضاء في المحكمة إلا أنه يجوز محاكمة مواطنيها بجرائم الحرب.[3]

لقد دأبت الأمم المتحدة على النظر في الموضوع الفلسطيني، منذ تأسيسها خصوصا في هيئاتها المركزية (مجلس الأمن- الجمعية العامة- المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الانسان) وعند النظر في مستويات التأييد للحقوق الفلسطينية في هذه الهيئة يتضح أن هناك اتجاها أعظم لابد من الانتباه إليه والذي تكرس في التصويت في الجمعية العامة خلال السنوات الأخيرة.

[1] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2018-2019**، مرجع سابق، ص 394- 395.
[2] المرجع نفسه، ص396-397.
[3] المرجع نفسه، ص 132-132.

إن الدارس لموقف الأمم المتحدة منذ صدورها قرار التقسيم (181) عام 1947 ولغاية الآن، ومدى تأثير ذلك على المشروع الصهيوني يجد أن: قرارات الأمم المتحدة قد بدأت مع المشروع الصهيوني من القاعدة وأعطت اليهود دولة ثم اعترفت بها بعد قيامها وأخذت تتوالى قراراتها بعد كلّ توسع مهادنة له ومتواطئة معه على حساب الحقوق العربية إلى أن وصلت إلى قراري التسوية اللّذين شكّلا أساس التسوية السلمية للصّراع العربي الإسرائيلي.

والجدول التالي يلخص أبرز محطات القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة منذ سنة 2011:

قرارات هيئة الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية قبل الربيع العربي	قرارات هيئة الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية بعد الربيع العربي
قرار181تقسيمفلسطينفي 1947/11/29 إلى دولة عربية يهودية والقدس تحت وصاية دولية	في 2011/09/23 قدم محمود عباس طلب إلى الأمين العام بان كيمون للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة.
2-قرار 242 و338 الداعيين لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في 1967.	في 2011/10/31 حصلت على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة لتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)
3-قرار 194 الذي ينص على حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين في 1948/12/11	في 2012/11/26 وزعت بعثة فلسطين الدائمة المراقبة في الأمم المتحدة مشروع قرار منح فلسطين مكانة دولة "مراقبة" في الأمم المتحدة
4-في 1974/11/22 ثبتت الجمعية العامة قرار اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية	2012/11/29 تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة لرفع مكانة فلسطين إلى دولة مراقبة في الأمم المتحدة.
4-في 1980/08/20 تبني مجلس الأمن القرار 478 رفض الاعتراف بقرار إسرائيل ضم القدس	في 2014 أعلنت الجمعية العامة سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني
5-في 2003/11/19 تبني مجلس الأمن قرار رقم 1515 الذي دعا إلى قبول خطة خارطة الطريق والالتزام بها	في 2015 أصرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار طالب فيه الأمين العام للمنظمة الدولية برفع العلم الفلسطيني فوق مقر الأمم المتحدة إلى جانب باقي الدول
/	في 2015 أصرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار طالب فيه الأمين العام للمنظمة الدولية برفع العلم الفلسطيني فوق

	مقر الأمم المتحدة على جانب باقي الدول
/	في 23 نوفمبر 2015 طالبت الأغلبية الساحقة من الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية.
/	في 2016 اتخذ مجلس الأمن القرار 2320 بشأن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية
/	19ديسمبر 2017 أصدرت الجمعية العامة قرارا يؤكد حق الفلسطينيين في تقرير المصير حصل على تأييد 176دولة ومعارضة 7دول
/	21ديسمبر 2017 تصوت لصالح قرار يرفض أي إجراءات لتغيير الوضع في القدس وهو ما يعني رفض القرار الأمريكي اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل

الجدول رقم (01): أبرز محطات القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة منذ سنة 2011

المصدر: من إعداد الطالبة: نسيغة سميرة

من الملاحظ على هيئة الأمم ومن خلال الجدول أن قراراتها قد بدأت من المشروع الصهيوني من القاعدة فقسّمت فلسطين عام 1947 وأعطت اليهود دولة ثم اعترفت بها بعد قيامها وأخذت تتوالى قراراتها بعد كل توسع يهودي مهادنة له ومتواطئة معه على حساب الحقوق العربية إلى أن وصلت إلى قراري التسوية 242-338 اللّذين شكّلا أساس التسوية السلمية للصّراع العربي الإسرائيلي، والملاحظ أن مجمل قراراتها ركّزت على الجانب السياسي وأهملت الجانب الإنساني كما تغاضت عن الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة.

المطلب الثاني: القضية الفلسطينية في الإطار الإقليمي العربي منذ 2011

تحتل القضية الفلسطينية مكانة مهمة في أجندة اهتمامات العالم العربي، بالرغم من الانطباع السائد بأن الهم الداخلي للدول العربية قد أجهز على الاهتمام بالقضية الفلسطينية مازال قائما، مع العلم بتراجع مستواه.

أولا: انعكاس التغيرات في العالم العربي على القضية الفلسطينية:

مرت القضية الفلسطينية في ظروف صعبة في السنوات الأخيرة، على جميع الأصعدة فلسطينيا وعربيا ودوليا، وبات من المؤكد بأن أي تغييرات ستحدث بسبب الربيع العربي ستكون لمصلحة الشعب الفلسطيني، فقد أثّرت الثورات العربية في إتمام المصالحة الفلسطينية المتوقعة منذ سنوات، وساعدت على إتمامها في القاهرة بعد سقوط نظام حسني مبارك في ماي 2011 وبات من المؤكد أن تتوصل المنظمات الفلسطينية على مرجعية وطنية واحدة والتوافق على برنامج وطني في إطار مؤسسات منظمة التحرير. فبعد أن كان ملف المنظمة مغلق ، وأراد البعض تفريغ المنظمة من محتواها الوطني من خلال تمرير بعض القرارات والاتفاقات التي تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني، تمكن الفلسطينيون من إيجاد إطار قيادي موحّد يشارك فيه الجميع ، كما ساهمت الثورات العربية في أن تأخذ الجماهير العربية دورا رئيسيا ومؤثرا في صنع القرارات التي لها علاقة بالقضية الفلسطينية، على أساس أنها قضية مركزية للأمة العربية ، وليست قضية الفلسطينيين لوحدهم بينما كانت في السابق معزولة وتقوم الأنظمة العربية في تشكيل مواقفها السياسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي حسب مصالح تلك الأنظمة وليس مصلحة الشعب الفلسطيني، ولهذا فإنّ الثورات العربية قد مهّدت لميلاد الأمة من جديد واستعادة دورها في تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي.[1]

ومن جهة أخرى فقد ساهم الربيع العربي في حث الفلسطينيون على الدعوة للمصالحة بين السلطة الفلسطينية ممثلة بفتح مع حركة حماس، وخرج عشرات الآلاف من الفلسطينيون الضفة

[1] مصطفى الفتي، **"تأثير الربيع العربي على القضية الفلسطينية "** صحيفة الأيام، العدد 7230، بتاريخ 27/ 02/ 2015.

الغربية وقطاع غزة في مظاهرات حاشدة، مطالبون بإنهاء الاحتلال. ومع أن المصالحة لم تتحقق، إلاّ أنها سادت أجواء من التفاهم الإيجابي بين حركتي فتح وحماس لإجراء انتخابات تشريعية في سنة2012[1].

ثانيا: مواقف بعض الدول العربية الأساسية من القضية الفلسطينية بعد 2011:

من الصعب الحكم على مواقف الأنظمة العربية التي جاءت بعد الربيع العربي تجاه القضية الفلسطينية إلى الآن، ولكن من المؤكد أنّ الأنظمة الجديدة ستكون مواقفها أفضل بكثير من الأنظمة التي سقطت، لأنها باتت لمواقف الجماهير العربية المؤيّدة لنّضال الشّعب الفلسطيني والمعادية للكيان الصهيوني، فقد استعاد الشارع العربي بعد تلك الثورات روحه العربية الأصيلة، ما جعله يعبّر عن موقفه المعادي لإسرائيل والمؤيد للقضية الفلسطينية، وهذا يعني أنّ القضية الفلسطينية استفادت من الربيع العربي، وفي المقابل خسرت أهم شركائها بين الحكّام العرب و أكثرهم عداء لشعوبهم وعمالة لإسرائيل وأمريكا وتواطئا ضد القضية الفلسطينية، وأنّ رفع الثورات الشعبية لشعارات معادية لإسرائيل ومؤيدة لثوابت القضية الفلسطينية في تحرير فلسطين، يدلّ على أهمّية النّضال ضد إسرائيل كدولة معادية للجماهير العربية، على أساس أنّ الأنظمة التي انهارت ارتبطت بعلاقات مع إسرائيل[2].

1-الموقف المصري من القضية الفلسطينية: تعتبر مصر من طليعة الدول الساعية لإحلال السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط، حيث تبنت مصر التعايش السلمي ونبذ العنف كنهج استراتيجي راسخ لسياستها على مدار أكثر من 70 عاما، ويدعم حق الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة مند بداية الأزمة عام 1948 وعلى مدار 72 عاما، وأنّ موقفها ثابت ولم يتغيّر فهي تضع القضية الفلسطينية على رأس أولوياتها .وفي عام 2011 خففت مصر، خصوصاً بعد انطلاق مسيرات العودة، من قيودها على حركة الأفراد والبضائع مع قطاع غزة؛ مما أسهم في تخفيف حدة الحصار الذي يعاني منه القطاع. ونشطت مصر بشكل أكبر في تفعيل ملفات المصالحة الفلسطينية وفي تقريب وجهات النظر بين القوى الفلسطينية الرئيسية. كما

[1]أحمد سعيد نوفل،" **أثر الربيع العربي على القضية الفلسطينية** "، (محاضرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية) جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية،2012، ص1-2

[2]المرجع نفسه، ص 4.

أعطت مؤشراً إيجابياً آخر بالسماح لإسماعيل هنية رئيس حركة حماس بمغادرة قطاع غزة في جولة خارجية في ديسمبر 2019، بعدما اضطر للبقاء في القطاع لأكثر من عامين ونصف.[1]

وبعد تولي الرئيس السيسي الحكم في 2014 ضلّت القضية الفلسطينية مركزية بالنسبة لمصر وبذلت العديد من الجهود لوقف إطلاق النّار لتجنب المزيد من العنف، فضلا عن الجهود الإنسانية التي قدمتها مصر من خلال فتح معبر رفح لاستقبال الجرحى والمصابين الفلسطينيين وتقديم المساعدات الغذائية والأدوية للشّعب الفلسطيني، كما أنّ نضام حسني مبارك في مصر يعني التخلص من نظام ساهم مساهمة فعّالة بتراجع دور مصر القومي وانتشار الفساد بين النخب المصرية التي استفادت من تركيز النّظام على القضايا المحلية على حساب القضايا المصرية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.[2]

وفي عام 2017 وعلى إثر إعلان ترامب لصفقة القرن جاء بيان الخارجية المصرية عقب هذا الإعلان ليؤكد على ضرورة التوصل لتسوية تعيد للشعب الفلسطيني حقوقه ولكن من الواضح أن الموقف المصري يدعم الصفقة الأمريكية وهو ما تأكده تصريحات له قبل3 أعوام أثناء لقائه مع ترامب في واشنطن.[3]

فقد كانت ولا زالت مصر تحرص على أن تكون القضية الفلسطينية أحد أهم مرتكزات سياستها الخارجية، وضرورة التوصّل لتسوية تعيد كافة الحقوق المشروعة للشّعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.[4]

2-**الموقف الأردني من القضية الفلسطينية:** على الرّغم من أنّ الأردن كان من الدول العربية التي شهد حراكا شعبيا مطالبا بالتغيير إلا أنّ حجم هذا الحراك وسقفه لم يبلغ حدّا من إحداث تغيير ملموس في المعادلة السياسية الداخلية، وبالرّغم من الأزمات التي تعصف بمحيطه، يعتبر الأردن البلد الأكثر استقرارا بين دول الطوق، هذا إلى جانب العوامل التاريخية والجغرافية، أتاح له أن يكون الساحة الأكثر تفاعلا مع مجريات القضية الفلسطينية رسميا وشعبيا يبدو أنّ

---

[1] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2011-2012**، مرجع سابق، ص 125.

[2] عبد الغني سلامة، **"الثورات الشعبية العربية "**مجلة الحوار المتمدن، العدد 3332، 2011
، متاح على الموقع: **http:// ahewar.org/s/asp?aid=661591ar**

[3] **"بعد إعلان ترامب تفاصيلها تعرف على مواقف الدول العربية من صفقة القرن "**، مرجع سابق.

[4] محمد أمين، **"هذا ما قدّمته مصر للقضية الفلسطينية ..فماذا قدّمتم؟"**، جريدة أكتوبر، 2020/02/03، متاح على الموقع:
http://octobermageg.com/?p=11293. تم الإطلاع علية يوم 10 ماي 2020 الساعة**13:45**H.

الحراك الداخلي لم يؤثر كثيرا في المواقف السياسية الأردنية المتصلة بالقضية الفلسطينية، وانّ التفاعل الرسمي كان مركزا على مجريات الأحداث في القدس والمسجد الأقصى الخاضع لوصاية الأردن بموجب الإتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وقد بدا واضحا أنّ الحراك تأثر بالضّغط الشعبي الأردني إلى جانب تأثره بحالة الانتفاضة الشعبية في القدس، بالإضافة الى موقع الأردن الاستراتيجي الذي جعل منه صمّام أمان للمنطقة، وبالتالي موازنة علاقاته مع إسرائيل، وهو ما قد يوفّر له هوامش ضغط يمكن توظيفها لصالح فلسطين.[1]

وعموما فإنّ موقف الأردن تجاه القضية الفلسطينية مرتبطة بالتطورات السياسية في مسار عملية التسوية، وبالأحداث ذات التأثير على علاقة الأردن بكل قيادة السلطة في "رام اللّه" وإسرائيل، في حين تحسنت العلاقة الرسمية الأردنية مع حركة حماس في سنة 2012، كما سعى الأردن إلى استعادة دوره في مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية حيث بادر الملك "عبد اللّه الثاني" في مطلع السنة المذكورة.

على رعاية جولة مفاوضات "استكشافية" مباشرة بين الطرفين، بهدف تقريب وجهات النظر في خطوة لقيت دعما دوليا من اللّجنة الرباعية، وفي وقت لاحق دعا لأردن جهود قيادة السلطة الفلسطينية الساعية للحصول على الاعتراف بفلسطين كدولة عضوة في الأمم المتحدة، وقد رأى العاهل الأردني في هذه الخطوة رسالة تأييد دولية للنّهج الرافض، والحرص على إحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وفق حل الدولتين.[2]

وفي عام 2015 واصل الأردن تمسكه بمصالحه العليا في يخص قضايا الوضع النّهائي، مؤكدا في هذا السياق رفضه الاعتراف ب "يهودية إسرائيل " بالإضافة إلى احتفاظ الأردن بحقه في أن يكون المسؤول المباشر عن التفاوض فيما يخص اللاّجئين الفلسطينيين من مواطنيه في رفض أي صيغة تتعارض مع المصالحة.[3]

وفي عامي 2018-2019 واجه الأردن حالة من اللاّمبالاة من جانب الاحتلال الإسرائيلي تجاه الوصاية الأردنية على الحرم القدسي وكخطوة من الأردن للرّد على ذلك والقيام بدورها

---

[1] محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2014-2015 "**، مرجع سابق، ص 158.
[2] محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2013-2014 "**، مرجع سابق، ص 140.
[3] محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2014-2015 "**، مرجع سابق، ص 160.
* (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين) هي وكالة غوث وتنمية بشرية تعمل على تقديم الدّعم والحماية وكسب التأييد لحوالي 5.6 مليون لاجئ فلسطيني مسجّلين لديها في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة، مقرها الرئيسي عمان

كوسيلة على الحرم القدسي ، كما ثبت الأردن على موقفه الداعم "للأونروا"*، وأكّد على ذلك وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، بالإعلان عن حشد الأردن للدّعم السياسي والمالي لوكالة الأونروا، كما قدّم الأردن مساعدات طبّية وإنسانية في قطاع غزة للإسهام في التخفيف من المعاناة الناتجة عن الحصار كما قامت الأردن مع توجهات الجامعة العربية بوضع ملف المصلحة بيد مصر، ولكن ذلك لم يمنع الأردن من تقديم دعمها للجهود المصرية، و الإسهام في مسار المصالحة عبر إنطلاق دعوة مشتركة مع مصر لتفعيل المصالحة ، تجسّد ذلك فيما تمّ إعلانه عقب الاجتماع الثلاثي الذي عقد بالقاهرة في 2018/05/31 بمشاركة أردنية مصرية مشتركة للتأكيد على أهمية تنفيذ اتّفاق إنهاء الانقسام الفلسطيني وبشكل قاطع رفضت الأردن "صفقة القرن" باعتبارها الوصي على المقدّسات الإسلامية والمسيحية في القدس ، كما شهدت فترة 2018–2019 توترا في العلاقة بين إسرائيل والأردن بسبب تكرار الأردن لفكرة الوطن البديل وعدم احترام الوصاية الأردنية على الحرم القدسي.[1]

3–موقف سوريا من القضية الفلسطينية: شهد الوضع الداخلي السوري تحولات كبيرة منذ مارس 2011 وانشغل نظام الحكم بمواجهة متطلبات شعبية متزايدة بالإصلاح والتغيير بإسقاط النّظام، حيث تحوّلت الأزمة السورية من أزمة داخلية إلى حرب إقليمية ودولية على النفوذ في الشرق الأوسط وعملية تصارع على إعادة تشكيل الخريطة الجيو سياسية للمنطقة، وباتت تحتل رأس قائمة الأولويات على أجندة دول الإقليم والقوى الدولية التي تملك نفوذا ومصلح فيه.

أدّت الأزمة السورية إلى حصر مجال العلاقات السورية الفلسطينية في إطار ضيّق كما انعكس ذلك على اللاّجئين الفلسطينيين في سورية، وفي نفس الأثناء شهدت علاقة النظام السوري وحركة حماس في سنة 2015 تطورا ملحوظا أبرزته موافقة الحكومة السورية على إعادة فتح مكتب فتح في دمشق في 2015/08/14 بعد قطيعة دامت 33 عاما، وموازاة لذلك حافظت دمشق على علاقاتها مع الفصائل الفلسطينية الموالية لها والتي تتّخذ دمشق مقرّا أساسيا لها.[2]

عانت سورية من استمرار أزمتها الداخلية خلال سنتي 2018–2019 ممّا انعكس سلبا على القضية الفلسطينية وخصوصا فيما يتعلّق بالتّواجد الفلسطيني في سورية، حيث شهدت

[1] محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2018-2019 "**، مرجع سابق، ص 291-293.
[2] محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2014 -2015 "**، مرجع سابق، ص 164-165.

المخيّمات، وخصوصا مخيّم "اليرموك" دمارا كبيرا وتشريد اللاّجئين الفلسطينيين في سورية أما عن موقف سورية من "صفقة القرن" قد تمّ رفضها، كما أكدت سوريا دعمها وتضامنها مع القضية الفلسطينية في مواجهة صفقة القرن.[1]

4-موقف لبنان من القضية الفلسطينية:

لم تشهد لبنان ربيعا عربيا سنة 2011 كالذي حدث في بلدان عربية أخرى، إذ أن تكوينه طائفي ووضعه الجيو سياسي الفريد، وديمقراطيته الخاصة، وربيعه الذي شهده عام 2005، لا يدفع بالاتجاه، تغيرات جذرية أو تورية عاجله ضاغطة.

فقد ستمر مسألة الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين في لبنان خلال سنة 2011 محكومة بمنطق التجاذبات السياسية وفي هذا الصدد أصدر وزير العمل اللبناني "شرير نحاس" في 2/22/ 2012 القرار رقم 26 والذي أصبح بموجبه اللاجئ الفلسطيني مسجل رسميا في سجلات وزارة الداخلية والبلديات، كما أطلقت وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية 2012/2/13 دليل معاملات اللاجئين الفلسطينيين.

يهدف توضيح وتسهر المعاملات المرتبطة بالأحوال الشخصية للاجئ الفلسطيني في لبنان.

أما على صعيد اللاجئ الفلسطيني، فقد اتفقت وكالة الأمم المتحدة في إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق أدنى "اونروا Unrwa" مع وزارة الصحة اللبنانية في مارس 2011 تأمين أدوية للمرضى الفلسطينيين بحجم يصل 63 %.

وقد تقدم لبنان خطوة عملية باتجاه الإعتراف بدولة فلسطين، حيث قرر بجلسة مجلس الوزراء التي عقدت في 2011/08/10 بدأ إجراءات تنفيذ قرار المجلس وزراء رقم 2 بتاريخ 2008/11/27 القاضي بإقامة علاقات دبلوماسية مع فلسطين وفي 2011/08/07 أفتتح رئيس الوزراء "نجيب ميقاتي" والرئيس عباس مقر السفارة الفلسطينية في بيروت، كما أيّد الرئيس سليمان في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 2011/09/21 المسعى الفلسطيني للاعتراف بالدولة الفلسطينية.[2]

[1] محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2018-2019 "**، مرجع سابق، ص 296.
[2] محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2018-2019 "**، مرجع سابق، ص 142-144.

ونتيجة للاعتراف اللبناني بدولة فلسطين، وإنشاء علاقات دبلوماسية مع دولة فلسطين أصدرت الحكومة اللبنانية تعميم طلبت فيه من جميع الإدارات العامة والمؤسسات والوفيات وتسجيل واقعات الزواج والطلاق، مع إستمرار الأخذ بمضمون وثائق الأحوال الشخصية الصادرة عن مديرية شؤون اللاجئين، وأي وثائق أخرى كانت معتمدة سابقا. [1]

إستمر تأثير لبنان بالأزمة السورية خلال سنتي 2014-2015 وإستمرار اللاجئين القادمين من سورية بتشكيل عامل ضغط على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والمعيشية في بلد يعاني من إنهيار في نظامه السياسي.

أما أبرز الآثار المترتبة على هذا الملف فيما يتصل بالقضية الفلسطينية، فقد تمثلت في استنزاف القدرات العسكرية والبشرية لحزب الله الذي يشكل قوة المقاومة الأساسية في الجبهة الشمالية لإسرائيل وتحول جبهة الحرب في سورية إلى جبهة المواجهة الرئيسية بالنسبة له وزيادة توتر العلاقة بينه وبين غالبية الدول العربية في المنطقة، وتجدر الإشارة أن علاقات حزب الله وحركة حماس تشهد تحسنا خلال سنتي 2014-2015. [2]

وفي أكتوبر 2019 إندلعت مظاهرات واسعة النطاق في لبنان احتجاجا على سوء الأحوال الاقتصادية، بالرغم من انشغال الجمهور اللبناني بهمّه الداخلي، إلا أن الاهتمام بالقضية الفلسطينية لم يغب عن ساحة المظاهرات، فقد تجسد ذلك برفع المتظاهرين لشعارات تضامنية مع قطاع غزة في أثناء تعرضها للعدوان الإسرائيلي.

كما تصدّر ملف اللاجئين الفلسطينيين أجندة العلاقات الفلسطينية اللبنانية، واتخذت الأمور منحنى تصاعديا من خلال بعض الإجراءات والتصريحات السياسية، وفي جانب متصل، رفضت لبنان القرار الأمريكي بوقف تموين "الاونروا"، وفي هذا الصدد صرّح وزير الخارجية اللبناني "باسل" أنّ لبنان ستقوم بكل ما يمكن القيام به لرفض التوطين، وسيخوض مواجهة حتّى النهاية سياسيا ودبلوماسيا لتكريس حق العودة للفلسطينيين معبّرا على موقف أمريكا بوقف

[1] محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2011-2012 "**، مرجع سابق، ص 144.
[2] محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2014 -2015 "**، مرجع سابق، ص 168-169.

تمويل "الاونروا" يمس بأسس عملية السلام، أما فيما يخصّ صفقة القرن فقد أكّد وير الخارجية اللبناني على رفضه التام لهذه الصفقة.[1]

ثانيا: موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية منذ 2011

إن موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية يثير تساؤلات كثيرة، بحيث يجد المتتبع لقراراتها الحاسمة تجاه القضية الفلسطينية أنها كانت على الدوام تأتي رد فعل لما يقوم به الكيان الصهيوني من اعتداء وتوسع على الأرض العربية، وتأتي أيضا متوافقة مع قرارات دولية رفضت سابقا، في وقت بات هناك قرارات جديدة، وهذا يعكس حالة الضعف في المنظومة العربية في مواجهة الكيان الصهيوني، ولإدراك هذه الحقيقة لابد من التعرف لأهم قراراتها بعد ثورات الربيع العربي أي بعد 2011.

ما يجري في الساحة العربية عبارة عن زلزال كبير وتطور تاريخي فريد من نوعه، قد أثر حتما على البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربيّ، كان له إنعكاسات هامة على القضية الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني بمختلف فصائله.

إن الجهود الدبلوماسية لجامعة الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية شهدت تراجعاً إضافياً في سنة 2011؛ في الوقت الذي انشغلت فيه منطقة الشرق الأوسط بالثورات التي أطاحت بعدد من الأنظمة ، غابت القضية الفلسطينية عن اهتمامات المنطقة العربية [2]، والملاحظ أن هناك بعض الإشارات الإيجابية بالنسبة للقضية الفلسطينية خلال سنتي 2012-2013 خصوصا خلال فترات التي شهدت تغييرا في نظامها السياسي أبرزها مصر، وقد كانت هده الإشارات ملحوظة في موقف الجامعة من حركة حماس، حيث التقى أمين عام الجامعة العربية "نبيل العربي" برئيس المكتب السياسي للحركة "خالد مشعل" في 2012/01/06، كما كانت ملحوظة في الزيارات التضامنية التي قام بها وفد من وزراء الخارجية العرب برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية لقطاع غزة في 2012/11/20 خلال العدوان الإسرائيلي على القطاع ، والتي تعتبر الأولى من نوعها .ويعتبر الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية في هاتين السنتين

[1] محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2018 -2019 "**، مرجع سابق، ص 300-301.
[2] عبد القادر عياض، **"القضية الفلسطينية في خضم الثورات العربية "** مرجع سابق.

استمرارا للمسار الذي اتّخذه ها الدور في سنة 2011، والذي كان ذا حضور والتأثير محدودين ولم يخرج عن سياق المواقف السياسية غير المقرونة بالأفعال.[2]

وفي عامي 2014-2015 تواصلت التغيرات التي يشهدها العالم العربي منذ مطلع سنة 2011 تأثيرها على أجندة عمل جامعة الدول العربية ، مع شغل الأزمات الداخلية حيّزا أكبر من اهتمامات الجامعة وأعضائها على حساب القضية الفلسطينية وخصوصا مع تطوّر الأزمة السورية ، والتي باتت أزمة إقليمية ودولية لها صدارة سلّم الأولويات بالنسبة للدّول العربية بالإضافة إلى كونها مصدرا إضافيا للانقسام العربي ، وخلال هذه السنتين أخذت حملة إخراج الإسلاميين من المشهد السياسي (خاصة الاخوان المسلمين والذي تسبب بخلاف بين قطر من جهة ومصر وبقية دول الخليج من جهة أخرى) حصة الأسد في القمة العربية الخامسة والعشرون المنعقدة في الكويت مارس 2014 مشكّلة بذلك انشغالا إضافيا عن القضية الفلسطينية كما تراجعت مواقف الجامعة العربية عن التقدّم الذي حققته خلا سنتي 2012-2013 على صعيد العلاقة مع حركة حماس، أما على مستوى التضامن مع قطاع غزّة، فقد كان موقفها من عدوان 2014 [1]هزيلا مقارنة بالموقف الذي اتخذته للتضامن الذي اتخذته مع القطاع خلال عدوان خريف2012 (عمود السحاب أو حجارة السجل)، يمكن القول أنّ الموقف الذي لعبته الجامعة في عدوان 2014 كان أكثر محدودية من ذي قبل وكان ذلك بسبب التغيير السياسي في المنطقة العربية، أما عن ملف التسوية لم يشهد في هذه الفترة أي تغيير.

وعلى الرغم من أنّ القضية الفلسطينية احتلّت موقع الصدارة في إعلاني القمتين العربيتين السابعة والعشرين والثامن والعشرين "نواكشوط" في 2016/07/25 و"البحر الميّت" في 2017/03/29 إلاّ أنها لم تحتل المرتبة نفسها في الأجندة العملية للدول التي صدر عنها الإعلان، كما أنّ المواقف الواردة فيها لم تحمل أي جديد يذكر.

واستمرّت حالة انعدام الفاعلية في أداء الجامعة العربية لغاية 2019 وهي نتيجة طبيعية لتعميق حالة الانقسام بين الدّول العربية، وغرقها في أزماتها الداخلية وعلى رأسها سورية واليمن وليبيا، مما انعكس سلبا على القضية الفلسطينية ومدى الاهتمام بها ــوعلى الرّغم من أنّ

---

[2] محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2012-2013 "**، مرجع سابق، ص 128-129.

[1] سعيد أحمد السعودي، **"دور جامعة الدول العربية في الصراع الاسرائيلي الفلسطيني 2002-2016 "**، رسالة ماجستير، (جامعة الأقصى، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، 2017)، ص 97.

القضية الفلسطينية تصدّرت جدول أعمال قمتي الظهران سنة 2018 وتونس سنة 2019 وأدرجت في خاتمة بيان القمة غير العادية المنعقدة في مكّة المكرمة سنة 2019 بقيت قرارتها في دائرة الاعتراض اللفظي، أمّا في يتعلّق ب "صفقة القرن " والاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة إسرائيل ونقل سفارتها إليها فقد تمّ رفض الصفقة من قبل الجامعة العربية، ولكن رفضها تمّ بقرار لفضي ولم يتم ترجمتها عمليا ممّا جعل الولايات المتحدة تتمادى في الاستمرار في سعيها لتطبيق" السلام " فتمّ الدعوة إلى مؤتمر البحرين "للسلام الاقتصادي" الذي اعتبر جزءا من الصفقة.[1]

أنّ عدم اتّخاذ الدول العربية أي إجراء مضاد لقرارات الولايات المتحدة الأمريكية أسهم في تشجيع الإدارة الأمريكية على المضي قدما في مخططاتها، فالخطوتان الوحيدتان من قبل الجامعة الغربية لمواجهة ما يسمى ب "صفقة القرن " هما: التأكيد على الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس والتأكيد على تفويض وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاّجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط الأدنى. وفي المقابل كان هناك إعلان عن بعض الإجراءات المناصرة للقضية الفلسطينية تمثلت في الدّعم المادي للفلسطينيين والتحرّك الدبلوماسي لمناصرة القضية الفلسطينية.[2]

وفي سياق آخر قامت الجامعة بتشكيل لجنة وزارية للتّصدي لمحاولة إسرائيل الترشح لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لسنتي 2019–2020 ومن خلال الإشارة إلى كونها دولة محتلّة ومخالفة للقانون الدولي، بالإضافة إلى ذلك شكّلت الجامعة العربية لجنة وزارية للتّصدي لعقد مؤتمرات إفريقية بمشاركة إسرائيل على اعتبار أنها دولة احتلالية، وتمارس الفصل العنصري ضد الفلسطينيين.[3]

إن الدارس لموقف جامعة الدول العربية وقراراتها من القضية الفلسطينية منذ قيامها عام 1945 ولغاية الآن يجد أن ّ قراراتها بدأت بالرّفض الكامل للمشروع الصهيوني من القمة ثم بدأت تتراجع شيئا فشيئا إلى أن وصلت إلى "**مشروع السلام**" الذي يثبت المشروع الصهيوني ويرسخه

[1] - محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2016 -2017 "**، مرجع سابق، ص 301.
[2] - محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2018 -2019 "**، مرجع سابق، ص 274-276.
[3] محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2018 -2019 "**، مرجع سابق، ص 279-282.

في المنطقة العربية رسميا من قبل أعلى منظمة عربية تمثل قرار العرب جميعا، وتوحّد أهدافهم تجاه القضية الفلسطينية.

المطلب الثالث: التحدّيات والرهانات المستقبلية للقضية الفلسطينية والمسارات المحتملة

واقع المنطقة العربية مضطرب، ويمر في فترة إنتقالية غير واضحة المعالم، ومن المرشح أن يبقى الوضع رماديا متحركا من 5 إلى 10 سنوات قادمة، الأمر الذي يمنح الاحتلال سعة للتأثير أكثر من أي وقت مضى في واقع التسوية السياسية ومستقبل القضية الفلسطينية التي تعاني من ضعف السلطة في رام الله، وتراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى مراوحة المقاومة الفلسطينية مكانها، لعدم قدرتها على إحداث اختراق نوعي في المشهد المضطرب نتيجة لعوامل موضوعية تتمثل في الحصار المفروض على غزة، والملاحظة الأمنية في الضفة الغربية، وتراجع حضور القضية الفلسطينية عربيا، ناهيك عن ممارسة بعض الدول العربية (السعودية، الإمارات، مصر، الأردن) ضغوطا على المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بوصفها استحقاقا لتقاربها مع الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الإسرائيلي بذريعة مواجهة إيران والإرهاب، وذلك بحسب مجريات ومخرجات قمة الرياض (العربية–الأمريكية) التي انعقدت في 21 ماي 2017.

بناء على ما سبق، واستنادا إلى قوة الكيان الإسرائيلي وعلوه؛ ماديا، وعسكريا، ونجاح مخططاته الإستطانية في الضفة الغربية، وتقديمة في تهويد مدينة القدس المحتلة... فإننا نعتمد أن مسارات القضية الفلسطينية، وفي المدى المنظور (5 سنوات قادمة)، تتأرجح بين المسارات الآتية:[1]

بالرغم من تصاعد المخاطر التي تستهدف قضية فلسطين، فإنّه من المتوقع استمرار أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، وتدهور مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وانعدام فاعليتها، واستمرار حالة الانقسام، وحالة التجاذب بين مساري التسوية والمقاومة؛ في ضوء إصرار القيادة الفلسطينية الحالية (قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية) على الهيمنة على صناعة

[1] "مسارات القضية الفلسطينية بعد الربيع العربي " مرجع سابق

القرار وعدم الرّغبة في شراكة سياسية حقيقية، ولا في إعادة بناء المؤسسات الرسمية الفلسطينية.

من المتوقع استمرار تآكل الفلسطينية واستمرار سعي الاحتلال لإفراغها من مضمونها الوطني، وبالرغم مشاريع الضّم الإسرائيلية، واعتراض السلطة عليها، فليس من المرجح أن تقوم السلطة بتبني المقاومة أو بالسّماح لانطلاق انتفاضة من الأرض التي تقع تحت ادارتها، كما أنّها ستتردّد كثيرا في الحلّ الكامل للسّلطة في حال ضمّ "إسرائيل " رسميا لأجزاء من الضفّة.

من المستبعد عقد انتخابات حرّة نزيهة للمجلس التشريعي الفلسطيني في الضفّة الغربية وقطاع غزّة، ليس فقط بسبب المعوّق الفلسطيني الداخلي، وإنّما أيضا بسبب الطرف الإسرائيلي لذي أفرغ السلطة من مضمونها السياسي و التمثيلي، والذي أنهى عمليا إتّفاق أوسلو واستحقاقاته كما لن يسمح لقوى المقاومة بأي دور قيادي أو تشريعي خصوصا في الضفّة الغربية، وبالتالي فعلى الجانب الفلسطيني، أن يركّز على مسارات لا يتحكّم بها الطرف الإسرائيلي، كإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وترتيب البيت الفلسطيني وتفعيل العمل السياسي في قطاع غزّة وخارج فلسطين.

من المتوقع استمرار حصار غزّة (بدرجات متفاوتة) طالما ظلّ تحت السيطرة قوى المقاومة. بالرغم من النجاحات التي حققتها مسيرات العودة، ونماذج البطولة والتضحية والارتباط بالأرض التي قدّمتها، فإنّ انعكاساتها على فكّ الحصار ظلّ محدودا، وقد تتضمّن استحقاقات إنقاذ صفقة ترامب مزيدا من الضغوط على القطاع في محاولة لإسقاط خط المقاومة والعمل المقاوم.

سوف تتزايد مخاطر التهويد على القدس والمسجد الأقصى، وسوف تتزايد الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحي، سعيا من الاحتلال الصهيوني لقطف ثمار التردي العربي والإسلامي والدّعم الأمريكي غير المسبوق، ومحاولات انقاذ صفقة ترامب.

من المرجح إن تتزايد احتمالات ضمّ الاحتلال الإسرائيلي رسميا لأجزاء من الضفّة الغربية، مثل المستوطنات، ومناطق الأغوار، وما وراء الجدار العنصري العازل؛ خصوصا بعد إعلان صفقة القرن، وبعد توافق الأحزاب الحاكمة في الكيان الإسرائيلي على عملية الضّم.[1]

سوف يستمرّ اتّجاه المجتمع الصهيوني إلى مزيد من التطرّف اليمني والدّيني، في اتّخاذ الكيان الإسرائيلي مظاهر "يهودية" أوضح، مع استمرار برامج عزل وإضعاف الوجود العربي في فلسطين المحتلّة 1948، وبالرّغم من حالة التّقدّم الاقتصادي وارتفاع الناتج الإجمالي المحلّي، وزيادة دخل الفرد ممّا يوازي نظيره في بلدان أوربية؛ وبالرّغم من القوة العسكرية الضخمة والنوعية؛ وبالرّغم من حالة الضعف الرسمي العربي الإسلامي؛ إلّا أنّ إسرائيل ستضلّ تواجه أزمات وجودية في ظل صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته على أرضه واستمرار التزايد السكّاني للشّعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، بما يتجاوز أعداد اليهود؛ وفي ظلّ بيئة عربية شعبية واسعة رافضة للتّعامل معها، وفي ظل بيئة إستراتيجية محيطة غير مستقرة، و يتنامى فيها الوجود المقاوم المعادي لإسرائيل.

من المتوقع تطوّر إمكانيات العمل الفلسطيني المقوم، وازدياد قدراته القتالية النّوعية؛ خصوصا الصاروخية والطائرات المسيّرة؛ كما يتوقّع تزايد المقاومة بأشكالها المختلفة في الضفة الغربية.

انسداد مسار التسوية السلمية، وتهاوي حل الدولتين، وبالتالي، تزايد الدّفع باتجاه تبنّي الشعب الفلسطيني لخيارات المقاومة بكافة أشكالها، وتصاعد الضّغط على المؤسسات الفلسطينية لتبني هذا الاتجاه.

من المتوقع أن تحافظ البلاد العربية المرتبطة بعلاقات رسمية مع إسرائيل وتحديدا مصر والأردن على هذه العلاقات. كما تواصل ستواصل إسرائيل السعي لتوسيع اختراقاتها التطبيعية مع الإمارات (تم التطبيع فعليا مع الإمارات في 13 أوت 2020) والبحرين والسعودية وعمان والسودان ، وتحقيق مزيد من الاختراقات مع الأنظمة الرسمية العربية الأخرى، وستحاول الاستمرار في تسويق نفسها كحليف ضدّ إيران وفي مكافحة الإرهاب وما يعرف ب"الإسلام السياسي" في محاولة لتغيير بوصلة الصراع الحقيقي في المنطقة مع الكيان الإسرائيلي، غير أنّ

[1] محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2018 -2019 "**، مرجع سابق، ص 437.

البلدان العربية التي سارت في مجال التّطبيع تعاني من أزماتها الخاصة، كما أنّ "الموجة المضادة " للرّبيع العربي قد بلغت مداها، وأخذت تعاني من الاستنزاف، ومن التشققات في جدرانها؛ وهو ما قد يربك حسابات هذه الدول، التي لا تجد نفسها في وضع مريح مع شعوبها، ولا في إدارة أدوات سيطرتها ونفوذها.[1]

ليس من المتوقع ان تحسن منظمة التعاون الإسلامي من أدائها الضعيف والباهت تجاه فلسطين، غير أن هناك فرصة لتزايد التفاعل الشعبي الإسلامي مع قضية فلسطين، خصوصا مع تزايد التهديدات التي تتعرض لها القدس والمسجد الأقصى.

من المتوقع أن تتابع تركيا أدائها النّشط الداعم لفلسطين، وفي الوقت نفسه ستحافظ على علاقات سياسية "باردة" مع إسرائيل، غير أنها ستتابع علاقاتها التجارية النشطة معها، والتي تجاوزت ستّة مليارات دولار سنة 2019.

أمّا إيران فبالرّغم من تصاعد الضغوط الاقتصادية عليا، فأنها ستتابع دعمها السياسي والعسكري للمقاومة الفلسطينية، وعداءها المكشوف لإسرائيل لكنّها ستتجنّب نقاط الاحتكاك المباشر؛ حيث يركّز على تنفيذ أجندتها الإقليمية.

سيستمر الموقف الدّولي الرّسمي متّفقا مع خطّة العام في إبداء التعاطف والدّعم بأغلبية كبيرة لقضية فلسطين في أطر الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية؛ وبالرّغم من تزايد التماهي الأمريكي مع الاحتلال الإسرائيلي؛ بالرّغم من توثيق إسرائيل لعلاقاتها مع قوى دولية صاعدة كالصين والهند والبرازيل. وستبقى فرص توفير دعم أو غطاء دولي لصفقة ترامب أو ضم أجزاء من الضفة الغربية ضعيفة جدا في الفترة 2020-2021، وسيكون هناك على الأرجح تزايد بطيء ومتدرّج في تعاطف الرأي العام الدّولي مع قضية فلسطين، وتزايد أنشطة حركات المقاطعة بي دي أس وكذلك فعاليات تجريم الاحتلال الإسرائيلي.[2]

[1] محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2018-2019 "**، مرجع سابق، ص438.
[2] محسن محمد صالح، **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعامي 2018-2019 "**، مرجع سابق، ص 439.

خلاصة الفصل الثاني

إن الربيع العربي قد أثر على حل القضية الفلسطينية و أبعد الضوء السياسي عنها، مما سمح لإسرائيل في التمادي والاعتداء على الأرض والتوسع في إقامة المستوطنات وهدم البيوت، والاعتداء على الشعب الفلسطيني والسجناء والأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية، وإقامة الحواجز وتضييق الخناق على الشعب الفلسطيني وعلى السلطة الفلسطينية، حتى في الحركة والتنقل والعيش الكريم، فإسرائيل مستمرة في الاحتلال والاعتداء وسياسات الاستيطان وإقامة المستعمرات السكانية بالآلاف الإسرائيليين، مستخدمة سياسة التهجير للشعب الفلسطيني وطردهم من بيوتهم ومزارعهم وأرضهم، واقتلاع أشجارهم وهدم منازلهم وانتهاك أعراضهم، ضاربين بعرض الحائط بكل المبادئ الإنسانية والأخلاقية والدولية، ومبادئ القانون الدولي واتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949، وقرارات مجلس الأمن الدولي وهيئة الأمم وجامعة الدول العربية ...

الخاتمة

انطلقت الدراسة من مفهوم القضية الفلسطينية ونشأة الصراع العربي الإسرائيلي، ومواقف الدول العربية من ذلك الصراع، وصولا لمفهوم ثورات الربيع العربي الأسباب والنتائج، وانعكاس هذه الثورات على القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب ككل والمسلمين والتّي طال حلّها منذ المؤتمر الصهيوني عام 1879 ووعد بلفور المشؤوم لغاية اليوم.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة في هذا الإطار: أن الربيع العربي أثّر على القضية الفلسطينية وأدّى الى تراجعها من أجندة أولويات القادة العرب خلال فترة الربيع العربي. ومن خلال ما تقدم نستخلص مجموعة من النتائج كان أهمها:

- ✓ أنّ القضية الفلسطينية هي قضية محورية وهي جوهر الصراع العربي في منطقة الشرق الأوسط، وستبقى هذه المنطقة متوترة وملتهبة ومعرضة للانفجار في أي لحظة، وقد يكون الربيع العربي هو المحرّك الأساسي والرّئيسي للشّعب الفلسطيني في الداخل والخارج ولكل الشعوب العربية، في ظلّ الشارع العربي وارتفاع المطالب والإصلاحات السياسية والتّغيير في الأنظمة السياسية والزعامات العربية.
- ✓ كما تعتبر القضية الفلسطينية من أكبر القضايا الإنسانية التي طرحت على هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية بسبب الانتهاكات الا إنسانية في قطاع غزة وقضايا اللاجئين ...
- ✓ وأنّ القضية الفلسطينية قد سقطت من الذاكرة العربية في زخمة أحداث الربيع العربي وما أصاب الدول العربية وخاصة المشرق العربي (الازمة السورية وتداعياتها على المنطقة العربية وخاصة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين.
- ✓ انّ الثورات العربية هي نتاج لتفاعلات داخلية تراكمت على مدى سنوات طويلة نتيجة إخفاقات النظم في تسيير شؤونها أدّت إلى زعزعة استقرارها.
- ✓ انّ الربيع العربي قد أثّر على القضية الفلسطينية واعكس بالسلب عليها حيث أبعد الضوء السياسي عنها، مما سمح لإسرائيل من التمادي في الاعتداءات على الأرض والشعب والتوسع في إقامة المستوطنات وانتهاك حقوقه ضاربا بعرض الحائط كل المبادئ الإنسانية ولاأخلاقية والدّولية ومبادئ القانون الدّولي وقرارات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة وقرارات الجامعة العربية ومحكمة العدل الدولية.

- ✓ انّ الربيع العربي وانشغال الشعوب العربية بقضاياها الداخلية، قد ساهم في تغييب القضية الفلسطينية وقضية القدس والمقدّسات وجعل منها قضية ثانوية بالرّغم من تصدّر ملفها في كل القمم العربية والإسلامية الّ أن الواقع يشير لعكس ذلك بعدما كانت القضية الفلسطينية في مقدمة أولويات القادة العرب.
- ✓ وان انشغال الدول العربية بأزماتها الداخلية بسبب الأزمة السورية وبالتالي دخول العديد من الدول الإقليمية والعالمية على خط هذه الأزمة كان أثر بالسلب على القضية الفلسطينية وتراجع حضورها على أجندة أولويات تلك الدول.
- ✓ إلاّ أنّ الربيع العربي أعاد للقضية الفلسطينية بعدها القومي والعربي على المستوى الإقليمي، مثيرا الى أن الشعوب العربية ترى في إسرائيل تهديدا رئيسيا للأمن الإقليمي وبعده عن الأمن الدولي.
- ✓ الثورات العربية وما أدّت من حالة عدم إستقرار ومستقبل مفتوح على كل الاحتمالات أوجد قناعة لدى الولايات المتحدة بأنه لا يمكن المراهن على أي نظام عربي كحليف استراتيجي، وأنّ الحليف الوحيد المضمون هو" إسرائيل "
- ✓ إنّ الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل يخالف كل القرارات والمواثيق الدولية خاصة وان القدس بناء على القرارات والمواثيق تعتبر عاصمة لدولة فلسطين. إن هذا الإعلان يعتبر تطور خطير لأن فيه تشجيع لإسرائيل على المضي لمخطط تهويد القدس وطمس طابعها الديني والروحي، لما فيه من إنتهاك صارخ لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وخاصة القرار رقم 2253 وفيه أيضا تهديدا لكل عناصر الأمن والاستقرار في المنطقة. إن هذا القرار نسف عملية السلام وبالتالي جعل الإدارة الأمريكية بدل من أن تكون دولة راعية للسلام أصبحت شريكة لإسرائيل وفي هذا محاولة لطمس الهوية العربية الإسلامية.
- ✓ كما أدت الأمم المتحدة دورا هاما في مختلف مراحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بدءا من قرار تقسيم فلسطين عام 1947 الى غاية اليوم، إلا أن دورها تراجع منذ سنة 2011 مقارنة بالسنوات السابقة وذلك راجع لعدة أسباب: من أهمها سيطرة الدول الكبرى (الولايات المتحدة –الصين – روسيا – الاتحاد الأوربي) على قراراتها والمتعلقة بالقضية الفلسطينية.

- ✓ حيث توفر الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل كُلَّ ما يحتاجه من غطاء دولي، من خلال تعطيل أي قرارات متعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني في مجلس الأمن والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها مع سعي روسي لحضور أكبر في الشرق الأوسط، ورغبة صينية في مزيد من التغلغل الاقتصادي عبر مشروع "الحزام والطريق"
- ✓ استغلال الكيان الصهيوني لهذه الاحداث والدعم الغربي لها وقيامه بتصعيد سياسة الإستطان والقمع لدرجة أنّه شن حرب إبادة على قطاع غزة.

لقد تمخضت الثورات العربية عن درس عظيم للفلسطينيين، مفاده أنّ الشعب يستطيع التغيير، وأنّ الفصائل الفلسطينية التي غيّبت الشعب واختزلته في أجهزتها وتنظيماتها، أضعفت قضية فلسطين، وأضعفت من كفاح شعبها في سبيل الحرية والعدالة والمساواة والعيش بكرامة، المهم جداً أن يدرك الفلسطينيون أنّ التغيير العربي يقويهم ويحررهم، ويفتح الباب أمامهم لإحداث التغيير السياسي في ساحتهم، بدءاً من وقف ارتهانهم لعملية التسوية، لاسيما أنّ إسرائيل هي التي ضيعت فرصة عقدين من الزمن في هذا الاتجاه، بتعنتها وتملصها من استحقاقاتها، وصولاً لإعادة بناء هذه الساحة، على أسس وطنية ونضالية وديمقراطية وتعددية، وعلى أساس الاحتكام للشعب، وإنهاء واقع الانقسام والفساد السائدين.

الملاحق

الملحق رقم (1): الموقع الجغرافي لفلسطين

المصدر: https://www.aljazeera.net

الملحق رقم (2): خريطة تقسيم المشرق بين المحتلين حسب اتفاقية سايكس بيكو

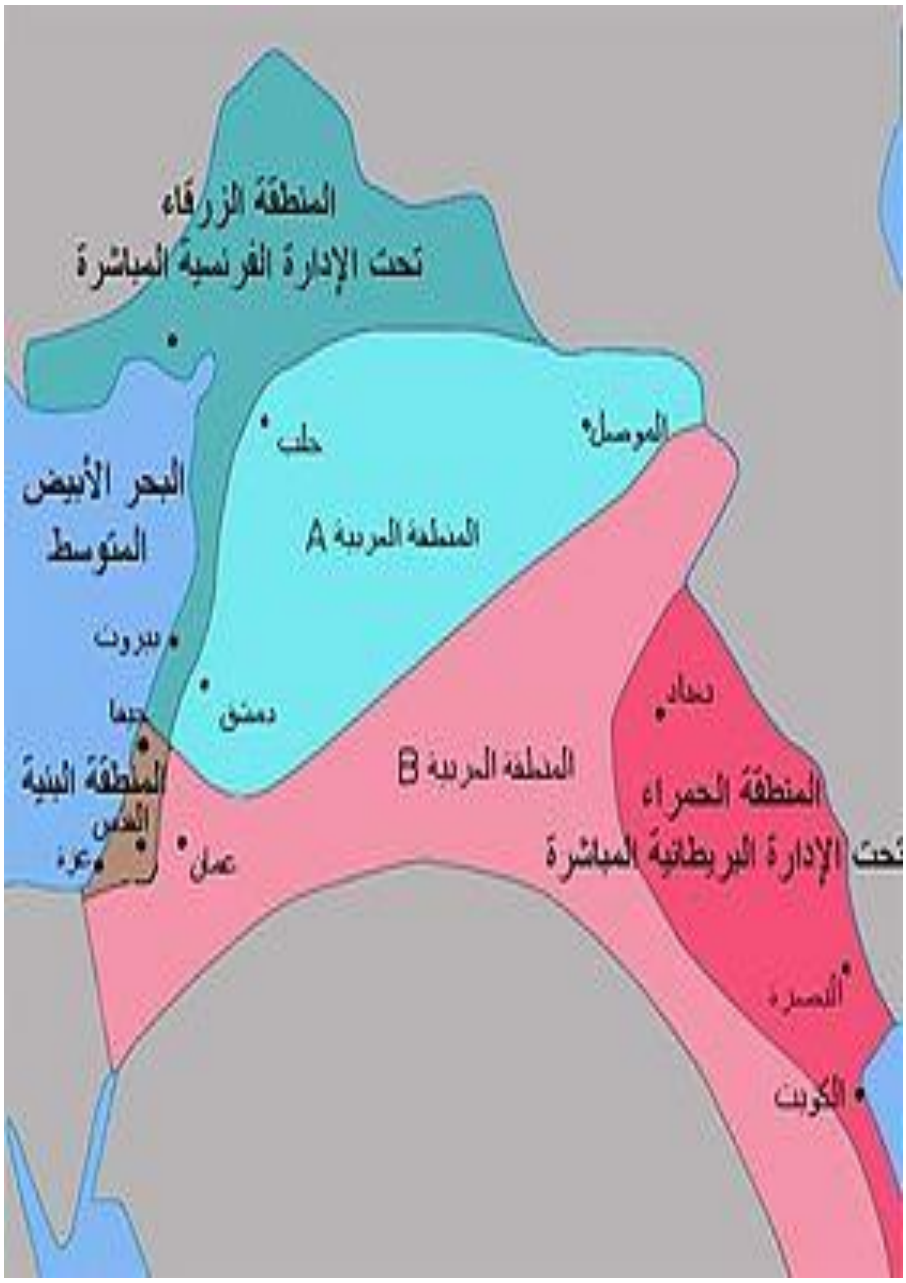

المصدر: https://www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2F%2Far.wikipedia.org

الملحق رقم (3): وعد بلفور

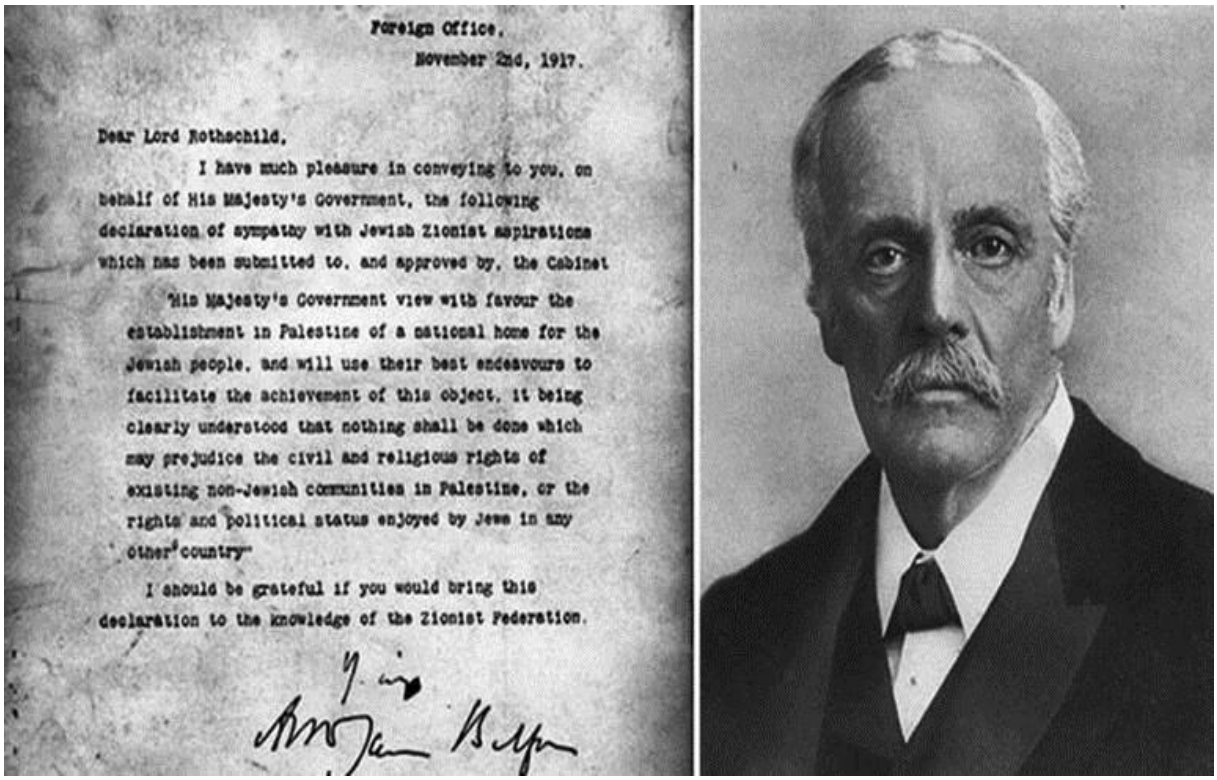

Foreign Office,
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country"

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

المصدر:

https://www.onclickclear.com/jump/next.php?r=1806311&pub_clickid=8490515568788191411051O

الملحق رقم (4): قرار تقسيم فلسطين خلال الانتداب البريطاني

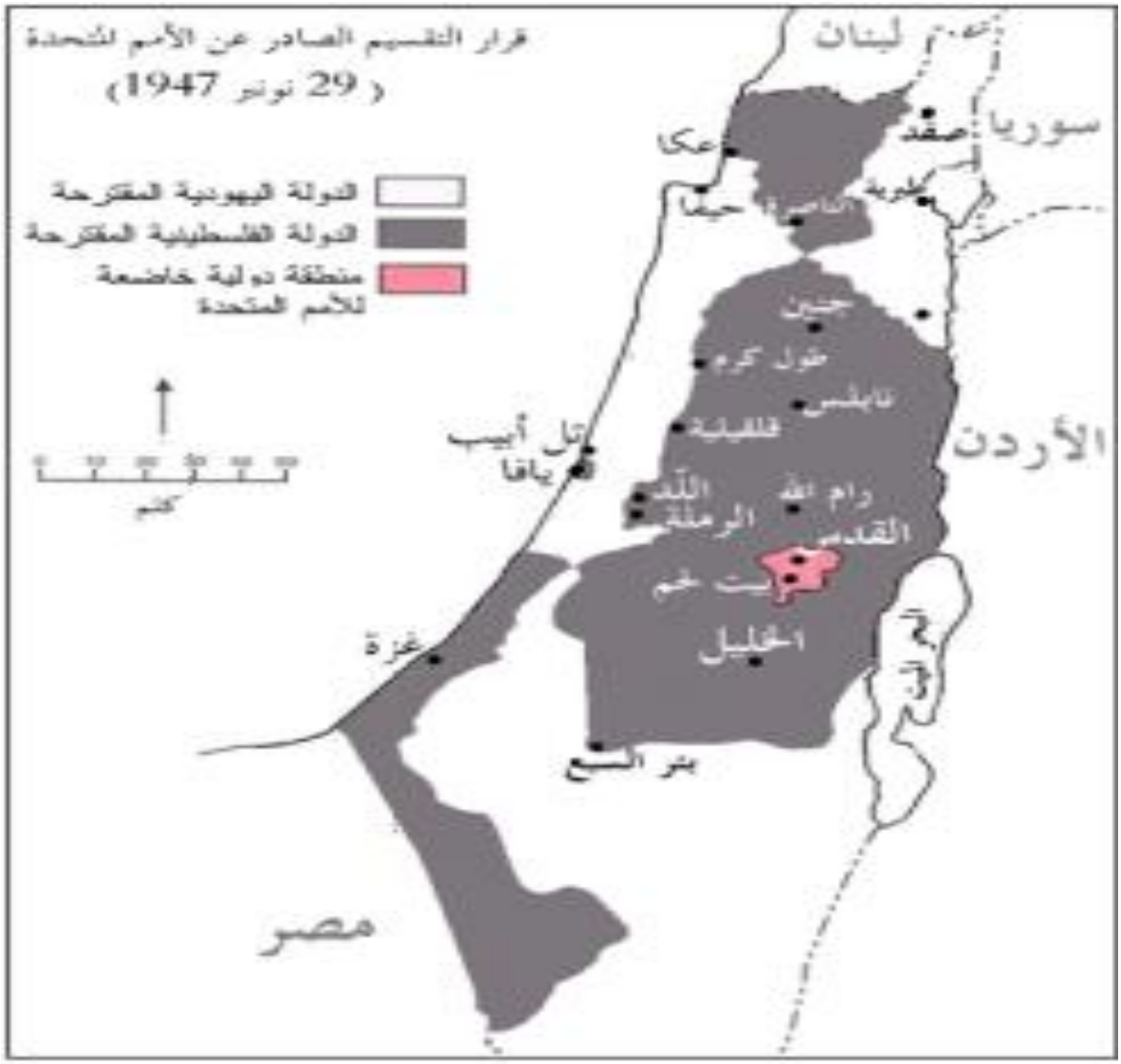

خريطة التقسيم التي رفضها العرب
عند صدورها عام 1947

المصدر :

https://www.google.com/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9+%D8%AA%D9%82

الملحق رقم (5) : مشروع هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسين

المصدر :

https://www.onclickclear.com/jump/next.php?r=1806311&pub_clickid=849051556878819141105l0

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

القرآن الكريم

المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. أحمد ياغي، (إسماعيل)، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية. الرياض: دار المريخ للنشر، 1983.
2. أرشيدات، (عصام) وآخرون، دراسات في القضية الفلسطينية. الأردن: دار الكندي للنشر، 1996.
3. توما، (إيميل) جذور القضية الفلسطينية.[د.ب.ن]: المكتبة الشعبية في الناصرة، 1977.
4. الحسن، (بلال) قراءات في المشهد الفلسطيني. بيروت: دار الفارس للنشر، 2008.
5. الراوي، (جابر إبراهيم)، القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر، 2014.
6. الرشيدات، (شفيق) فلسطين تاريخيا عبرة ومصيرا. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
7. زعيتر، (أكرم)، القضية الفلسطينية . مصر: دار المعارف، 1955.
8. سعيد أبو القرايا، (بشير) النموذج ا لانتفاضي الفلسطيني. بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2014.
9. الشقيري، (أحمد) صفحات في القضية الفلسطينية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.
10. شكر الصبحي، (أحمد) مستقبل المجتمع المدني في النظام العربي. ط1 بيروت: [د.د.ن]، 2011.
11. صوفان القدومي، (عيسى)، فلسطين وأكذوبة بيع الأرض غزة: مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، 2004.
12. لطفي، (وفاء) الثورة والربيع العربي. القاهرة، الجامعة الإسلامية، ط1، 2011.
13. محفوظ، (محمد) ربيع العرب. بيروت: دار النشر العربي، 2012.
14. محمد العويسي، (عبد الفتاح)، جذور القضية الفلسطينية .1799-1923 الطبعة 3، الجزائر: دار الخلدونية، 2013.
15. [1] محمد رفعت، تاريخ الحوض المتوسط وتياراته السياسية. القاهرة: دار المعارف، [د.ت.ن].
16. محمد صالح، (محسن)، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012.
17. أبو العماش (مناع) العدوان، (عبد الحليم) القضية الفلسطينية في المؤتمرات القمة العربية 1946،1990. عمان: دائرة المكتبة الوطنية، 2009.
18. الهور (منير) وموسى (طارق)، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947-1986. عمان: دار الجليل للنشر، 1983.

II. الكتب الالكترونية

1. ثمار (كاظم) وغسلن شبوط (محمد)، عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية. المركز الدمقراطي العربي، [د.ت.ن].
2. حمادي، (إبراهيم)، صفقة القرن، لندن: [د.د.ن]، 2018.

IV.الدراسات غير المنشورة (مذكرات)

1. أحمد السعودي، (سعيد) "دور جامعة الدول العربية في الصراع الاسرائيلي الفلسطيني 2002-2016 "، رسالة ماجستير، (جامعة الأقصى، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية،)2017.
2. رأفت (فؤاد)، "الثورات العربية 2011 وأثرها على مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية"، رسالة ماجستير، (جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ،2015).
3. عبد السلام عبد الجليل زملط، (مصطفى) "موقف دول الطوق من الصراع العربي الإسرائيلي "رسالة ماجستير، (جامعة القدس، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات العربية) 2009.

V. دراسات منشورة: (محاضرات)

1. سعيد نوفل، (أحمد) " أثر الربيع العربي على القضية الفلسطينية "، جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية، (محاضرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية) 2012.

VI. المعاجم والموسوعات

1. البصير، (عبد المجيد)، موسوعة علم الاجتماع. الجزائر: دار الهدى للنشر ،2010.
2. الكيالي، (عبد الوهاب)، "الموسوعة السياسية "، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، ط1، بيروت،1992
3. مجمع اللغة العربية، "المعجم الوسيط". مصر: مكتبة الشرق الأوسط، ط4 ،2004. ص 34.

VII.التقارير

1. محمد صالح، (محسن)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2012.2011، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012.
2. محمد صالح، (محسن)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2012-2013. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2013.
3. محمد صالح، (محسن)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2014-2015. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014 .
4. محمد صالح، (محسن)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2016-2017. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017.
5. محمد صالح، (محسن)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2018.2017، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017
6. محمد صالح، (محسن)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2018-2019. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019.

VIII. المراجع الإلكترونية

1. ابراش، (إبراهيم)، "**الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الأبوية والموجهة** "، متاح على الرابط التالي: https://www.palnation.org/vb/shoushrad.phpt=539.التاريخ: 2020/04/29 الساعة: 20:15
2. أبو العيس، (جهاد) "**الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**،"2020، قناة الجزيرة، متاح على الرابط:https://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/4/10 التاريخ: 2020/08/11 الساعة **18h:00**
3. **اتفاقية السلام العربية الإسرائيلية في القرن العشرين** " متاح على الرابط:www.moquatil.com/2009 تم الإطلاع علية يوم 2020/04/16 الساعة **17h :00**
4. آسر، **(مارتين)** ،"**دفء في السلام البارد بين مصر وإسرائيل؟**" من موقع بي بي سي العربية على الرابط التالي:http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4070000/4070555.stmتم الإطلاع عليه يوم 2020/04/14 على الساعة 00: 17h
5. إميجن، (عبيد) " **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**"، مركز الجزيرة للدراسات، 2014/10/21 على الرابط التالي:https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951157 3.html
6. بن عبد الحميد، (رسيم)، "**13عاما من الحصار الخانق والفقر والبطالة** "، قطاع غزة، يورو نيوز، 2019/08/29، متاح على الموقع

التالي:https://arabic.euronews.com/

%2Farabic+.euronews.com%2F&aqs=chrome..69i57j69i58.12493j0j15&sourceid=

7. جاسم، (حمد)، الخزرجي، (محمد)، "**اتساع الفجوة التنموية في الدول العربية في أعقاب ثورات الربيع العربي**، "مركز الدراسات الاستراتيجية، مارس 2018 متاح على الرابط التالي:

http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2018/03/11

8. الراجحي، (عادل)، "**التطبيع..أيصبح العدو اللدود صديقاً حميماً!**"، (2006) متاح على الموقع التالي: http:/www. b.99.com/vb/t65778.html تم الإطلاع علية يوم 12 ماي 2020 الساعة **17h :00**
9. الريس (ناصر)، "الاعتراف بالدولة الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة "، أخبار الحق ، 2012/12/14 ، متاح على الرابط التالي : http://www.alhaq.org/ar/advocacy/2563.html
10. السلمان، (عبد الله)، "صفقة القرن ما وراء ..الخريطة "، الميادين ، 24/ 2019/02 متاح على الموقع:https://www.almayadeen.net/articles/blog/1382246
11. صفقة القرن"، عن موقع الجزيرة للدراسات، يوم 2018/02/04، متاح على الموقع:https://studies.aljazeera.net/ar/article/4553
12. عبد الفتاح، (نبيل) "**الثورة والإندماج الوطني**" جريدة الأهرام الرقمية، 1 2003/07/0 متاح على الرابط التالي: www.digital.ahram.org/policy.aspx?serial.التاريخ: 2020/04/29 الساعة
13. كميل (منصور)،**كتاب كامب ديفيد واخطاره**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016، متاح على الرابط التالي:.http//www.noor.book.comالتاريخ: 2020/07/23 الساعة:30: 18،
14. كوكس، (عمر)، الانتخابات التونسية وقطيعة الاستبداد، متاح على الرابط التالي:https://www.google.com/search?q=%D8%B9%D9%85%D8%B

15 لطفي، (طارق) ،"التداعيات الأمنية للحراك العربي على منظومة المتوسط"، مركز الدراسات الاستراتيجية، على الرابط التالي:http://www.cssrd.org.lb/index.php?option=com_content&view=article&id=220:-146&catid=57:---146&Itemid=3

16 محسن صالح، (محمد)، "تقييم مسار القضية الفلسطينية خلال سنة 2018 "مجلة عربي، متاح على الرابط التالي: https://www.titirabi.com.التاريخ: 2020/08/09 الساعة 18H:00

17 هل اتفاق أوسلو حطيئة سياسية يدفع ثمنها الفلسطينيون"، صحف عربية ،2018، متاح على الرابط التالي:http//www.bbc.com. التاريخ: 2020/07/24 الساعة:30: 20

المراجع باللغة الأجنبية

1. A Tessler(.Mark) ...**A History Of The Israeli- Palestinian Conflict**.1994.U S A:Inana. pp: 123-127
2. C.Tucke.(Spencer).,**TheEncyclopedia Of The Arab- IsraeliConflict : Political , Social And MilitaryHistory**.[1]Spencer.C.Tucker,**TheEncyclopedia Of The Arab- IsraeliConflict : Political , Social And MilitaryHistory**.

Elfatih. (Abdelsalam), "The Arab spring: Its origins، evolution and consequences… four years on " **Intellectuel Discoure**. (2015).119-135
https://www.researchgate.net/publication/284181844_The_Arab_spring_Its_origins_evolution_and_consequences_four_years_

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ –ه
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	1
المبحث الأول: القضية الفلسطينية: التعريف، النشأة والتطور	2
المطلب الأول: التعريف بالقضية الفلسطينية	3
المطلب الثاني: الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية	4
المطلب الثالث: ردود الفعل العربية حول الصراع العربي الإسرائيلي.	12
المبحث الثاني: ثورات الربيع العربي السياقات والنتائج	19
المطلب الأول: مفهوم ثورات الربيع العربي	20
المطلب الثاني: سياقات ثورات الربيع العربي	22
المطلب الثالث: نتائج ثورات الربيع العربي	26
الفصل الثاني: تطور القضية الفلسطينية على ضوء ثورات الربيع العربي	36
المبحث الأول: تطور القضية الفلسطينية منذ 2011	38
المطلب الأول: على مستوى الشأن الفلسطيني الداخلي	38
المطلب الثاني: على مستوى المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية	43
المطلب الثالث: القضية الفلسطينية على المستوى الدولي منذ 2011	46
المبحث الثاني: إدارة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي دوليا وإقليميا منذ 2011	53
المطلب الأول: القضية الفلسطينية في إطار الأمم المتحدة منذ 2011	53
المطلب الثاني: القضية الفلسطينية في الإطار الإقليمي العربي منذ 2011	57
المطلب الثالث: التحدّيات والرهانات المستقبلية للقضية الفلسطينية والمسارات المحتملة	67
الخاتمة	75-73
الملاحق	81-77
قائمة المراجع	85-82
ملخص الدراسة	

ملخص الدراسة

إنّ ما يجري على الساحة العربية من ثورات والتي أفضت في بعض الأحيان الى تغيرات جذرية في بنية الدول والأنظمة السياسية مما سيكون له الأثر الحقيقي في مواقفها اتجاه القضايا الإقليمية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ولأهمية هذا الموضوع ركّزت دراستنا على تأثير وانعكاسات هذا الربيع على القضية الفلسطينية ، باعتبارها قضية العرب والمسلمين ككل، بحثت هذه الدراسة في أسباب وسياقات الربيع العربي ، كما تتبعت جميع محطات القضية الفلسطينية ، وصولا الى المواقف العربية والدولية منها في فترة الربيع العربي ، حيث أكدت الدراسة الى تراجع القضية الفلسطينية من أجندة أولويات القادة العرب خلال فترة الربيع العربي، وخلصت الدراسة لأهم المسارات والتحديات المستقبلية للقضية الفلسطينية .

Abstract:

The revolutions that have taken place on the Arab scene have sometimes led to radical changes in the structure of states and political systems; which will have a real impact on their positions towards regional issues, especially the Palestinian cause , and because of the importance of this issue, our study focused on the impact and implications of this Arab spring revolutions on the Palestinian cause, As it is the issue of Arabs and Muslims as a whole . This study examined the causes and contexts of the Arab Spring, and also traced all the stages of the Palestinian issue, down to Arab and international positions on them in the period of the Arab Spring, as the study emphasized on the decline of the Palestinian issue from the Arab leaders 'priorities during the Arab Spring period. The study concluded with the most important future tracks and challenges of the Palestinian cause.